

٢٠٠١
١١/٧
١١/١٢

الأعراف

لبين

علم النحو وعلم المعاني

إعداد

هدى سالم عبد الله آل طه

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: التاريخ: ١١/٧/٢٠٠١

المشرف

الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

قُدِّمَت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

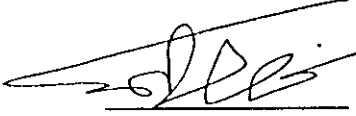
أيار/ ٢٠٠١

١١/٧
١١/١٢

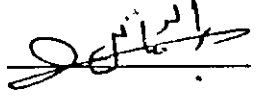
نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٥ / أيار / ٢٠٠١م وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة

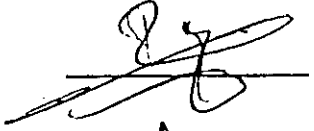
التوقيع



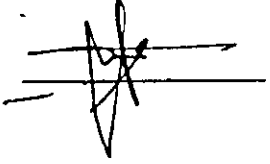
الأستاذ الدكتور نهاد الموسى (المشرف) (رئيساً)



الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي (عضواً)



الدكتور عبد الكريم الحيارى (عضواً)



الدكتور عبد الحميد السيد (عضواً)

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مدّ لي يد العون، وأسدى لي النصح في مجال دراستي وبحثي، من أهلي وصحبي وأساتذتي.

وأخصّ بشكري وتقديري وامتناني، أستاذي الفاضل الدكتور نهاد الموسى، الذي حاطني بلطفه ورعايته، ولم يأل جهداً في نصحي وتوجيهي، وفتح أمامي آفاقاً رحبة، ولم يفتأ يبرر نقصي وخطئي، ويروي روعي المترددة الوجة بعزمه وأمنه، فكان واحة أمن في محنة بحثي، كل فضل في عملي يُنسب إليه، وكل تقصير مرده إلي.

وجزيل الشكر لشيختي في العربية، الدكتورة لطيفة النجار، التي كانت وما زالت تشد على يدي، وتبثير ظلمة جهلي بنور معرفتها.

وإلى المستشار الثقافي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الأستاذ زهدي الخطيب، وجميع القائمين على الملحقة الثقافية أوجه شكري وامتناني، على حرصهم ومتابعتهم وإسداءهم العون، وقت الحاجة رغم أعبائهم الوظيفية.

والشكر موصولاً للجامعة الأردنية، وقسم اللغة العربية، ممثلاً برئيسه السابق الأستاذ الدكتور إبراهيم السعافين، على نبلة وكرمه في إسداء النصح ومد يد العون لي ولجميع الطلبة المغتربين، وتذليل الصعاب ما أمكن. والشكر موصول للرئيس الحالي الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي على تكريمه في قبول مناقشتي، ولأعضاء اللجنة الكرام: الدكتور عبد الكريم الحيارى، والدكتور عبد الحميد السيد، جزيل شكري وامتناني، على قبولهم مناقشتي، وإفادتي بخبرتهم وعلمهم.

والله ولي التوفيق

فهرس المحتويات

<u>الصفحة:</u>	<u>الموضوع:</u>
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الشكر والتقدير
د	محتويات الرسالة
هـ	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٥	مفهوم الأعراف
٢٦-٧	الفصل الأول: الأعراف في ضوء علم اللسان الحديث
١١	اللسانيات البنوية
١٥	• أولاً: الاتجاه الشكلي
١٥	١. ملامح الافتراق / ملامح الشكلية
١٩	٢. ملامح الاتفاق / ملامح وظيفية في الاتجاه الشكلي
٢٢	• ثانياً: الاتجاه الوظيفي
٢٢	١. ملامح الافتراق / ملامح وظيفية
٢٦	٢. ملامح الاتفاق / ملامح شكلية في الاتجاه الوظيفي

٧٩-٢٧	الفصل الثاني: حد المفهوم وصيرورته
٦٠-٢٧	• المبحث الأول: علم النحو.. الحد والصيرورة
٣٠	المطلب الأول: صيرورة الدرس النحوي
٥٣	المطلب الثاني: حد علم النحو
٨٠-٦١	• المبحث الثاني: علم المعاني.. الحد والصيرورة
٦١	علم البلاغة- البدايات
٦٦	المطلب الأول: صيرورة علم المعاني
٧٣	المطلب الثاني: حد علم المعاني
٧٨	الأعراف بين العلمين
١٤٧-٨١	الفصل الثالث: مواضع الاتفاق والافتراق بين علم النحو وعلم المعاني
١١٦-٨١	• المبحث الأول: اتفاق أم افتراق؟ (رؤية من الخارج)
٨١	المطلب الأول: عند المحدثين
٩٧	المطلب الثاني: عند القدماء
١٥٠-١١٧	• المبحث الثاني: اتفاق أم افتراق؟ (رؤية من الداخل)
١١٨	مقومات علم المعاني
١٢١	المطلب الأول: من ملامح الاتفاق
١٢١	(١) من ملامح علم المعاني في التأليف النحوي
١٢٢	في التقسيم
١٢٦	في الحد والتعريف
١٢٩	في تفسير بعض التراكيب النحوية.. مما جاء على خلاف الأصل
١٣٤	في الأحكام والعلل النحوية
١٣٤	- الجواز في تعدد وجوه الإعراب
١٣٨	- الحكم بالصحة والخطأ، والحسن القبح

١٤١	(٢) من ملامح النحو في علم المعاني
١٤١	أ. في التقسيم والتبويب
١٤٢	ب. في المصطلح البلاغي
١٤٣	ت. في الطرح البلاغي وغلبة النزعة النحوية
١٤٤	المطلب الثاني: من ملامح الافتراق
١٤٤	١. افتراق بعض المفاهيم والمصطلحات
١٤٨	٢. افتراق بعض الأحكام
١٥٠	آخر المطاف
١٥١	الخاتمة
١٥٣	قائمة المصادر والمراجع
١٦٦	قائمة بأهم مصطلحات البحث
١٧٢	الملخص باللغة الإنجليزية

٥٤٣٦٤٩

ملخص

(الأعراف بين علم النحو وعلم المعاني)

هدى سالم عبد الله آل طه

إشراف الأستاذ الدكتور: نهاد الموسى

تسعى هذه الدراسة لتبيين العلاقة بين علمين من علوم العربية، علم معني بضبط النظام، ويتمثل في علم النحو، وعلم معني بتوصيف المقام، وما يستدعيه من أداءات مختلفة، ويتمثل في علم المعاني. وهي علاقة ملبسة غائمة، يتجاذبها اتفاق وافتراق. وتتفاوت ملامحها بين القدماء والمحدثين.

وقد عرضت الدراسة لهذه العلاقة في ثلاثة فصول: مثل الفصل الأول تمهيدا وإطارا عاما للبحث، من خلال تبين هذه العلاقة في الدرس اللساني المعاصر، بين اتجاهين من الدراسات اللسانية، يجمعهما إطار عام يتمثل في البنيوية: اتجاه شكلي، واتجاه وظيفي، وتبين ما بينهما من ملامح اتفاق وافتراق.

أما الفصل الثاني فهو رصد تاريخي زمني لصيرورة علمي النحو والمعاني، بقصد تبين حدودهما ومجالهما، ومراحل تشكلهما. متى بدأ الاتفاق؟ وكيف حصل الافتراق؟

وأما الفصل الثالث فيمثل محور الدراسة؛ حيث يقدم رؤية للعلاقة بين العلمين، من الخارج ومن الداخل. وتأتي الرؤية من الخارج عن طريق رصد أنظار القدماء والمحدثين وتوصيفهما للعلاقة بين العلمين، من حيث الاتفاق والافتراق. وأما الرؤية من الداخل، فتأتي من خلال تبين منهج الدرس عند كل من النحاة والبلاغيين.

وليس الهدف تقديم قول فصل في العلاقة بين العلمين، أو ترجيح القول بين الاتفاق والافتراق. إنما الهدف عرض رؤى متفاوتة في الزمان والمكان، بين علمين يشكلان مستويين من مستويات النظام اللغوي، ولعل هذه الأعراف، تحفظ وحدة ذلك النظام.

ولعلّ هذا التّطوُّف بين حقول النّحو والمعاني يُبين عن الثّبات الذي يسعى إليه النّحويّ، والتغيّر (الانزياح) الذي يجهد البلاغي في رصد مواضعه، ومسبّباته، بما يضيف معنى وراء المعنى. وهو تغيّرٌ محكومٌ بدوافع وضاوابط، بها تتشكّل منطقة الأعراف بين العلمين. وحيث تشكّل هذه المنطقة قوام علم العاني، فهي بمثابة ملحظٍ نحويّ، يتناوب ويتكامل مع ملاحظٍ أخرى. فهو في النحو ليس مغيباً ولا حاضراً حضوراً لازماً، ويبين حضوره وغيابه، تتسع دائرة الأعراف وتضيق.

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد،

فإن الدراسات اللغوية في العالم العربي، أصبحت تسير بخط تصاعدي نحو توصيف النظام اللغوي، على نحو ما جاء في كتب القدماء، تتنازعها في ذلك اتجاهات شتى بين القديم والحديث، بما يشكّل رؤيتها للتراث، ويرسم مواقفها بين القبول والرفض له. وإيّا كانت قيمة هذه الدراسات، فهي تسهم بلا شك في بناء الدرس اللساني العربي الحديث.

وهذه دراسة من بين الدراسات التي تحاول الاستضاءة بمعطيات الدرس اللساني الغربي، في تبين ملامح الدرس اللساني العربي.

وأي دراسة علمية، تتطلب وجود هدف تسعى إليه الدراسة، وإشكالية تنطلق منها، وإطار عام يحدها.

أما الهدف الذي تسعى إليه هذه الدراسة، فهو تبين العلاقة بين علمين من علوم العربية؛ علم النحو وعلم المعاني، وتبين ما بينهما من ترانس وتشابك، وما يلزم عن القول بالترانس من وضع حدّ فاصل بين العلمين، وما يلزم عن القول بالتشابك من إمكانية دمج العلمين.

وإن كان ثمة توافق في المباحث المطروحة بين العلمين، فهل يعني ذلك تساويهما في كيفية الطرح، والهدف المنشود في كل منهما؟!

ذلك هدف قريب، وثمة هدف أبعد، يكمن في توصيف النحو العربي، بين ضبط النظام ووصف المقام، وبين الشكلية والوظيفية. وتبين موقع النحو العربي بين هاتين الدائرتين.

* * *

أما الإشكالية التي أثارَت موضوع هذه الدراسة، فهي تكمن في دعوة أطلقها إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وتلقفها جماعة من المحدثين من بعده، بين مؤيد ومعارض. تتمثل تلك الدعوة في وسم النحو العربي بالشكلية وقصره على الإعراب، والدعوة إلى إحيائه بإعادة جزئه المقتطع، النابض بالحياة، والمتمثل في علم المعاني، ويتمثل أصحاب هذه الدعوة بـ (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى، و(دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني، بوصفهما على حدّ تعبير إبراهيم مصطفى مسلكاً جديداً في التأليف النحوي، يجب أن يُحتذى.

ودعوة إبراهيم مصطفى تمثل إشكالية صغرى تتبثق من إشكالية أكبر، تتمثل في مفهوم النظام اللغوي، وطبيعة العلاقة بين مستوياته. وقد لا يختلف الباحثون حول وُحدوية النظام، إنما يظهر الخلاف بينهم حول كيفية دراسة هذا النظام؛ هل تتم دراسة النظام اللغوي من خلال مستوياته، كل مستوى مستقل بذاته، أم أن دراسة مستويات النظام المختلفة تتم كنسق متكامل من خلال وحدة النظام اللغوي. وهو خلاف محكوم -على الغالب- بأهداف الباحثين بين التنظير والتعليم.

* * *

وأما الإطار الذي اجتهدت الدراسة تبين حدوده والتزامها، فيتخذ خطوطه وملامحه من درس اللساني المعاصر، ومنهجه في درس اللغوي؛ وذلك بالتمييز بين اتجاهين في الدراسات اللغوية المعنية بدرس النظام: الاتجاه الشكلي، والاتجاه الوظيفي، وهما يشكّلان مقابلاً للدراسات النحوية العربية، وبتشكّلها في درس النحوي تظهر ملامح الاتفاق والافتراق بين علمي النحو والمعاني؛ تارة باعتماد درس اللغوي الخالص، توافقاً مع رؤية البنيويين الشكليين، بدراسة اللغة في ذاتها ولذاتها، وتارة بالاستعانة بالمعطيات الخارجية للغة، بوصفها أداة من أدوات التواصل الاجتماعي، توافقاً مع رؤية الوظيفيين.

وقد يرى البعض في إقحام درس اللساني ومناهجه، تعنتاً في رسم حدود البحث، وتوجيه موضوعاته..

غير أن ما لا سبيل إلى إنكاره، أن الدراسات اللسانية الغربية، تمثل تطوّر المعرفة، ونضج المصطلح، واتضح الرؤية. وهي تقدّم أدوات ومناهج في درس اللغوي، هذه الأدوات والمناهج، لا بد لها من مادة، حتى تتشكّل، وتؤتي ثمارها، وما هذه المادة إلا لغة من اللغات، وكل لغة صالحة، أو يفترض أن تكون صالحة للتشكّل، والتراث العربي أحوج ما يكون لإعادة تأطيره وتوصيفه، في ضوء معطيات درس اللساني الحديث.

* * *

ولم تعرض دراسة من قبل -حسب اطلاعي- لهذا الموضوع تفصيلاً، إنما وردت إشارات ولمحات في سياقات متعددة؛ أبرزها ما جاء في مقاربات المحدثين للتراث العربي، وتوصيفهم النحو العربي، على نحو ما قدّمه إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وتبعه في ذلك جماعة من المحدثين. وذلك يمثل جانباً من البحث، يدخل في إطار الرؤية التوصيفية من

خارج النظام، في حين سعت الدراسة لتبيّن الرؤية من الخارج ومن الداخل. كما عرض عبد الفتاح لاشين في كتابه (التراكيب النحوية من الواجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني)، للعلاقة بين علمي النحو والمعاني، غير أنه حصر موضوع الدراسة في أعمال الجرجاني، كما أنه اقتصر على عرض آراء إبراهيم مصطفى ومن تبعه من المحدثين، مفضلاً لها، دون أن يعرض لرؤية القدماء لطبيعة العلاقة بين العلمين. وأمّا الدراسات التي عرضت لمنهج النحاة في تناول الظاهرة اللغوية، واستعانتهم بالسياق في توصيفها، فهي كثيرة، وقد أغنت البحث بلا شك، لكنها لم تقف عند إشكالية الاتفاق والافتراق بين العلمين على وجه الخصوص.

* * *

وقد جاء عنوان البحث (الأعراف بين علم النحو وعلم المعاني)، وهي أعراف - وليست حدوداً أو فواصل-؛ بما تكتسبه من طابع ضبابي يحتاج إلى جلاء. فكما أن الأعراف جزء لا ينتمي إلى الجنة ولا إلى النار، وأهل الأعراف فريق لم يُقَطَّع في مصيرهم، كذلك العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني، ما زالت مُلبَّسة، لم يُقَطَّع في طبيعتها.

* * *

وأما محتويات الدراسة، فقد توزعت في ثلاثة فصول، على النحو التالي:

الفصل الأول: الأعراف في ضوء الدرس اللساني المعاصر:

وينطلق من فكرة القدر المشترك في النظر اللغوي بين الشرق والغرب، على اختلاف الزمان والمكان؛ فيقدّم رؤية لسانية للأعراف، بين اتجاهين في الدرس اللساني: الشكلي، والوظيفي. وهما اتجاهاً متلازمان، يستدعي أحدهما الآخر، من حيث يكمله ويستدرك عليه. ويتتبع هذا الفصل ملامح الاتفاق والافتراق بين الاتجاهين، ذلك الافتراق لا يفصلهما فصلاً تاماً، كما أن الاتفاق، لا يغيب أحدهما، أو يلغي خصوصيته، من حيث تظهر عليه ملامح الآخر. تلك رؤية ربما تتعكس على الدرس العربي القديم.

الفصل الثاني: في حدّ المفهوم وصيرورته:

ويعرض هذا الفصل لصيرورة علمي النحو والمعاني، وتطور مفهوميهما؛ بغية رصد الأعراف بين العلمين، من حيث: الصيرورة والأعلام والحدّ.

الفصل الثالث: مواضع الاتفاق والافتراق بين علم النحو وعلم المعاني:
 ويمثل هذا الفصل المحور الأساسي الذي تبنّي عليه الدراسة؛ حيث يعرض للعلاقة بين
 علمي النحو والمعاني، من حيث الاتفاق والافتراق، على مستويين:
 المستوى الأول: ويتمثل في الرؤية الخارجية للعلاقة بين العلمين؛ وهو بمثابة رؤية
 توصيفية للأعراف في نظر القدماء والمحدثين، دون الدخول في تفاصيل منهجية.
 أما المستوى الثاني: فيتمثل في رؤية من داخل النظام؛ حيث يعرض لمنهج النحاة
 والبلاغيين في درس الظاهرة اللغوية، وما بينهما من اتفاق وافتراق.

* * *

وقد أوقع درس الأعراف بين النحو والمعاني في إشكالية حصر مادة البحث، والإلمام
 بتاريخ العلمين وأصولهما ومناهجهما، والتجرد من الانتماء إلى أحدهما، وذلك مطلبٌ عسير.
 وتتشابه البدايات وتتقاطع، ويمثل تاريخ النحو بمفهومه الواسع، القاعدة أو الأساس التي
 انطلقت منها علوم العربية بما فيها علم المعاني، فتضيع الحدود، وتتقاطع الفصول، فيُكأن لا بد
 من حصر الموضوع، ورسم هيكله، وحدّه بالعناوين، بحيث تتماثل أجزاءه، وتتتابع، بما يخدم
 هدف البحث. وقد تجاوز البحث عن كثير من التفاصيل، استغناءً بالتمثيل.

* * *

وفي ختام البدء، فإن البحث يقدم رؤية، وربما رؤى متعددة، للعلاقة بين فرعين من
 فروع اللغة، يمثلان مستويين من مستويات النظام اللغوي، ويقصد إلى جلاء تلك الرؤية أو
 الرؤى، دون القصد إلى تقديم قولٍ فصل.. فهي رغم الاتفاق والافتراق، أعراف، والأعراف
 تعني الاتفاق والافتراق معاً، دون الانتماء..

مفهوم الأعراف

الأعراف (١)

"عرف الرمل والجبل وكل عال، ظهره وأعليه، والجمع أعراف وعرفة. وقوله تعالى: {وعلى الأعراف رجال}، الأعراف في اللغة، جمع عرف، وهو كل عال مرتفع. قال الزجاج: الأعراف أعالي السور. قال بعض المفسرين: الأعراف أعالي سور بين أهل الجنة وأهل النار. واختلف في أصحاب الأعراف؛ فقليل هم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم فلم يستحقوا الجنة بالحسنات، ولا النار بالسيئات، فكانوا على الحجاب الذي بين الجنة والنار".^١

* * *

"الأعراف: هو المطلع، وهو مقام شهود الحق في كل شيء متجلياً بصفاته التي ذلك الشيء مظهرها، وهو مقام الإشراف على الأطراف. قال الله تعالى: {وعلى الأعراف رجال يعرفون كلا بسيماهم} (الأعراف: ٤٦)"^٢.

الأعراف (٢)

"هذه اللغة أكثرها جار على المجاز، وقلما يخرج الشيء منها على الحقيقة... فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خوطبوا بها، أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألّفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطب لهم بها على حسب عرفهم، وعادتهم في استعمالها"^٣.

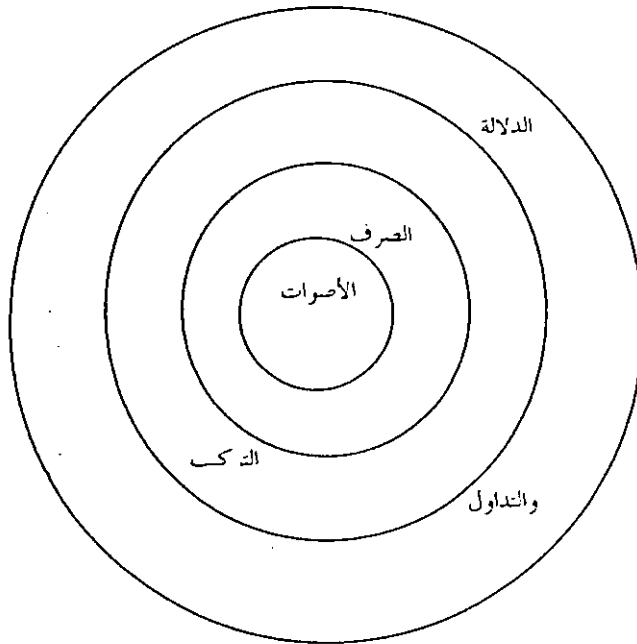
^١ ابن منظور، لسان العرب، مادة (ع ر ف).

^٢ الجرحان، التعريفات، ص ٤٧.

^٣ ابن حني، الخصائص ج ٣، ص ٢٤٧.


وأعراف البحث، هي بمثابة "حجاب" يفصل بين علمي النحو والمعاني، أو بين مستويين من مستويات النظام اللغوي: المستوى التركيبي، والمستوى التداولي، دون أن ينتمي انتماءً كاملاً إلى أي منهما.

هذه الأعراف، تظهر بين مختلف مستويات اللغة، والتي تشكل الدائرة اللغوية، وتتعاقد، حسب أسبقيتها في تشكيل النظام اللغوي، وكلما ابتعدت هذه المستويات عن مركز الدائرة، اقتربت من المستويات التالية لها، وبين مركز الدائرة ووسطها، يتكرر ظهور الأعراف بين المستويات المختلفة.



وحيث تظهر الأعراف، تبرز مواضع التشابه والتباين بين المستويات، لتشكل منطقة غائمة تمثل الأعراف فيها، حيث تطل على المستويات المختلفة، دون الانتماء إلى أي منها، وبهذا تمثل الأعراف "مقام الإشراف على الأطراف".

وقد تدخل الأعراف بمفهوم آخر في دائرة البحث، دون توظيف هذا المفهوم بشكل ظاهر، من حيث تمثل عُرْف القوم في لغتهم، وعادتهم التي جازت باللغة عن أحنائها المعهودة، وأنظمتها المرسومة.. ذلك العُرْف اللغوي بين أبناء اللغة، المتفق عليه دون وعي أبنائها، أسهم في رسم النظام اللغوي..



الفصل الأول
الأعراف في ضوء
علم اللسان الحديث

الفصل الأول: الأعراف في ضوء الدرس اللساني المعاصر

يعرض هذا الفصل لمناهج الدرس اللساني المعاصر، بقصد الإفادة من أدواتها المنهجية ومعطياتها في عرض مادة البحث وتحقيقها. فلا شك "أن بين مناهج النظر اللغوي، على اختلاف الزمان والمكان والإنسان، قدراً مشتركاً يقع بالضرورة"^١. والمتتبع لسير الدرس اللغوي عند العرب، يجد من المبادئ والمفاهيم اللغوية الغربية المختلفة، ما يشير إلى ذلك القدر المشترك في وجهات النظر اللغوي. ويتمثل الدرس اللغوي عند العرب، مع مثيله في الغرب، من حيث افتراقه إلى مناهج وطرق.

و قد مرّ الدرس اللساني بمراحل زمنية مختلفة، كل مرحلة تمثلها مدرسة أو مجموعة من المدارس، يجمعها تصور أو منهج. فالسنة هناك لسانية واحدة.. وإنما هناك لسانيات متعددة حتى داخل المبدأ الواحد هناك لسانيات بنوية متعددة وتوليدية متعددة وتداولية متنوعة سواء تعلق الأمر بالعمل داخل نفس النموذج النظري أو من خلال نماذج متعددة"^٢.

وليس هذا مجال التقصي أو الرصد التاريخي للمدارس اللسانية، إنما القصد تبيين وجه الأعراف في ضوء الدرس اللساني المعاصر. وهذه الأعراف تمثل المنطقة (الغانمة) بين اتجاهين في الدرس اللساني:

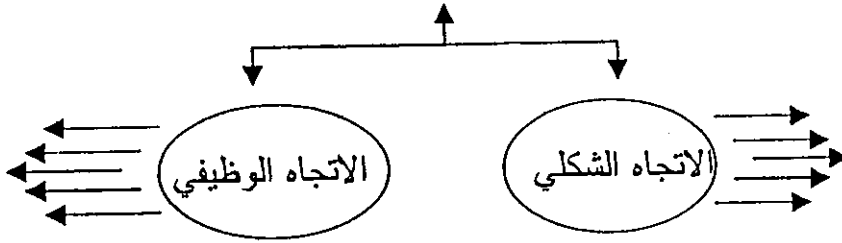
- اتجاه يُعنى بتراكيب اللغة، بُغية سبر نظامها وإطراد قواعدها، وإن توسّل بأدوات ومعارف شتى لتحقيق بُغيته. فاللغة هي منطلقه وهي مُبتَغاه.. ويتمثّل بالاتّجاه الشكلي.
- واتّجاه يجعل وكّده المقام، وعناصره من متكلم ومخاطب، وغيرها من عناصر قد تسهم في تشكّل مقام الخطاب، فيبحث في اللغة ونظامها تبعاً لما يمليه المقام.. ويتمثّل بالاتّجاه الوظيفي

وتبقى اللغة عاملاً مشتركاً، وإن اختلفَ في ما يتوسّل به الباحث في دراسة اللغ هل هي اللغة ذاتها، أم السياق.. وهنا يكمن إشكال الفصل أو الوصل بين العلمين.

^١ فماد المولى، نظرية النحو العربي، ص ٩.

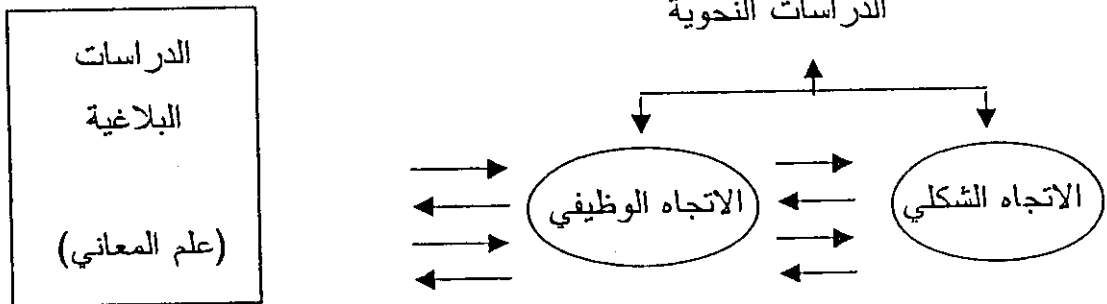
^٢ مصطفى غلطان، نحو علاقة جديدة بين اللسانيات و مناهج تحليل النص الأدبي، ص ٨٢.

الدراسات اللسانية



وتظهر منطقة الأعراف بين الاتجاهين، حيث تمتزج مواضع الاتفاق والافتراق. غير أن هذه المنطقة قد تتضاعف غمتها في الدراسات الغربية؛ نظرا لتطور المعارف، وجلاء المصطلحات، مما يحدد وجهة النظر، فتتضح الرؤية. واتضح الرؤى، يجعل الباحث يلتزم وجهة معينة، يجهد ألا يحيد عنها، ويوظف أدوات البحث في خدمة رؤاه، مما يوقعه في التعسف أحيانا، لا سيما حين يلجأ لتفسير بعض الظواهر وفق منهجه ورؤيته.

وذلك "القدر المشترك بين مناهج النظر اللغوي"، يكشف عن انعكاس صورة الأعراف بين اتجاهي الدرس اللساني عند الغرب، على نمطين مشابهين للدراسات اللغوية عند العرب، يتمثلان في علم النحو و علم المعاني، مع فارق أن (الباحث) العربي في القديم، كان يعيش بداية تكون الدرس اللغوي، وهي مرحلة تتسم بالتداخل المعرفي، وغمة المصطلح، فكان يستجلي الرؤية، ويعدد أدوات البحث حسب ما يخدم رؤاه، دون أن يعنى بتوحيد تلك الرؤى في منهج، فتضيع الحدود والفواصل، بين مادة الدرس، وأدواته. يتضح ذلك بالمقابلة بين الدراسات النحوية والدراسات اللسانية:



وتتخذ الدراسات الغربية مسارات واضحة ومحددة من حيث الهدف وبؤرة الاهتمام، ومن حيث توجهها في دراسة النظام توجهها شكليا، أو توجهها وظيفيا. ومهما بدا بينهما من تداخل أو تشابك بسبب الاشتراك في موضوع الدرس، فإن مساراتهما تكاد تكون بينة وواضحة في الدرس الغربي. أما الدراسات العربية القديمة فتمتزج فيها مسارات الدرس بين الشكلية والوظيفية، وتتداخل وتتشابك بشكل أكبر وأكثر ظهورا.

* * *

وتقسيم الدرس اللساني إلى اتجاهين؛ شكلي ووظيفي، ليس بدعا، فهو يتوافق مع تقسيم دي سوسير اللسانيات إلى لسانيات داخلية، ولسانيات خارجية، وتقوم اللسانيات الداخلية على تصور دي سوسير للغة على أنها "نظام لا يخضع لغير نظامه الخاص..."^١. وأما اللسانيات الخارجية فهي في نظره "كل ما هو غريب عن جهازها [أي اللغة] العضوي وعن نظامها"^٢ و يضمناها مباحث عديدة مما يرتبط بدراسة الكلام، مثل علاقة اللغة بكل من: الأثنولوجيا (علم الأجناس البشرية)، والتاريخ السياسي، والمعطيات الثقافية، إضافة إلى انتشار اللغات جغرافيا^٣.

ويتتابع هذا التقسيم في كتب اللغة، مع اختلاف المسميات^٤..

والتقسيم السابق لدي سوسير، لا يعني غضه من أهمية اللسانيات الخارجية، فهي في نظره "ذات جدوى كبيرة ولكن من الخطأ القول إنه بدونها لا يمكن معرفة الجهاز الداخلي"^٥. إذن ينحو دي سوسير إلى الفصل التام بين اللسانيات الداخلية و اللسانيات الخارجية، مع إعطاء السبق للسانيات الداخلية، باعتبار أن النص نظام مغلق. وضمن دائرتي الشكلية والوظيفية، تتدرج المدارس اللسانية على اختلاف تناولها للظاهرة اللغوية، دون أن تتكرر إحداها الأخرى، إنما تختلف الرؤى والتصورات،

^١ دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص ٤٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٤٤.

^٣ المرجع السابق، ص ٤٤-٤٥.

^٤ انظر: جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ج ١، ترجمة: مصطفى الترن، ص ٤٨. [علم اللغة البحث وعلم اللغة الموسع]

ثماد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨١. [مناهج التوسع]

أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص ٨، [نظريات لسانية "صورية"، ونظريات لسانية وظيفية (أو تداولية)]

عمود أبو زيد، اللغة في الثقافة والمجتمع، ص ١١٧. [علم اللغة الموسع]

فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص ٢٨-٢٩. [اللسانيات المحضة (الضيقة) / واللسانيات الموسعة]

^٥ دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص ٤٦.

باختلاف بؤرة الاهتمام. فتتعدد المدارس اللسانية، وكل مدرسة تحاول تقديم نموذج لتحليل نظام اللغة:

- إما محاولة للاستدراك على نموذج تحليلي سابق، فشل في تقديم تفسير كاف لطبيعة النظام اللغوي، أو ربما داخلته بعض الهنات ، فتحاول المدرسة الجديدة أن تقدم البدائل.
 - أو لاختلاف التصور القائم لطبيعة اللغة، فهي في رأي البعض ظاهرة اجتماعية^١، في حين يعدها البعض الآخر ظاهرة سلوكية^٢، ويعدها آخرون ذات طبيعة ذهنية^٣، وباختلاف هذه الرؤى تختلف أدوات التحليل ومعطياته ونتائجه؛ ذلك أن طبيعة الظاهرة المدروسة مختلفة متعددة الأوجه.
- وحركة تطور هذه المدارس لا تسير "بشكل خطي في اتجاه واحد بمعنى أن كل مذهب ينقض ما قبله- ولكن تطورها يكون في شكل لولبي Spiral، وفي اتجاهات متقدمة وراجعة"^٤.

والسؤال المطروح في هذا الفصل: هل ثمة حد فاصل بين اللسانيات الشكلية واللسانيات الوظيفية؟ وبعبارة أخرى: اللسانيات التي تعنى بالنص مغلقا على ذاته، واللسانيات التي تنتظر إلى النص باعتبار وظيفته، فتحيط بسياقه. وهل يعني ذلك إمكانية دراسة النص اللغوي بمعزل عن سياقه؟ وهل الاعتناء بالوظائف أو بالسياق يبعد الباحث عن الهدف المنشود وهو النص؟

ليس الهدف إيجاد أجوبة قاطعة، فالجواب القاطع يعني نهاية المعرفة. إنما هو مدخل لدراسة النحو العربي، وموقعه بين هاتين الدائرتين؛ الشكلية والوظيفية، وعلم المعاني ومدى قربه أو بعده من علم النحو.

* * *

وبدعا لأبد من التفريق بين المفاهيم الأساسية المشتركة في علم اللسان، وبين المناهج اللسانية المختلفة، والتي تستقل بمفاهيمها الخاصة بها. إذ يمكن التمييز بين جانبيين في الدرس اللساني^٥:

^١ كما يرى اللسانيون الاجتماعيون، وأصحاب مدرسة فيرث، والوظيفيةون.

^٢ ذلك مذهب بلومفيلد وأتباعه.

^٣ ذلك مذهب تشومسكي وأتباعه.

^٤ وفاء كامل، البنية في اللسانيات، ص ٢٥١.

^٥ أحمد الشراكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، ص ٩٤. (بتصرف)

١) جانب يتعلق باللسانيات من حيث هي نظرية عامة، تركز على مقولات أساسية قلما يختلف فيها. (مثل: مفهوم البنية، ثنائية اللغة والكلام، نظامية المستويات اللغوية، اعتبارية الدليل اللغوي .. الخ).

٢) وجانب يتعلق بالرؤى والصيغ المختلفة لهذه المقولات، والتي شكلت المدارس اللسانية، حسب منطلقات وأهداف كل مدرسة.

ويمكن القول إن اللسانيات البنيوية "كانت بمثابة الإطار العام الذي تحركت ضمنه المدارس والنظريات اللغوية اللاحقة"^١. وهي تمثل الجانب الأول في الدرس اللساني، من حيث تقدم مفاهيم عامة؛ لذلك يأتي تقديم تناولها، قبل التفصيل في المدارس التي انبثقت من إطارها العام.

والجانب الثاني المتعلق باختلاف الرؤى للمفاهيم الأساسية، هو الذي شكل اللسانيات في اتجاهين؛ شكلي ووظيفي. وكلا الاتجاهين ينتميان لدائرة البنيوية، غير أن كل اتجاه يتكئ على إحدى مقولات البنيوية. فالخلاف بين هذين الاتجاهين، وبين المدارس اللسانية المختلفة، هو خلاف في زاوية النظر، وبؤرة الاهتمام.

اللسانيات البنيوية

البنيوية "نظرية علمية تقول بسيطرة النظام اللغوي على عناصره، وتهدف إلى استخلاص طابعه النسقي من خلال العلاقات القائمة بين عناصره، وتحرص على إبراز الطابع العضوي لشتى التغيرات التي تخضع لها اللغة"^٢. وهي قائمة على الفلسفة الوضعية التي تدعو إلى إقصاء الذات عن الظاهرة المدروسة^٣.

والبنيوية ليست اتجاهاً قاصراً على اللسانيات، فهي "في أساسها نظرية في العلم... تؤكد أهمية النموذج أو البناء في كل معرفة علمية، وتجعل للعلاقات الداخلية والنسق الباطن قيمة كبرى في اكتساب أي علم"^٤. غير أن للسانيات فضل السبق في تطوير هذه النظرية، وذلك يرجع إلى مدى الارتباط الوثيق بينهما، فاللسانيات تعد "مصدراً

^١ مصطفى لطفى، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ص ٢٢.

^٢ زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٧٨.

^٣ انظر: مصطفى غلفان، نحو علاقة جديدة بين اللسانيات، ص ١٨٤.

^٤ فواد زكريا، الجذور الفلسفية للسانية، ص ٩.

من أهم مصادر البنائية، وهو مصدر كان معترفاً به صراحة في كتابات البنائيين، ... ولهذا الارتباط بين البنائية وبين اللغويات مبررات قوية: إذ لا يوجد "بناء" بالمعنى الصحيح إلا لما هو لغوي، وجميع المجالات المعروفة لا يصبح لها بناء إلا حين تتخذ طابعا لغويا^١.

وتضم اللسانيات البنيوية أكثر المدارس والمناهج افتراقاً، فهي "لا تمثل مذهباً" موحداً متجانساً، أو حركة فكرية جامدة، بل هي أقرب إلى أن تكون "مناخاً فكرياً" علمياً، تتسمه جماعة من اللغويين المتعددين، فجمعت بين أفكارهم المتباينة "وحدة منهجية" أصلية، هي التي عملت على إدراجهم جميعاً تحت شعار فكري واحد^٢.

بنيوية دي سوسير

بدأت اللسانيات البنيوية مع دي سوسير (١٨٥٧-١٩١٣) "أستاذ اللغويات الكبير بجامعة جنيف"، وبالتحديد بعد أن قام تلامذته بنشر محاضراته بعد وفاته^٣.

وليس من المبالغة القول إن دي سوسير يعتبر "الأب الحقيقي لعلم اللسانيات"^٤؛ فقد شكلت أفكار دي سوسير الأسس التي انطلق منها كل من جاء بعده، ممن وافقه الاتجاه من الشكليين، أو خالفه الاتجاه من الوظيفيين، فقد "كان أول من ألهم معاصريه في قوة بأفكار جديدة عن اللسانيات، بل إن أولئك الذين لم يخضعوا خضوعاً مباشراً لتأثيره بدؤوا من الأسس النظرية نفسها التي تضمنتها آراؤه"^٥.

من أهم الأفكار التي طرحها دي سوسير والتي أحدثت انقلاباً في مجال الدرس اللساني، وهي تمثل الجانب النظري المشترك بين المدارس والاتجاهات المختلفة، ما يلي:

١- اللغة ظاهرة اجتماعية

ضاق دي سوسير بسيطرة المنهج التاريخي على الدرس اللغوي في القرن التاسع عشر، وتأثر بعالم الاجتماع إميل دور كايم (١٨٥٨-١٩١٧)، والذي كان لآرائه الأثر

^١ فواد زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، ص ٨.

^٢ زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٧٧.

^٣ وهما: تشارلز بالي، ألبرت سيشنهاي. انظر: William Bright, International Encyclopedia of Linguistics, V2, P.164.

وانظر: Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, Encyclopedic Dictionary of the sciences of Language, P.14.

انظر: روبرت، موحز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص ٣١٩.

^٤ مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ٦٣.

^٥ ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللسان، ص ١٩٣.

البالغ في تحويل وجهة الدرس اللغوي إلى الاتجاه العلمي، فقد اعتبر دوركايم "الوقائع الاجتماعية" Social Facts "أشياء" تشبه "الأشياء" التي تدرس في العلوم الطبيعية، وهذه الأشياء ذات طبيعة "عامة" وليست "فردية"، وقد يسر ذلك السبيل إلى تطبيق قوانين "العلم" في دراسة الظواهر، ويظهر ذلك الأثر عند دي سوسير في "اعتبار اللغة "شيئاً" "عاماً" شأنه شأن "الوقائع الاجتماعية" الأخرى^١.

٢- اللغة نظام

اللغة في نظر دي سوسير نظام متكامل، لا يمكن دراسة جزء منه بمعزل عن بقية النظام، فهي "نسق كلي"، و"كل جزء تفصيلي يتحدد تبعاً لمكانه من النظام"^٢. وتبعاً لمفهوم النظام يتحدد مفهوم القيمة عند دي سوسير، فالقيمة "تحصل عن علاقة الوحدة اللغوية - أي الدليل- بغيرها من الوحدات الأخرى. وهو أمر يتجاوز نطاق الوحدة الواحدة ولا يمكن إدراكه إلا في مستوى النظام ولا يتصور خارجه"^٣. فاللغة عند دي سوسير عبارة عن "صيغة وليست مادة"^٤. وهو يمثل لها بقطع الشطرنج التي لا قيمة لها في ذاتها من حيث المادة المصنوعة منها، إنما تتحدد قيمتها من موقعها من نظام اللعبة^٥.

٣- استقلالية علم اللغة

ويمثل هذا المبدأ رداً على النزعة التاريخية السائدة في دراسة نظام اللغة في القرن التاسع عشر، فقد جاء دي سوسير ليؤكد "أن النظام اللغوي بنية يمكن أن تكون مجردة ليس من القوى التاريخية التي أخرجته إلى الوجود فحسب بل أيضاً من القوالب الاجتماعية التي تعمل في إطارها، ومن العملية السيكولوجية التي تكتسب بها والتي تجعلها متاحة للاستعمال في السلوك اللغوي"^٦. ودي سوسير لا ينكر أهمية الدراسات التاريخية والسيكولوجية، فاللغة عنده ظاهرة اجتماعية - كما سبق -، غير أنه يرى أن دراسة اللغة يجب أن تتم بمعزل عن الجوانب الأخرى التي ربما تشكل الجانب اللغوي، أو

^١ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٢٦-٢٧. (بتصرف)

^٢ ميلكا إفينش، اتجاهات البحث اللسان، ص ١٩٤.

^٣ الشاوش، سوسير والألسنية، ص ٢١.

^٤ روبرت، موحز تاريخ علم اللغة، ص ٣٢٠. (صيغة) أو (شكل) أو (صورة) ترجمة form، و (مادة) أو (جوهر) ترجمة substance.

^٥ انظر: دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص ٤٧.

^٦ جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ص ٥٨.

تسهم في تشكله، وأن دراسة اللغة في ضوء أحد هذه الجوانب، قد يكون مفيدا ومثريا، لكنه ليس من اختصاص اللغوي.

٤- الثنائيات السوسيرية: وقد كان من أهم الثنائيات التي عرض لها دي سوسير، وأثرت في مجرى الدرس اللغوي:

أ- التزامنية والتاريخية Synchronic & Diachronic

ب- الدال والمدلول Signifier & Signified

ج- اللغة والكلام Langue & Parole

ومن أكبر إنجازات دي سوسير في ميدان الدراسات اللسانية، تفرقه بين اللغة كونها نظاما أو مجموعة من القواعد المستقرة في ذهن الجماعة، والكلام بوصفه التحقق العيني لهذا النظام وهذه القواعد. واعتمد دي سوسير اللغة مجالا للدرس اللغوي، واستبعد الكلام، لـ "صعوبة تجريده من كل ما يحف به من معطيات غير لغوية مزيها ما يرجع إلى الفرد ومنها ما يرجع إلى ظروف الكلام وملابساته"^١.

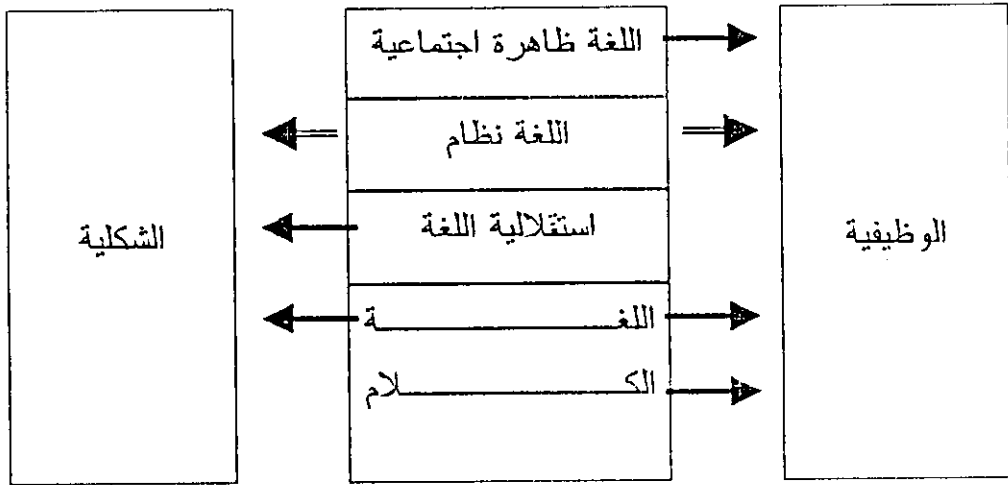
و تبعه الشكليون في اعتماد اللغة. في حين ذهب الوظيفيون مذهباً آخر في توسيع دائرة البحث اللساني لتشمل اللغة (النظام)، والكلام (تحقق النظام)^٢.

* * *

^١ عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، ص ٤٠.

^٢ انظر: روبرت، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص ٣٢٠. كريم حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ص ٥٥.

تلك أهم مرتكزات البنيوية السوسيرية، والتي شكّلت أنظار الدرس اللساني الحديث. وقد ظهرت الاتجاهات والمدارس اللسانية المختلفة بالانكفاء على إحدى المقولات السوسيرية؛ ففي حين اتكأ أصحاب الاتجاه الوظيفي على مقولة "اللغة ظاهرة اجتماعية"، اتكأ أصحاب الاتجاه الشكلي على مقولة "استقلالية علم اللغة"، وبقيت فكرة النظام، الإطار العام الذي يجمع سائر المدارس والاتجاهات اللسانية المختلفة.



"منظومة" توافقية (... "تركيبية" رياضية) تكشف عن وجود "خواص شكلية" تميز العلاقات، في استقلال عن المجال الموضوعي الذي تقوم فيه (تلك العلاقات)^١. وذلك يتلاقى مع هدف هيلمسليف في "إيجاد "تحو منطقي"؛ أي إيجاد معالجة علمية للغة - يمكن أن تكون في أعلى درجات الدقة والوضوح والعلمية وشبه الجبرية...^٢. وقد ارتكز هيلمسليف على مقولة دي سوسير "اللغة صورة أو شكل وليست مادة" "a language is not substance" "but form"^٣. حتى أطلق على أصحاب هذه المدرسة الشكلانيون Formalists^٤.

وذلك شأن المدرسة التحويلية، ورائدها تشومسكي، رغم أن البعض يعده معادياً للبنىوية، "خصوصاً وأنه لا ينطلق من فكرة "النسق" أو "النظام"، بل ينطلق من "القول" أو "العبرة"^٥، إلا أن ذلك لا يخرج من دائرة الشكلية، ولا يدخله في دائرة الوظيفية التي تعنى بدراسة الكلام كظاهرة تواصلية. إنما ينطلق تشومسكي في دراسته للقول أو الكلام، من فكرة ثنائياته: الكفاية والأداء، والبنية السطحية والبنية العميقة، فهو يدرس نظام الأداء، تعبيراً عن رؤيته الذهنية والعقلية للغة، حيث يمثل الكلام تصويراً للذهن، فتأتي دراسة الأداء للوصول إلى مجموعة من القواعد تتحول تبعاً لها البنية العميقة إلى بنية سطحية وتتحوّل بها القدرة اللغوية أو الكفاية إلى أداء. وهدف تشومسكي، هو "استنباط القواعد التي تتألف منها تلك القدرة اللغوية، الذهنية لا وصف الكلام الفعلي الذي لا يحتل إلا جزءاً ضئيلاً من تلك القدرة"^٦. هذه القواعد، في رأي تشومسكي، قواعد كلية شاملة؛ لأنها تعبر عن نظام عقلي أو ذهني واحد لا يختلف باختلاف البشر.

وتتمثل رؤيته المغلقة للنظام اللغوي في افتراضه "وجود" متكلم - سامع" مثالي غير متأثر بأية عوامل خارجية"^٧، وذلك يتوافق مع رؤيته العقلية والرياضية للغة، ولا يتوافق مع حقيقة أن اللغة ظاهرة اجتماعية، وأن الإنسان جزء من المجتمع يتواصل معه عبر اللغة.

^١ زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٦٧-٦٩.

وانظر: Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, P.20

^٢ ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص ٣٢٥.

^٣ انظر: روبرت، موحز تاريخ علم اللغة، ص ٣٢٠-٣٢١. زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٦٧.

^٤ ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ص ٣٢٨.

^٥ زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٧٠.

^٦ نايف حرما، أعضاء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ١٣٤.

^٧ كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص ٥٩.

- استبعاد المعنى من الدراسات اللغوية.

ولم تأت هذه الرؤية من قصور إدراك لأهمية المعنى، إنما هي الرغبة في إكساب الدرس اللساني الطابع العلمي، و"المعنى قد يفتح مجالات للأحكام الانطباعية الذاتية"^١. ذلك ما ارتآه بلومفيلد باستبعاده المعنى من الدرس اللغوي، باعتباره موضوعاً لدراسة علم النفس^٢. ثم إن الرؤية المادية للغة، جعلت بلومفيلد يستبعد المعنى من دراسته، لصعوبة إخضاعه للمنهج المادي. إضافة إلى أن إدخال المعنى في عناصر الدرس اللساني، يتطلب معرفة دقيقة "بكل شيء في عالم المتكلم وأن يحل المعنى في ضوء العلوم والمعارف الفسيولوجية والطبيعية والمعرفة الإنسانية لم تصل بعد إلى هذه الدرجة"^٣.

وكذلك الأمر بالنسبة للمدرسة التحويلية، فقد أعطى تشومسكي "المعنى مكاناً ثانوياً"^٤ في نظريته، انطلاقاً من رؤيته "أن بنية الجملة العميقة هي تركيب نحوي مجرد"^٥. كان ذلك في المرحلة الأولى من بناء نظريته، والتي قدم لها في كتابه "البنى النحوية" (Syntactic Structures). وقد استدرك في مؤلفه اللاحق "مظاهر النظرية التركيبية" (Aspects of the Theory of Syntax) غياب المعنى، فأدخله في نظريته، وأصبح النحو يشمل ثلاثة مكونات: المكون التركيبي (Syntactic Component)، والمكون الفونولوجي (Phonological Component)، والمكون الدلالي (Semantic Component)^٦. ومع ذلك بقي حضوراً ثانوياً، حيث "يحتل التركيب موضع القلب من هذا النحو، في حين تشكل الفونولوجيا ودراسة الدلالة مجرد قسمين تأويليين بمعنى أنهما يصفان [صوت الجمل ومعناها] التي أنشأها التركيب، بيد أنهما لا يولدان الجمل بحد ذاتها"^٧.

- تحليل النظام اللغوي وفق أسس شكلية.

^١ حلمي حليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص ٣١٠.

^٢ انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٣٢.

عبد الرحيم، النحو العربي والدرس الحديث، ص ٣٧-٤١.

^٣ حلمي حليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص ٣١٠.

^٤ المرجع السابق، ص ٢٩٠.

^٥ جواد باقر، مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس السوري العربي، ص ١٢.

^٦ انظر: لطيفة السحار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٤٢.

^٧ جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، ص ١٢٨.

وذلك يتلاقى مع رؤية أصحاب هذا الاتجاه للغة، باعتبارها نظاماً مستقلاً، وأن تركيب اللغة لا يتحدد من معطيات خارج مجال اللغة، أو يقوم على أسس بعيدة عن ظاهر اللغة^١. لذلك جاء تحليلهم للغة، وفق رؤيتهم الشكلية لها. فاللغة في منظور أصحاب المدرسة المنطومية "كيان صوري، شكل أكثر من كونها مادة. هذا الشكل أو الكيان الصوري المجرد يخضع لنسق من العلاقات الداخلية يمكن دراستها من خلال نوع من المعادلات الجبرية اللغوية، مستقلة عن السعاني والأصوات"^٢.

ومن صور التحليل الشكلي للغة، محاولات المدرسة التوزيعية، والتي تتمثل في:

• التحليل إلى المكونات (أو المؤلفات) المباشرة **Immediate Constituent Analysis**

"ويقوم هذا المنهج على مقولة مؤداها أن الجملة ليست خطأ أفقياً من كلمات متتابعة، وإنما هي نسق منظوم على نحو مخصوص"^٣. فيتم تحليل الجملة وفق مبدأ الاستبدال، إذ يتم استبدال كل جزء بجزء أصغر فأصغر حتى يصبح غير قابل للتجزئة^٤.

• التوزيع **Distribution**: وهو منهج في التوزيع اللغوي، يقوم على فكرة الاستبدال أيضاً، إذ يتم "استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام"^٥.

وكذلك النظرية التحويلية التوليدية عند تشومسكي، فهي ذات ملامح شكلية، رغم محاولات تشومسكي المتأخرة لربطها بالمعنى والاستعمال. إذ تقوم هذه النظرية على مبدأي: التوليد، والتحويل. أما التوليد **Generation** فهو مفهوم رياضي، يرتبط عدد تشومسكي بـ "قابلية المعادلات الرياضية من توليد قيم لا نهاية لها"^٦. وهو بذلك يشير إلى قدرة المتكلم على إحداث جمل وتراكيب غير محدودة، نظرياً، من عدد محدود من

^١ سعيد بخيري، علم لغة الصر، ص ٢٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٦.

^٣ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٢٥.

^٤ جورج موانان، مفاتيح الألسنية، ص ١٠٤.

^٥ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٣٢.

^٦ علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص ٤٥.

الوحدات اللغوية وبتطبيق قواعد نحوية محدودة^١. ومهمة اللغوي استنباط القواعد الأساسية التي يمكن بواسطتها توليد جميع الجمل الصحيحة والمقبولة^٢.

وأما التحويل Transformation فهو "عملية نحوية تظهر العلاقة بين تركيبين اثنين بتطبيق قواعد محددة، كما في تحويل الجملة المبنية للمعلوم إلى جملة مبنية للمجهول"^٣. وذلك بافتراض وجود بنيتين للكلام، بنية سطحية، وأخرى عميقة.

هذه النظرية على أهميتها، أكسبت الدرس اللساني طابعا شكليا، و" جعلت النحو عملية ميكانيكية تتحقق عناصره بشكل آلي حينما نتبع القواعد الموضوعية لابتداء تلك العملية. ولم تعط النظرية أي تبرير وظيفي لحدوث التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة. لقد أخرجت من الاعتبار الظروف النفسية التي يكون فيها المتكلم، كما أهملت إهمالا تاما مسألة السياق الذي يقع فيه الكلام واعتبرت اللغة مجرد نشاط عقلي"^٤.

ثانيا: ملامح الاتفاق/ ملامح وظيفية في الاتجاه الشكلي

وتمثل هذه الملامح بعض السمات الوظيفية في الاتجاه الشكلي، فهي بمثابة منطقة تقاطع بين الاتجاهين، فليست الشكلية شكلية خالصة، وإن ادعى أصحابها انغلاقهم في دراسة النظام على اللغة، واستبعادهم لأي معطى خارجي.

وتتمثل هذه الملامح، في بعض مقولات أصحاب هذا الاتجاه، نحو:

- اللغة ظاهرة سلوكية

تلك المقولة التي يركز عليها أصحاب المدرسة التوزيعية، ورائدها بلومفيلد، فاللغة في نظره ظاهرة سلوكية تخضع لمبدأي الاستجابة response والمثير stimulus. وقد استبعد المعنى من الدرس اللساني. ورغم ذلك، فالمدرسة التوزيعية ليست شكلية خالصة؛ فالنظر إلى اللغة باعتبارها ظاهرة سلوكية، وتحليل الكلام وفق هذا الاعتبار، يكسبها بعض الملامح الوظيفية؛ واستقصاء طبيعة المؤثر وكيفية الاستجابة، يقود إلى الاهتمام بالإحاطة بالوسط الكلامي، وأحوال المتكلم والمخاطب.

^١ رمزي البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية. ص ٢٠٩.

^٢ انظر: علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ص ٤٥.

^٣ رمزي البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية. ص ٥٠٨.

^٤ يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص ٧٠.

- الجانب الإنساني في التحليل اللغوي

يظهر ذلك من خلال الالتفات إلى المتكلم (الإنسان)، واستظهار بعض خصائصه الإنسانية في التحليل. من ذلك على سبيل المثال، اعتماد تشومسكي "على الحدس الفردي أو الحدس الخاص للفرد (Intuition) كجزء من المادة (data) التي يعمل بها اللغوي"^١، واعتماده الحدس في مفهوم الكفاية (أو القدرة اللغوية) Competence، مقابل مفهوم اللغة عند دي سوسير. حيث تتضمن الكفاية عند تشومسكي "تلك المعرفة الحدسية التي تسمح لكل فرد بأن يحكم ما إذا كانت جملة ما بعينها ممكنة أو غير ممكنة في لغته الأصلية (التي يتكلم بها)، وما إذا كانت عبارة ما بعينها سليمة أو غير سليمة... [فهي] تفترض وجود نشاط إبداعي لدى الذات المتكلمة، يتعارض مع الطابع السلبي (غير المتعمد، أو غير المتدبر) الذي كان دي سوسير ينسبه إلى "اللغة"^٢.

ورغم الطابع الشكلي الذي يغلب على النظرية التوليدية التحويلية لدى تشومسكي، إلا أنه حاول إكسابها طابعا وظيفيا، بالتمييز -في مرحلة متأخرة- بين نوعين من الكفاية:

١- الكفاية النحوية grammatical competence.

٢- الكفاية التداولية pragmatic competence.

حيث "يتعلق النوع الأول بنظرية بنية اللغة، ويتعلق الآخر بنظرية استعمال اللغة. والكفاية التداولية معنية بالوظيفة المؤداة من قبل المعلومات غير اللغوية مثل المعرفة الضمنية، والمعتقدات الشخصية في استعمالنا للجمل"^٣. ومع ذلك بقي اهتمام تشومسكي منصبا على الكفاية النحوية دون التداولية.

- بعض المفاهيم اللسانية ذات الطابع الوظيفي

من ذلك بعض المفاهيم التي طرحها تشومسكي في نظريته، نحو:

• الكليات اللغوية Universals: وهي عبارة عن خصائص مشتركة تتوفر

لدى جميع اللغات الطبيعية. وليست المهمة الكبرى التي تقع على عاتق

النظرية اللغوية سوى العمل على اكتشاف تلك "الكليات" ووصفها"^٤. وبذلك

^١ نايف حرما، أخطاء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ١٣٤.

^٢ زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٧٢.

^٣ فوزي الشايب، محاضرات في اللسانيات، ص ٣٧٥.

^٤ زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٧٣.

فاللغات لا تتفاضل. والقول بوجود مشترك لغوي، ينطوي على وجود مشترك إنساني.

• الإبداعية Creativity: وتقوم على فكرة مفادها "أن اللغة خلاقية Creative بطبيعتها؛ أي أن كل متكلم يستطيع أن ينطق جملا لم يسبق أن نطقها أحد من قبل، ويستطيع أن يفهم جملا لم يسبق أن سمعها من قبل"^١. وليس هذا فحسب بل ويستطيع أن يميز بين ما هو مقبول نحويا وما ليس مقبولا. وهو بذلك يدحض القول بأن الطفل يكتسب اللغة بالسمع والمحاكاة، إنما يكتسب النظام المختزن بالفطرة. وهو بذلك يؤكد على خصوصية كل إنسان، وقدرته على الإبداع.

وهي مفاهيم تعكس الطابع الإنساني للغة، من حيث اشتراك البشر في نظام لغوي واحد، وإن تعددت أشكاله، واحتفاظ كل إنسان بخصوصيته اللغوية، وقدرته على الإبداع.

^١ عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١١٤.

ثانياً: الاتجاه الوظيفي

وهو اتجاه بنيوي، يستند أيضاً إلى مقولات دي سوسير، ويرتكز على رؤيته الاجتماعية للغة. ويفترق عنه في عدم الاقتصار على اللغة مادة للدرس اللساني، وإشراك الكلام، ورفض اعتبار اللغة نظاماً مغلقاً. وينطلق أصحاب هذا الاتجاه من رؤية مؤداها، أن "اللغات الطبيعية بنيات تحدد خصائصها (جزئياً على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية، ووظيفة التواصل"^١. والجديد الذي تميزت به الوظيفية، أنها وظفت هذه الرؤية في تحليل اللغة، اعتقاداً بأن "البنية الفونولوجية والنحوية والدالية للغات تحدد الوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها"^٢.

ومن أبرز المدارس والحقول التي يمكن أن تدرج في إطار الاتجاه الوظيفي: اللسانيات الاجتماعية Sociolinguistics، والتداولية Pragmatics، ومدرسة فيرث السياقية، و المدارس أو النظريات التي تدرج تحت مسمى الوظيفية Functionalism، نحو: مدرسة براغ Prague School، والمدرسة الفرنسية، والوظيفية الجدد، وما يعرف بال نحو الوظيفي Functional Grammar.

أولاً: ملامح الافتراق / ملامح الوظيفية

تمثل هذه الملامح الاتجاه الوظيفي، وبها يستقل وينفرد عن الاتجاه الشكلي، رغم انتمائهما إلى نفس دائرة البنيوية. وهي بمثابة (مقابلات) لملامح الشكلية. من أبرز هذه الملامح:

- "التوسع"^٣ في التحليل اللغوي.

وهو ملامح تشترك فيه جميع المدارس والنظريات التي تدرج تحت هذا الاتجاه، فهي على اختلاف مشاربيها، "ينظمها محور واحد مشترك هو أنها "توسع" في التحليل، إلى ما وراء حدود النظر اللغوي الذاتي الخالص، وتعول على عناصر إضافية ومتغيرات خارجية تلبس المادة اللغوية الخاصة"^٤. إذ يعتقد الوظيفيون "أن وجوها عريضة من

^١ أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص ٨.

^٢ جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ص ٦٢.

^٣ انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨١.

^٤ المرجع السابق، ص ٨١. (الخامش)

الظواهر اللغوية تحكّمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحويّة^١. وذلك مقابل اعتقاد التحويليّين "أن الظواهر اللغويّة تنضبط، من حيث المبدأ، بشروط نحويّة خالصة"^٢. ومن باب التوسّع في التحليل، يرفض الوظيفيون الثنائيّة التشموسكية "الكفاية أو القدرة" و"الأداء أو الإنجاز" فقدرة المتكلم، حسب منظور النحو الوظيفي، "قدرة تواصلية" بمعنى أنها معرفة القواعد التداولية (بالإضافة إلى القواعد التركيبية والدلالية والصوتية) التي تُمكن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، وقصد تحقيق أهداف تواصلية محددة"^٣.

- توظيف المعنى في الدراسات اللغوية.

فقد اعتنى الوظيفيون بالمعنى، بعد أن كان المعنى مُهمشاً في الدراسات الشكليّة. وأصبح يشكّل مستوى مهماً من مستويات دراسة اللغة. وقد أخذت دراسة المعنى عند الوظيفيين مساراً تداولياً، من حيث تمثّل التداوليّة "العلاقة التي تربط الجمل دلاليّاً بمستعملي اللغة"^٤.

فقد أكد أوستن من خلال نظرية أفعال الكلام Speech Acts، على "أن دراسة المعنى يجب أن تستخدم داخل سياق الكلام لتأدية كثير من الوظائف، فعندما نتكلم فإننا نقدم اقتراحات suggestions ونبذل وعودا promises ونوجه الدعوات invitations ونبدي مطالب requests ونذكر محظورات Prohibitions، وما إلى ذلك"^٥.

وتتحو مدرسة فيرث إلى عدم فصل "المعنى عن تركيب الجملة. بمعنى أن المتكلم لا ينطق بالجملة عارية أولاً ثم يُكسبها ثوب المعنى في مرحلة تالية (كما يرى التحويليون). ولكن المعنى ينشأ في الطرف المناسب وفي لحظة الخلق اللغوي، أي في لحظة تفاعل المرء مع الحدث"^٦.

وقد قدّمت هذه المدرسة، أبرز النظريّات التي خدمت المعنى، بالاعتماد على أعمال الأنثروبولوجيين، وبشكل خاص على ما قدمه العالم الأنثروبولوجي مالفينوسكي B.

^١ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨٣.

^٢ المرجع السابق، ص ٨٣.

^٣ أحمد المتوكّل، دراسات في النحو الوظيفي، ص ١٠.

^٤ مصطفى غلطان، نحو علاقة جديدة بين اللسانيات و مناهج تحليل النص الأدبي، ص ٩٢.

^٥ هندسون، علم اللغة الاجتماعي، ص ١٧٣.

^٦ نبين أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص ٨٤.

Malinowski^١ . وإليه يعود مفهوم "سياق الحال" Context of situation ، وعلى أساسه وضح مالينوفسكي فكرته عن المعنى و"وظيفة اللغة"^٢.

ومصطلح سياق الحال "وإن غلب تطبيقه في مجال علم الدلالة (Semantics) يظل يصدر صدوراً "وظيفياً"؛ إذ يقوم على تحليل اللغة في ضوء رصد علاقتها بالسمات والمتغيرات في العالم الخارجي الذي تجري فيه"^٣.

- تحليل النظام اللغوي وفق مبادئ وظيفية.

يستدرك الوظيفيون على التحويليّين إغراقهم في التجريد والتنظير، في حين أن اهتمام الوظيفيين بالتحليل اللغوي الوظيفي يطغى على اهتمامهم بالتنظير، "ولذلك لا يحفل الوظيفيون بجذلية النظرية اللغوية وإلى أي حد تتمثل فيها الكفاية الوصفية descriptive adequacy والكفاية التفسيرية explanatory adequacy فالنظرية ليست هدفاً وإنما هي إطار يتم من خلالها الكشف عن الخيارات المتاحة أمام المتكلم"^٤.

وينطلق الوظيفيون في تحليلهم من رؤيتهم الاجتماعية للغة، حيث تشكل وظيفة اللغة ضابطاً من ضوابط وصف وتفسير الظاهرة اللغوية، كما تشكل "قيداً أساسياً يضبط صياغة الأثناء"^٥ الوظيفية. وتعتبر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي مفاهيم أولى (Primitives) بمعنى أنها ليست مفاهيم مشتقة من بنيات مركبية معينة"^٦. و بذلك يفترق الوظيفيون عن التحويليّين، فالوظائف عند تشومسكي مشتقة (وظائف ثانية).

ومن الأفكار المرتبطة بالتحليل الوظيفي، فكرة وظيفية الجملة (أو المنظور الوظيفي للجملة) Functional Sentence Perspective، ويرتبط هذا المصطلح بمدرسة براغ، "للإشارة إلى تحليل الجمل من حيث محتوى الإبلاغ الذي يتضمّنه كلٌّ منها في النص"^٧. فهو يقوم على أساس القيمة الاتصالية للغة.

^١ روبرت، موجز تاريخ علم اللغة في الغرب، ص٣٤٨-٣٤٩.

^٢ سامسون، المدارس اللغوية، ص٢٣٤-٢٣٦ (بتصرف).

^٣ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص٨٥.

^٤ يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص٧٢.

وانظر: سامسون، المدارس اللغوية، ص١٠٨. أحمد فنور، مبادئ اللسانيات، ص٢٤٥.

^٥ أحمد المتركل، مبدأ الوظيفية وصياغة الأثناء، ص٣٧. وانظر: لطيفة الحجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص٥٠.

^٦ أحمد المتركل، دراسات في النحو الوظيفي، ص١٠.

^٧ رمزي البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، ص٢٠٤. انظر: يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص٧٥-٧٦.

ومن الملامح الوظيفية في التحليل اللغوي عند أصحاب هذا الاتجاه، رفضهم للنظرة التجزئية عند أصحاب الاتجاه الشكلي، والتي تتمثل في تحليل اللغة وفق مستويات مستقلة؛ فليس هناك مستويات (صوتية، صرفية، نحوية، دلالية) مستقلة، إنما "هناك تسابقات متسلسلة Contextualisation أي سياق في سياق أو مستوى داخل مستوى، إلى أن نصل إلى أعلى "سياق" وهو "السياق الثقافي".^١

ثانياً: ملامح الاتفاق/ ملامح شكلية في الاتجاه الوظيفي

وتتمثل هذه الملامح منطقة التقاطع بين الاتجاهين، وهي بمثابة الجانب البنيوي المشترك بينهما. والوظيفية رغم انطلاقها من رفض الجانب الشكلي في البنيوية، والسعي إلى توسيع دائرة البحث اللغوي، لتشمل المعطيات الخارجية، فقد اشتملت على بعض الملامح الشكلية. فالعلاقة بينهما ليست افتراقاً تاماً.

ومن بين الملامح التي تقترب بالاتجاه الوظيفي من الشكلية:

١- اعتماد (البنية) في التحليل اللغوي، بل إن الفضل يعود لمدرسة براغ في إرساء دعائم البنيوية اللغوية، حيث أصدر أصحاب هذه المدرسة "بياناً أعلنوه في المؤتمر الأول للغويين السلاف الذي انعقد في براغ عام ١٩٢٩، استخدموا فيه كلمة "بنية" بالمعنى المستعمل اليوم، ودعوا فيه إلى اصطلاح "المنهج البنيوي". بوصفه "منهجاً علمياً صالحاً لاكتشاف قوانين بنية النظم اللغوية وتطورها".^٢

٢- استعمال أصحاب الاتجاه الوظيفي "المفاهيم والمصطلحات والأليات" ذاتها التي يستعملها أصحاب الاتجاه الشكلي، وإن اختلفت دلالاتها بين الاتجاهين.^٣

٣- اهتمام الوظيفيين بالصياغة الصورية، كما هو شأن أصحاب المدرسة التحويلية، باعتبارها "الطريقة الوحيدة الكفيلة بضمان عملية الوصف"، ويفترق عنه في إخضاعها-أي الصياغة الصورية- وتحديدتها بالخصائص الدلالية والتداولية.^٤

^١ مصطفى غلفان، نحو علاقة جديدة بين اللسانيات و مناهج تحليل النص الأدبي، ص ٨٤-٨٥.

^٢ زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٤٨. وانظر: Oswald Ducrot, Encyclopedic Dictionary..., P24-26.

^٣ أحمد المتوكل، مبدأ الوظيفية وصياغة الأتجاه، ص ٤٩.

^٤ المرجع السابق، ص ٤٨.

الفصل الثاني حدّ المفهوم وصيرورته

- المبحث الأول: علم النحو
 - المطلب الأول: الصيرورة
 - المطلب الثاني: الحد
- المبحث الثاني: علم المعاني
 - المطلب الأول: الصيرورة
 - المطلب الثاني: الحد

الفصل الثاني: في حد المفهوم وصيرورته

يعرض هذا الفصل لمفهوم كل من علم النحو وعلم المعاني، وصيرورتها في مراحل الدرس المختلفة.

ولما كان الحد انعكاساً لطبيعة الدرس السائد، حيث تعرف المصطلحات "من داخل العلم الذي تنتمي إليه، أو من سياق البناء النظري لمؤلف أو مدرسة"^١؛ لذلك فقد جاء تقديم الكلام في هذا الفصل على تطور الدرس اللغوي وصيرورته.

ويعرض الفصل لتاريخ علم النحو وعلم المعاني، ورجالات العلمين، بما يفي بمقاصد البحث، من الرغبة في تبين مبنيين معرفيين، أحدهما سابق، والآخر لاحق، أحدهما متهم بأنه مستقطع من الآخر..

ولابد من الوقوف على حقيقة مهمة قبل المضي في هذا الفصل، وهي أن "التاريخ لأي علم من العلوم تواجهه ... جملة من الصعوبات العملية والمنهجية، لعل أشدها عسرا، وأولها بالتفكير والتدبير تحديد الفترات الحاسمة في تطور ذلك العلم. وتزداد تلك الصعوبة تبعا للحيز الزمني الذي يتنزل فيه البحث، إذ كلما امتدت الفترة تشعبت القضايا وتداخلت الأسباب واختلطت كليات العلم بجزئياته فتدق المقاييس التي نميز بها بين الفترات وقد تحتجب"^٢.

ويأتي عرض هذا التاريخ تبعا لتدرج السلم الزمني، متخذا من القرن وحدة زمنية، اتساعا في الزمان، بغية اتساع في الرؤية. ولرصد تطور مفهوم العلمين: النحو والمعاني، وتبين مراحل اتصالهما وانفصالهما عن العلوم الأخرى. دون الوقوف على كثير من التفاصيل، إنما شأن هذا المبحث كشأن عدسة، تحاول التقاط أبرز الأحداث والتغيرات التي أثرت أو انعكست على صيرورة الدرس النحوي والبلاغي (علم المعاني).

أما الفترات الحاسمة في تطور العلمين فهي مراحل: النشأة، والازدهار، والركود. وأما الحيز الزمني الذي يمثل إطار كل من العلمين، وبالتالي إطار المبحثين - اللذين يعرضان للعلمين-، فهو حيز اكتمال العلمين. وللنحو فضل سبق، وعلم المعاني متأخر؛ لذلك اختلفت مراحل الرصد الزمني للعلمين، لكنهما بلا شك تتقاطعان، وذلك ما يهدف إليه الفصل؛ من تبين مواطن التقاطع بين العلمين.

^١ محمد العمري، البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، ص ١٦-١٧.

^٢ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص ١٢.

ولمّا كان الزمان يتشكّل بأعلامه؛ فقد جاء عرض الصيرورة بالوقوف على أبرز الأعلام، بشكل موجز، مقتضب، بما يشكّل ملامح العصر، ويبين عن مناطق التحول في صيرورة الدرس النحوي. يقول أبو الطيب اللغوي: "وحرّي بمن عمي عن معرفة قوم أن يكون عن علومهم أعمى وأضل سبيلاً"^١.

وبدعاً لا بد من التفريق بين المعرفة والعلم، والمعرفة دائماً أسبق من العلم، فـ "النحو العربي بمعناه العملي قد وجد قبل أن تستتب أسسه، أو توضع له قواعده قبل نهاية القرن الأول الهجري، ثم كانت المؤلفات فيه والمدارس والمذاهب"^٢. وكذلك المعرفة بمواضع البلاغة من الكلام. فالأعرابي الذي سأله معاوية بن أبي سفيان عن مفهوم البلاغة، فقال: "شيء تجيش به صدورنا فتقذفه على ألسنتنا"^٣، ليس له معرفة بتقسيّمات البلاغة، ومصطلحاتها.

فمعرفة أبناء اللغة بنظامها (النحوي والدلالي) مختزنة في ذاكرتهم، دون علمهم بمسميات ذلك النظام، ومصطلحاته. فهي معرفة لا واعية، إنما تظهر تلك المعرفة بشكل واع عند الوقوع في الخطأ، فينكسر النظام، ويتبّه ابن اللغة إلى ذلك الكسر، فيردّه بطريقة آلية إلى صوابه.

من ذلك ما يرويه ابن جني عن المتبّي، قوله: "كنت عند منصرفي من مصر في جماعة من العرب، وأحدّم يتحدث. فذكر في كلامه فلاة واسعة، فقال: يحير فيها الطرف، قال: وآخر منهم يلقنه سرّاً من الجماعة بينه وبينه، فيقول له: يحار يحار". ويعلق ابن جني على الحادثة بقوله: "أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض، وتببيّه إياه على الصواب"^٤.

ويقول ابن جني: "سألت الشجري يوماً فقلت: يا أبا عبد الله، كيف تقول ضربت أخاك؟ فقال: كذلك. فقلت: أفتقول: ضربت أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول ضربني أخوك؟ فقال: كذلك. فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيش ذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلاً، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة"^٥.

^١ أبو الطيب اللغوي، مراتب المحرّين، ص ٥.

^٢ عبد الجليل مرتاض، بواذر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، ص ٩٩.

^٣ الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ٦٦.

^٤ ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ٢٣٩.

^٥ المرجع السابق، ص ٢٥٠.

ويؤكد الرازي سبق المعرفة، ووجودها غير المقرون بالعلم، فـ"البدوي القادر على النظم عالم بمعاني النحو، لكنه غير عالم باصطلاح النحاة، وذلك غير معتبر. فإن البدوي إذا عرف الفرق بين أن نقول: جاءني زيد راكباً، وبين أن نقول: جاءني زيد الراكب، لم يضره الجهل باصطلاحات النحاة في تسمية الأول حالاً، والثاني صفة"^١.
والحديث عن صيرورة الدرس النحوي، هو حديث عن العلم، يختص به أعلام، أما جانب المعرفة، فهو حق مشاع لا سبيل إلى رصده.

وليس من علم يظهر فجأة "مكتمل الأصول والظواهر، وإنما ... ينشأ نشأة تدريجية؛ يبدأ بلبنة لبنة أو لبنات قليلة، ثم تتكاثر هذه اللبنة، وتتطور بجهود المشتغلين بذلك العلم والدارسين له"^٢. وكذلك فإن نشأة علمي النحو والبلاغة "لا يمكن ... أن تضبط بتاريخ محدد، أو تنسب إلى مفكر واحد، وإنما هي في الحقيقة عملية تدريجية بطيئة، تتضافر على حدوثها عوامل مختلفة وتيارات متنوعة"^٣. ومن غير المقبول أن يشار إلى علم بعينه، فينسب إليه الفضل دون سواه. وأما الحديث عن أول ما ألف في النحو والبلاغة، فليس من باب التحديد الصارم، وإنما باعتبارها "طلّاع ما بدأ، وأوائل ما عرف"^٤.

^١ الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ١٠٣-١٠٤.

^٢ شفيق السيد، البحث البلاغي عند العرب، ص ٧.

^٣ عبد القادر المهيري، أعلام وآثار من التراث اللغوي، ص ١٠٨.

^٤ أمين الحولي، مناهج التحديد في النحو والبلاغة وتفسير الأدب، ص ١٠٥.

المبحث الأول: علم النحو.. الحد والصيرورة

المطلب الأول: صيرورة الدرس النحوي

إن الحديث عن صيرورة الدرس النحوي يستدعي الحديث عن بداية نشأة النحو، ودوافع وأسباب هذه النشأة، بما يخدم أغراض البحث، دون الوقوف على التفاصيل والاختلافات.

والحيز الزمني الذي يتنزل فيه هذا المبحث، يقتصر على خمسة القرون الأولى، مع إجمال القرن السادس وما بعده. فقد تشكلت بنية النحو الأساسية في القرون الثلاثة الأولى، ثم بدأ الدرس النحوي -والأدبي بشكل عام- يتردى، حتى يكاد القرن الخامس يعدم النحويين، فيظهر الجرجاني، وهو النحوي البلاغي^١، ملوحًا بكتابه "دلائل الإعجاز"، في علم المعاني، ليرد على قوم زهدوا في الشعر والنحو، إلى جانب مؤلفات أخرى له في النحو. ثم يعود التأليف النحوي في القرن السادس، ويبدأ بالسير في اتجاه تأليف الشروح والحواشي.

نشأة النحو

إن نشأة العلم محطّ خلاف كبير، وليس هذا مجال البت فيها. إنما يمكن حصر الروايات التي تحدثت عن وضع النحو العربي في ثلاث مجموعات^٢:

- الأولى: تنسب وضع النحو إلى الإمام علي بن أبي طالب.
- الثانية: تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي.
- الثالثة: تنسب وضع النحو العربي إلى تلاميذ أبي الأسود.

والروايات "لا تحلّق في النهاية إلا على اثنين...: الإمام علي أم أبي الأسود الدؤلي ثم تعظم وتتراكم حول هذا الأخير".^٣

^١ انظر: الفنطقي، إنباء الرواق، ج ٢، ص ١٨٨.

^٢ شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٩ (بتصرف). انظر الروايات في:

ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص ١٢. ابن قتيبة، المعارف، ص ٤٣٤. الشعر والشعراء، ص ٥٢٧. أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص ٦. السراي، أخبار النحويين البصريين، ص ١٣. الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٤. ابن النعم، الفهرست، ص ٦٧. ابن الأثير، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٤٦. ابن خلدون، مقدمة بان خلدون، ص ٥٤٦. السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٧. البغدادي، حزانة الأدب، ج ١، ص ٢٨١.

وأياً كان واضع النحو، فإن نشأة العلم عملية تدرجية، ولا تنشأ العلوم مرة واحدة، فـ"إن أخذ اللاحق عن السابق هو من طبيعة التطور في التأليف"^٢، وبذلك يمكن اعتماد قول ابن الأثير:

"أول من تكلم في النحو أبو الأسود الدؤلي، (.....) ثم جاء بعده ميمون الأقرن فزاد عليه، ثم جاء بعده عبد الله بن إسحاق الحضرمي وأبو عمرو بن العلاء فزادا عليه، ثم جاء بعدهما الخليل بن أحمد الأزدي، وتتابع الناس. واختلف البصريون، والكوفيون في بعض ذلك.

...، وكذلك العلوم كلها يوضع منها في مبادئ أمرها شيء يسير، ثم يزداد بالتدرج إلى أن يستكمل آخر"^٣.

أسباب النشأة - اللحن

يجهد المؤرخون للنحو في بيان أسباب النشأة، وعزوها إلى أسباب دينية واجتماعية ولغوية^٤. وهي في مجموعها تؤول إلى سبب واحد، هو اللحن. فاللحن "يُعتَبَرُ الباعث الأول على تدوين اللغة وجمعها وعلى استنباط قواعد النحو وتصنيفها"^٥. يتضح ذلك من خلال الروايات التي جاءت في وضع النحو، وكلها تدور حول اللحن، سواء أكان هذا اللحن في القرآن، أم في غيره. ومن ذلك إشارة ابن منظور إلى نسبة وضع النحو لأبي الأسود، يقول: "وَضَعَ النَّحْوَ حِينَ اضْطَرَّابَ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَغَلَبَتِ السَّلْيِقِيَّةُ^٦ أَيِ اللُّغَةِ الَّتِي يَسْتَرْسِلُ فِيهَا الْمُتَكَلِّمُ عَلَى سَلْيِقَتِهِ، أَيِ سَجِيَّتِهِ وَطَبِيعَتِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدِ إِعْرَابٍ وَلَا تَجَنُّبِ لَحْنٍ. قَالَ:

ولكن سليقي أقول فأعرب
ولست بنحوي يلوك لسانه
أي أجري على طبيعتي ولا ألحن"^٧.

^١ عبد الجليل مرناض، بواذر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، ص ١٠٣. وانظر: علي التحدي، سبويه إمام النحاة، ص ١٣٣. محمد مختار ولد اباد، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص ٤٣. محمد خير الحلوان، الفصل في تاريخ النحو، ص ٣٩.

^٢ يوسف أحمد المطوع، جهود علماء النحو في القرن الثالث المحجري، ص ٤٣٤.

^٣ ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ٣٠-٣١.

^٤ انظر: الحلوان، الفصل، ص ١٧-٣٥. شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ١١-١٣. سعيد الأفغان، من تاريخ النحو، ص ٧-١٧.

^٥ سعيد الأفغان، من تاريخ النحو، ص ٨.

^٦ السليقي من الكلام ما لا يتعاهد إعرابه وهو فصيح بلغ في السمع عثر في النحو، وقيل: السليقي من الكلام ما تكلم به البدوي بطبعه ولغته، وإن كان غيره في الكلام أثر وأحسن. [ابن منظور، لسان العرب، مادة (سلق)]

^٧ ابن منظور، لسان العرب، مادة (سلق).

ولابد من بيان مفهوم اللحن، الذي ظهر النحو درعاً له؛ لتبيين مفهوم النحو. فقد جاء في لسان العرب، قول "ابن الأثير: اللحن الميل عن جهة الاستقامة. يقال: لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق...".
قال ابن بري وغيره: اللحن ستة معان: الخطأ في الإعراب، واللغة، والغناء، والفتنة، والتعريض، والمعنى^١.

ويبدو أن القدماء "نظروا إلى طريقة استعمال اللغة على مدى العصور، فكل ما وجدوه مخالفاً لها، حكموا عليه "باللحن" ونسبوه إلى العوام"^٢. وليس اللحن قاصراً على خطأ الإعراب، "فأكبر الظن أن هذا الذي سموه لحناً كان يصدق على أخطاء صوتية... كما كان يصدق على الخطأ الصرفي الذي يتمثل في تحريف بنية الصيغة أو في الإلحاق أو الزيادة، وعلى الخطأ النحوي الذي كان يتعدى مجال العلامة الإعرابية أحياناً إلى مجالات الرتبة والمطابقة وغيرهما. وعلى الخطأ المعجمي الذي يبدو في اختيار كلمة أجنبية دون كلمة عربية لها المعنى نفسه"^٣.

ويمكن تمييز بعض نماذج الأخطاء (اللحن)، التي هدف (النحو) إلى إصلاحها، والتي تعرض لاتساع مفهوم اللحن، وبالتالي اتساع مفهوم النحو^٤:
أولاً: خطأ في المعاني (المعنى المعجمي):

نحو استخدام (الطرب) بدلالة الفرح، وإنما الطرب خفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدة الجزع. واستخدام (الحشمة) بمعنى الاستحياء، وهي تعني الغضب.
ثانياً: خطأ في بنية الكلمات (البنية الصرفية):

نحو (يوم مهول)، والصواب (يوم هائل). و (استهتر الرجل فهو مستهتر) - بالمعلوم - ، والصواب (استهتر فهو مستهتر) - بالمجهول - .
ثالثاً: خطأ في التركيب والإعراب (النحو):

يقال: (لا أفعل ذا قط)، والصواب (ما فعلت هذا قط) بالماضي.
وأما انصراف النحو إلى البحث في أواخر الكلم، لاسيما في العصور المتأخرة، فهو من باب الاقتصار على الغالب؛ ذلك أن "اللحن حين فشا اتجه إلى حركات أواخر

^١ ابن منظور، لسان العرب، مادة (لحن).

^٢ محمد عيد، في اللغة ودراساتها، ص ٧٤. انظر: علي النحدي، سيويه إمام النحاة، ص ٢٧.

^٣ إمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٢.

^٤ محمد عيد، في اللغة ودراساتها، ص ٦٨.

الكلم، والقواعد والضوابط التي وضعت أولاً، اتجهت هي أيضاً إلى ما يجب أن تكون عليه هذه الأواخر^١، وبذلك ارتبطت نشأة النحو بالإعراب، كما يظهر في روايات وضع النحو. ولا يعني ذلك اقتصار النحو على البحث في أواخر الكلم.

النحو في قرون

وقبل السير قُدماً لارتقاء سلم الزمان، لا بد من تأكيد استحالة وضع حدود فاصلة بين مرحلة وأخرى، حتى فواصل الأعوام والقرون، هي فواصل وهمية، إذ يصعب حصر رجالات النحو وإسهاماتهم في أطر الزمان، إنما هي وسيلة لتنظيم الرؤية. ومحاولة تبيّن بداية الاتصال أو الانفصال بين مبحثين علميين. وكذلك يأتي انتقاء الأعلام بما يُعين على تبيّن صيرورة الدرس النحوي، ورسم الأعراف بين العلمين.

القرن الأول الهجري

أبو الأسود الدؤلي (ت: ٦٩هـ)
 نصر بن عاصم (ت: ٨٩هـ) يحيى بن يعمر (ت: ١٢٩هـ)
 عبد الرحمن بن هرمز (ت: ١١٧هـ)

ويمثّل هذا القرن بداية نشأة النحو، علي يد أبي الأسود الدؤلي، وهي بداية لم تُستقر إلا عن مسائل متفرقة في النحو تداولها تلامذته، أمثال: نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعبد الرحمن بن هرمز.

ورغم أن البعض ينكر نسبة وضع النحو إلى أبي الأسود، ويقصر عليه نقط المصحف^٢، إلا أن عملية نقط المصحف، هي عملية نحوية بلا شك، ظهرت مع تفشي اللحن في القرآن - كما جاء في روايات وضع النحو-، وهي ترتبط بتغيير أواخر الكلم (الإعراب). وأغلب الظن أن عمل أبي الأسود لم يتوقّف عند نقط المصحف؛ فقد جاء في رواية لابن سلام الجمحي: "كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"^٣، وذلك يعني تحقّق وجود المعرفة بالنحو، في صورة علم، له

^١ معظّمى جمال الدين، البحث الحوي عند الأصوليين، ص ٢٥-٢٦.

^٢ انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ١٦.

^٣ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١٢/١. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج ١، ص ١٢.

حدوده وقوانينه، علي يد أبي الأسود الدؤلي. ويؤكد ذلك قول القفطي عن أبي الأسود: "هو أول من استنبط النحو وأخرجه من العدم إلى الوجود"^١. فالمعرفة (اللاواعية) بقواعد النحو سابقة على أبي الأسود، إنما تمثله في صورة علم، مرجعه إليه.

ويمتاز رجالات هذا القرن بالثقافة الموسوعيّة، فلم تقتصر معرفتهم على اللغة، بل جمعوا إليها المعرفة بالقراءة والحديث والفقّه ولغات العرب والأنساب^٢. ولم يرد ذكر مؤلف نحوي لأحدهم، إلا ما أورده القفطي عن نصر بن عاصم أن "له كتاب في العربية"^٣، دون الإشارة إلى محتواه أو عنوانه.

وقد ارتبط نحو هؤلاء بالقراءات، فهُم جميعهم من القراء، كما جاء في تراجمهم، ولا شك أن تعدّد القراءات، وهو في الغالب تعدّد في أوجه الإعراب، كان يستلزم تبريراً نحويّاً، وقبول ما لم يطرّد.

وبذلك يمكن القول إن نحو هذا القرن، كان مجرد لمحات وإشارات لخدمة النصّ القرآني، بيد أن تلك المعرفة النحوية، أسست منهجاً وأدوات اعتمدها رجالات النحو فيما بعد، والتي تتمثل في القياس والتعليل، وتلذين يستلزمان معرفة بأصل ونظام مطّورد، وإن لم يكتمل بعد. فقد سبقت الإشارة إلى قول ابن سلام الجمحي: "أول من أسّس العربيّة، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي"^٤، وكذلك ما أورده القفطي عن نصر بن عاصم نقلاً عن بعض الرواة، "إن نصر بن عاصم أول من وضّع النحو وسبّبه، وهو أول من أخذه عن أبي الأسود الدؤلي، وفتق فيه القياس"^٥. فالتسبيب (التعليل) والقياس، ينمّان عن معرفة متقدّمة، تشكل بدايات العلم.

ويمكن القول إن نحو تلامذة أبي الأسود الدؤلي يعكس "سعة العربية في نظرهم"^٦، وعدم تحجير "اللغة بقواعد وقوانين صارمة"^٧، وذلك أمرٌ مقبولٌ عند الحديث عن نشأة العلم، ثم إن نشأة النحو ارتبطت بحفظ القرآن من اللحن، فلم تكن هناك قصديّة لإنشاء درس نحوي يشكّل علماً مستقلاً.

^١ القفطي، إنباء الرّواة، ص ١٦.

^٢ انظر على سبيل المثال: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج ٧، ص ٢٦٥.

^٣ القفطي، إنباء الرّواة، ج ٣، ص ٣٤٣. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣١٣.

^٤ ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ١/١٢١. انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج ١، ص ١٢.

^٥ القفطي، إنباء الرّواة، ج ٣، ص ٣٤٣.

^٦ الحلوان، المفصل، ص ١٢٩.

^٧ المرجع السابق، ص ١٣٣.

ولا تحرم حلالاً؛ وإنما نفتي فيما استتر من معاني الشعر، وأشكل من غريبه وإعرابه بفتوى سمعناها من غيرنا، أو اجتهدنا فيها أراءنا...^١

وكان ابن أبي إسحاق بعد أن بلغه كلام ابن سيرين يقول: "أظن الشاعر أراد كذا، واللغة توجب كذا"^٢. وهذا قول يعكس رؤية واعية لما يستوجبه اطراد النظام، مما قد يتعارض وإرادة المتكلم وأحواله. والنظام مقدم عند ابن أبي إسحاق. وما زال الدرس اللغوي لدى ابن أبي إسحاق يتكامل مع علم القراءات والنظر في الشعر.

و أبو عمرو بن العلاء، "إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة ... قال أبو عبيدة: أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر"^٣. قال له بعض معاصريه: "أخبرني عما وضعت مما سميت به عربية أدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال له كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"^٤. ولفظ "العربية" الذي ينسبه محدث أبي عمرو بن العلاء إليه، يعكس سعة مفهوم النحو لديه، فالعربية تشمل اللهجات، واللغة، والأصوات - لاسيما وهو من القراء-، والصرف، إلى جانب الإعراب. وأبو عمرو واسع الرؤية، لا يضيق بقول، وإن كان يعنيه تحقق النظام على الأكثر، فذلك لا يلغي الأقل، المهم أن تفي بالوظيفة التواصلية.

وأما عيسى بن عمر، فهو "إمام في النحو والعربية والقراءة، مشهور، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ... وصنف في النحو: الإكمال، والجامع"^٥. قال السيرافي: "ولم يقعا إلينا ولا رأينا أحدا ذكر أنه رأهما"^٦. ويقال "إن الجامع" هو كتاب سيبويه، زاد فيه وحشاه"^٧. يقول ابن العماد الحنبلي: "وعيسى هذا هو الذي هذب النحو

^١ القفطي، إنباد الرواة، ج ٢، ص ١٠٦.

^٢ المرحع السابق، ج ٢، ص ١٠٧.

^٣ السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٢٣١.

^٤ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٧-٢٨.

^٥ السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٢٣٧.

^٦ السيرافي، طبقات الحوئين البصريين، ص ٣٢.

^٧ القفطي، إنباد الرواة، ج ٢، ص ٢٧٤.

ورتبته"^١. وهو في منهجه أقرب إلى ابن أبي إسحاق - كما جاء في رواية ابن سلام السابقة-، من حيث النظر إلى اللغة كنظام مطّرد، والقياس على الأكثر^٢.

وبالنظر إلى نحو هذا القرن، يمكن تمييز اتجاهين في الدرس النحوي^٣:

- اتجاه شكليّ أقرب إلى المعيارية: يعنى بالتركيب، وباطراد النظام اللغوي، وفيها لأدوات التحليل من قياس وتعليل، ورائده عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ومعه عيسى بن عمر.
- واتجاه وظيفي يميل إلى الوصفية: لا يقف عند أقيسة وقوانين مصطنعة، إنما يأخذ بقول ابن اللغة، وقوله حجة، فوق حجة القياس والتعليل. ورائده أبو عمرو بن العلاء.

ومع ذلك فالاتجاهان لا ينفصمان، فعيسى بن عمر، وهو شكلي، معياري، لا يرفض -على الإطلاق- قول ابن اللغة مما يخالف أقيسته. قال علي بن محمد بن سليمان: قال أبي: قلت له يوماً: أخبرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله؟ قال: لا. قلت: فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تكلم به، أترأه مخطئاً؟ قال: لا. قلت: فما ينفع كتابك؟^٤. وروى القفطي أن الحسن بن قحطبة جمع "عند مقدمه مدينة السلام الكسائي والأصمعي وعيسى بن عمر؛ فألقى عيسى بن عمر على الكسائي مسألة، فذهب الكسائي يوجه احتمالاتها، فقال له عيسى: عافاك الله! إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذي تأتي به بكلامها"^٥.

وكذلك ابن أبي إسحاق الحضرمي، وهو شكلي، يدرك تلك "الخروجيات" التي تعرض لنظام اللغة وفاء لحاجات المتكلم، كما ظهر من خلال رده على ابن سيرين.

^١ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج ١، ص ٣٦٩.

^٢ ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص ١٦. انظر: السرياني، أخبار النحويين البصريين، ص ٤.

^٣ انظر: الحلواني، المفصل، ص ١٣٧.

^٤ السرياني، أخبار النحويين البصريين، ص ٥٠. القفطي، إنباء الرواة، ج ٢، ص ٣٧٥.

^٥ القفطي، إنباء الرواة، ج ٢، ص ٣٧٧.

الخليل بن أحمد (ت: ١٧٢هـ) يونس بن حبيب (ت: ١٨٢هـ)
 أبو جعفر الرواسي (ت: ١٧٥هـ) معاذ الهراء (ت: ١٨٧هـ)

يونس بن حبيب، "إمام نحاة البصرة في عصره، ومرجع الأدباء والنحويين في المشكلات"^١، وهو "بارع في النحو، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله. وقد روى عنه سيبويه وأكثر، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها"^٢. وقد أقرّ يونس لسيبويه ما رواه عنه^٣.

والظاهر أن سيبويه أكثر موافقة للخليل من يونس، لقرب منهجهما -أي الخليل وسيبويه-؛ فقد روى المازني عن الأخفش، أن سيبويه أقبل على يونس في مجلسه يسأله: كيف تقولُ مررتُ به المسكين، فقال: جائزٌ أن أجره على البدل من الهاء. قال سيبويه: فمررتُ به المسكين، على معنى: المسكينُ مررتُ به، فقال: هذا خطأ؛ لأنّ المضمّر قبل الظاهر. فقال له سيبويه: إن الخليل أجاز ذلك وأنشد فيها أبياتاً، فقال: هو خطأ يقول الأخفش: فغمّتي ذلك-. قال سيبويه: فمررتُ به المسكين، فقال: جائزٌ، فقال سيبويه: على أيّ شيء يُنصبُ؟ فقال على الحال. فقال سيبويه: أليس أنت أخبرتني أنّ الحال لا تكون بالألف واللام؟ فقال يونس: صدقت. ثم قال لسيبويه: فما قال صاحبك فيه؟ يعني الخليل، فقال سيبويه: قال لي: إنّه ينصب على التّرحّم، فقال: ما أحسن هذا. يقول الأخفش: ورأيتّه مغموماً بقوله: نصبه على الحال^٤.

ولم تكن معرفة يونس قاصرة على النحو، فقد كان "عالمًا بالشعر، نافذ البصر في تمييز جيده من رديئه، عارفاً بطبقات شعراء العرب حافظاً لأشعارهم، يرجع إليه في ذلك كله"^٥.

^١ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٧، ص٢٨١.

^٢ السرياني، أخبار النحويين البصريين، ص٥١.

^٣ انظر: المرجع السابق، ص٦٤.

^٤ انظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج٦، ص٩١.

^٥ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٧، ص٢٨٢.

الخليل بن أحمد الفراهيدي، "صاحب العربية والعروض. قال السيرافي: كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه"^١.

ومفهوم النحو عنده بقي واسعاً، يرادف مصطلح العربية^٢، حيث يمتزج عنده التأليف في النحو باللغة، فمعجمه العين لا يخلو من إشارات نحوية^٣، إضافة إلى اهتمامه بالشعر والعروض. ومباحثه النحوية ليست قاصرة على بيان الإعراب، أو مسائل التعليل والقياس، بما هي تمثل منهجا داخليا في النظر اللغوي، إنما ينظر الخليل إلى اللغة باعتبارها أداة تواصلية، تخضع لأحوال المتكلم والمخاطب وأحوال السياق، لذلك فهو يرى أن العرب قد تلجأ إلى الحذف في كلامها، اعتماداً على فهم المخاطب، يقول سيبويه: "سألت الخليل عن قوله جل ذكره {حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها} أين جوابها؟ وعن قوله جل وعلا {ولو يرى الذي ظلموا إذ يرون العذاب} {ولو ترى إذ وقفوا على النار}. فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام"^٤.

ومن أهم إسهامات الخليل في الدرس النحوي، رؤيته لمنهج التعليل، وهو ليس بمنهج مستحدث، استحدثه الخليل، ولكنه اتخذ سمناً مختلفاً، وأشد رسوخاً على يديه. يتضح ذلك من إجابته عن سؤال حول العلة التي يعتل بها، "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علة، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له فمئلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلمها وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجانز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجانز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة"^٥. وينم ذلك عن سعة الرؤية، واتساع الأفق الخليلي.

^١ السيوطي، بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٥٧. السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص ٣٨.

^٢ انظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النحوي، ص ٢٣.

^٣ عماد الطنطاوي، نشأة النحو، ص ٤٦.

^٤ سيبويه، الكتاب ٤٥٣/١ (الطبعة الأميرية). نقلاً عن عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٥٧.

^٥ الزحاحي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥-٦٦.

المصادر، والفراء كتاب فعل وأفعال^١. وينسب أول مؤلف في الصرف لمعاذ الهراء، وهو كوفي أيضا، بعنوان (التصريف)^٢.

سيبويه (ت: ١٨٠هـ) الكسائي (ت: ١٨٩هـ)

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، صاحب أول مؤلف نحوي حفظه الزمن. ولم يكن النحو "في عصر سيبويه مستقلا عن سائر علوم العربية، وإنما كان جزءا منها. و(الكتاب) ليس كتاب نحو فقط، وإنما هو كتاب في علوم العربية؛ فيه اللغة والنصوص، وفيه النحو والصرف، وفيه البلاغة والعروض، وفيه القراءات والتجويد"^٣. وهو وإن كان أول مؤلف نحوي، فإنه ليس مجرد قواعد لتعليم النطق السليم والكتابة الصحيحة باللغة العربية، بل هو أكثر من ذلك "قوانين" للفكر داخل هذه اللغة، وبعبارة بعض النحاة القدماء: "النحو منطق العربية". وهذا ما كان يعنيه، تمام الوعي، سائر البيانين إذ كانوا يعتبرون كتاب سيبويه كتابا في "علم العربية": نحوا ولغة وبلاغة ومنطقا، كتابا يمكن من استوعبه من الإمساك بمفاصل العلوم البيانية كلها بما في ذلك الفقه"^٤. يقول الشاطبي: "وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش. والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ في المعاني"^٥. وقد استند علماء المعاني إلى مباحث الكتاب الأكثر التصاقا بأبواب المعاني، مثل مباحث: التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتعريف والتكثير، ومراعاة مقتضى الحال، والخروج على ظاهر مقتضى الحال، والأساليب الإنشائية^٦، وإن كان سيبويه قد عرض لها متفرقة في أبوابه النحوية، المرتبة وفق نظام

^١ عماد الطنطاوي، نشأة النحو، ص ٤٦. (بتصرف)

^٢ انظر: يوسف المنطوق، جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، ص ٤٣٦.

^٣ مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، ص ٥٠-٥١.

^٤ عماد الجابري، بنية العقل العربي، ج ٢، ص ٤٤-٤٥.

^٥ الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ص ١١٦.

^٦ انظر: عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٦٦-١١٤.

لغويّ خالص، لكنّها لم تخل من لفاتٍ وظيفيّة اجتماعيّة، أسهمت في تشكيل علم المعاني والبلاغة عامة.

ومفهوم النحو عند سيبويه كما هو في عصره - واسع؛ لذلك فإنه ينهج "في دراسة النحو منهج الفطرة والطبع، يدرس أساليب الكلام في الأمثلة والنصوص ليكشف عن الرأي فيها صحة وخطأ، أو حسناً وقبحاً، أو كثرة وقلة، لا يكاد يعرف معرفاً، أو يلتزم مصطلحاً، أو يفرع فروغاً أو يشترط شروطاً على نحو ما نرى في الكتب التي صنفت لعهد ازدهار الفلسفة واستبحار العلوم"^١.

وينطلق سيبويه من المثال، ليستخلص القاعدة، أو يترك استنتاجها للقارئ^٢. على عكس منهج المتأخرين من بعده، يقدّمون القاعدة، ثم يدرجون تحتها المثال.

ويزاوج سيبويه بين منهج البحث الداخلي والخارجي في درسه النحوي، ويتمثّل منهج الدرس الداخلي عنده في اعتماد العامل والقياس والتعليل. وأما منهجه الخارجي، فيظهر في توسيع دائرة بحثه اللغوي، لتشمل أحوال المتكلم والمخاطب. ومن ذلك تلمّسه علله من "مراعاة الأصل، ودفع اللبس، ومراد المتكلم، وحال المخاطب، وطبيعة الشيء وغلبة الكثرة، ومقتضى المشابهة والخلاف وهلم جرا"^٣.

وكثيراً ما يلجأ سيبويه إلى السياق الخارجي، في محاكمة بعض التراكيب، ومعرفة أصولها (بنياتها العميقة)^٤. وقد يكون التركيب مقبولاً عند سيبويه في سياق، وغير مقبول في سياقٍ آخر^٥.

الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، "إمام الكوفيّين في النحو واللغة"^٦. وهو رائدٌ في توسيع دائرة الاستشهاد، قال ابن درستويه: كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه فأفسد بذلك النحو"^٧. ويمكن القول بأنه كان رائد اتجاه وصفي في دراسة اللغة. تمثّلت المدرسة الكوفية من بعده.

^١ علي الحدي، سيبره إمام النحاة، ص ١٥٨.

^٢ انظر: صاحب أبو جناح، من أعلام البصرة (سيبويه)، ص ٩٥-٩٦.

^٣ علي الحدي، سيبره إمام النحاة، ص ١٦٣-١٦٤.

^٤ نهاد المرسى، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ص ٢١. انظر: سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٨٣.

^٥ انظر: المرجع السابق، ص ١٦. سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٨٠-٨١.

^٦ السيوطي، بغية الرعاة، ج ٢ ص ١٦٢.

^٧ المرجع السابق، ج ٢ ص ١٦٤.

القرن الثالث الهجري

المازني (ت: ٢٤٧هـ)	الفراء (ت: ٢٠٧هـ)
أبو عبيدة معمر المثني (ت: ٢١١هـ)	
ثعلب (ت: ٢٩١هـ)	المبرد (ت: ٢٨٥هـ)

وهو من أكثر القرون ازدهاراً، وثراءً بعدد النحاة، ومؤلفاتهم. لاسيما بعد اكتمال الرؤية في القرن السابق، بظهور (الكتاب). فاتجه النحاة من بعده إلى الشرح والتفصيل. ومن أبرز رجالات هذا القرن:

الفراء، يحيى بن زياد، يقول عنه السيوطي: "كان أعلم الكوفيين بعد الكسائي، ...، كان يتفلسف في تصانيفه، ويسلك ألفاظ الفلاسفة"^١. ومن مصنفاته "معاني القرآن". ورغم وسم السيوطي له بالتفلسف، فهو "في تحليله للأساليب، وفي تعليقه للضوابط الإعرابية يركن إلى طبيعة العربية، وحسه في استعمال اللغة ثم إلى حسه هو في فهمها؛ فهو تعليلي يتلاءم مع أولى المراحل العلمية في اللغة يوم أن كانت قريبة جداً من النقاء ولا دخل للصنعة المنطقية فيها"^٢.

أبو عبيدة معمر بن المثني، قال أبو العباس المبرد: كان أبو عبيدة عالماً بالشعر والغريب والأخبار والنسب، وكان الأصمعي يشركه في الغريب والشعر والمعاني، وكان الأصمعي أعلم بالنحو منه"^٣. ومما يلفت الانتباه في تراجمه، عدّه في رجالات النحو، مع التتقيص من شأن معرفته النحوية.

"قال الأزهري: وأبو عبيدة صاحب معرفة بالغريب وأيام العرب وهو بليد النظر في باب النحو ومقاييسه"^٤.

وقال أبو حاتم: وكان مع علمه إذا قرأ البيت لم يَقم إعرابه، وينشده مختلف العروض"^٥.

^١ السيوطي، بغية الرعاة، ج ٢ ص ٣٣٣.

^٢ حسن عون، اللغة والنحو، ص ٨٩-٩٠.

^٣ السراي، أخبار النحويين البصريين، ص ٨١.

^٤ لسان العرب، مادة (عشا).

^٥ السيوطي، بغية الرعاة، ج ٢، ص ٢٩٥.

وربما يكون مرد ذلك التتقيص، ما آل إليه الدرس النحوي لدى المتأخرين من صناعة تقوم على دقة النظر، وحسن التأويل، ولطف الحجج... وأنه بعد جدا عن مصدره الأصيل: مادة اللغة التي كان أبو عبيدة ينهل منها ويستند إليها ويعول عليها. وهم لا يجدون عند أبي عبيدة ذلك الالتماس البارع للعلل النظرية، وذلك النفاذ الرفيق إلى التأويلات التي ترد الفروع إلى الأصول... فلا يروونه حاذقا ولا محسنا ولا يروونه صاحب نظر في مقاييس النحو... بل يجدون في قواعده هذه الكثيرة التي خرجها من فهمه القريب لنصوص اللغة... خروجا على ما وطدوا من قواعد، وإخلالا بها!^١

وهو يعد من رجالات البلاغة، وينسب إليه أول مؤلف بلاغي "مجاز القرآن"، وهو عند المحدثين موضع خلاف من حيث نسبه إلى النحو أو البلاغة. والفكرة التي ينطلق منها أبو عبيدة في كتابه، "أن الله كلم العرب على قدر كلامهم .. يعني وفق مذاهبهم في التعبير وطرقهم في القول ومسالكهم في الأداء"^٢. غير أن أبا عبيدة "لم يقتصر على أن يحصر (طرق الأداء) في (التراكيب) والجمل بل حاول أن يبين عن بعض ذلك في (وجوه الإعراب)"^٣.

ومهما كان تصنيف كتاب المجاز، فهو يمثل رؤية واسعة للنظام، وترايط مستوياته، وهو لذلك يجمع بين النحو والبلاغة، دون أن "يكون خالصا لشيء واحد من ذلك"^٤.

أبو عثمان بكر بن محمد المازني، صاحب أول مؤلف مستقل في الصرف، وبذلك "شق الطريق لمن بعده فأصبحت مسالك التأليف شعبا: شعبة للنحو وحده، وشعبة للصرف وحده، وشعبة تجمع بين النحو والصرف"^٥. وذلك يعكس اكتمال العلم، أي علم العريضة، واستقلال مباحثه من نحو وصرف، وإن كان ذلك لا يمنع تمازجهما في التأليف أحيانا، نظرا لوحدة النظام اللغوي.

^١ عماد المرسى، أبو عبيدة معمر بن المثنى، ص ٥١١.

^٢ عماد المرسى، مجاز القرآن لأبي عبيدة، ص ١٦٥.

^٣ المرجع السابق، ص ١٦٧.

^٤ المرجع السابق، ص ١٧٦.

^٥ يوسف المطوع، جهود علماء البحر في القرن الثالث الهجري، ص ١٣٧.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، "إمام العربية ببغداد في زمانه"^١. ألف كتاب "المقتضب" في النحو، وكان تأثره بسيبويه في كتابه كبيرا، حد التطابق أحيانا^٢. وقصته مع الكندي الفيلسوف مشهورة، إذ قال له يوما: إني أجد في كلام العرب حشوا: يقولون: عبد الله قائم، وإن عبد الله قائم، وإن عبد الله لقائم والمعنى واحد. فأجابته المبرد قائلا: بل المعاني مختلفة. فعبد الله قائم إخبار بقيامه، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر^٣.

والمبرد وهو من رجالات النحو، ينسب إلى البلاغة، فقد اتخذ البلاغيون من إجابته على الكندي "أساسا لمبحث في علم المعاني سموه "أضرب الخبر"، وسموا الخبر الأول في سؤال الكندي وإجابة المبرد ابتدائيا، وسموا الخبر الثاني الذي أكد بمؤكد طلبيا، كما سموا الخبر الثالث الذي أكد بأكثر من مؤكد واحد إنكاريا"^٤.

وإسهامه في علم البلاغة ليس قاصرا على ذلك، فله مؤلف بعنوان "البلاغة"، وهو عبارة عن رسالة صغيرة، رد بها المبرد على رسالة بعث بها أحمد بن الواثق، يسأله: "أي البلاغتين أبلغ، أ بلاغة الشعر، أم بلاغة الخطب والكلام المنثور والسجع؟"

^١ السيوطي، بغية الوعاة، ج ١، ص ٢٦٩.

^٢ انظر: المبرد، المقتضب، (مقدمة المحقق)، ص ٨٨.

^٣ المبرد، الكامل، ج ١، ص ١٠٤.

^٤ عبد العزيز عتيق، تاريخ البلاغة العربية، ص ٤٢.

^٥ انظر: المبرد، البلاغة، (مقدمة المحقق)، ص ٧٠.

القرن الرابع الهجري

الزجاج (ت: ٣١١هـ) الأخفش (ت: ٣١٥هـ) ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)
ابن الأنباري (ت: ٣٢٧هـ) الزجاجي (ت: ٣٣٩هـ) السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)
الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ابن جني (ت: ٣٩٢هـ)

وقد أنتج هذا القرن المذهب أو المدرسة -إن صحت التسمية- البغدادية، والتي قامت على "الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعاً"^١. وقد تنازع بعضهم الميل لأحد المذهبين. ومن روّاد هذا المذهب ابن كيسان (ت: ٢٩٩هـ)، وابن شقير (ت: ٣١٥هـ)، وابن الخياط (ت: ٣٢٠هـ)، ممن غلبت عليهم النزعة الكوفية. وممن غلبت عليهم النزعة البصرية: الزجاجي (ت: ٣٣٩هـ)، والفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، وابن جني (ت: ٣٩٢هـ)^٢.

والتأليف النحوي يسير بخطى حثيثة، ليتشكّل في هذا القرن. فهو "يبدأ بلا ترتيب أو تنسيق ثم يظهر الترتيب والتنسيق في القرن الرابع بصورة واضحة. ولكن ... لم يتفق على ترتيب واحد"^٣.

وبقي منهجا التأليف النحوي: الداخلي والخارجي، يسيران جنباً إلى جنب في هذا القرن، ويمكن التمثيل لهما بمؤلفين نحويين بارزين:

• كتاب (الإيضاح في علل النحو)، للزجاجي. فـ "في بداية القرن الرابع الهجري تسربت إلى المناهج النحوية مذاهب المتكلمين وأشكال المنطق الأرسطي، وأخذ البحث في العلل طابعاً يتجاوز التفسير الوصفي لقواعد اللغة. وهذا ما تناوله الزجاجي في كتابه الإيضاح حيث قال: إنها "على ثلاثة أضرب: علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"^٤. والكتابة في العلل، تمثل منهجاً في البحث، داخلياً، مغلقاً على بنية النص.

^١ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٤٦.

^٢ انظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٤٥-٢٤٨. وانظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص ٩٣-٩٤.

^٣ السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص ٤٠.

^٤ محمد مختار ولد أباده، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص ٣٧. انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤.

♦ وكتاب (الخصائص) لابن جني. وهو يمثل بداية ضبط العلم، والسعي إلى ضبط العلم وتحديد أطره وحد مصطلحاته دليل على اكتمال العلم ونضجه. ف"من الجوانب الطريفة في كتاب الخصائص ... آراء وملاحظات ذات صبغة منهجية تارة ومبدئية عامة طوراً آخر؛ من ذلك سعيه إلى تحديد مجموعة من المفاهيم التي تبدو شائعة أو بديهية فلا يشعر النحاة بالحاجة إلى ضبطها، ولا يعتبرون الوقوف عندها مما تقتضيه صناعتهم...".^١ وهو إلى جانب ذلك، يتسع في تحليل، ليحيط بالعناصر الخارجية، فيمثل نمطاً من التحليل، يلتقي مع أصحاب الاتجاه الوظيفي والسياقي.

القرن الخامس الهجري

عبد القاهر الجرجاني

ويمثل هذا القرن بداية انحطاط في تاريخ النحو، بل وفي "تاريخ الأدب العربي، وكان من خصائص تلك الفترة بروز تيار أدبي انهمك بالاعتناء بالسجع وتنسيق توافق الكلمات من حيث اللفظ دون المعنى. وأدى ذلك إلى ردة فعل على ذلك التيار تجلت في الدعوة إلى إهمال الشعر والانصراف عن النحو. وقد تصدى الإمام عبد القاهر الجرجاني لهذا التيار ... فكان كتابه "دلائل الإعجاز في علم المعاني" بداية مرحلة جديدة في تاريخ علم اللغة العربية هي مرحلة الدراسة الوظيفية للغة العربية"^٢. وبذلك يتبين سبب تأليف الجرجاني كتابه (الدلائل)، وتصديره له، بالرد على من زهد في الشعر والنحو.^٣ وله كتب في النحو لم تبلغ مبلغ (الدلائل)، و (الأسرار) شهرة. ومن هذه المصنفات: (العوامل المائة)، و(المقتصد).

ويكاد هذا القرن يعدم من النحاة عدا الجرجاني من المشاركة، وعدّ أحد الباحثين نحاة هذا القرن "على وجه التقريب نحواً من اثني عشر رجلاً، والكتب المحصاة لهم - المشهورة - تسعة عشر كتاباً"^٤. وجلهم من المغاربة، فمع مطلع هذا القرن، "يتحوّل مركز

^١ عبد القادر المهجري، أعلام وآثار من التراث اللغوي، ص ٦٤.

^٢ جعفر دك الباب، ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها، ص ٢٥.

^٣ انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨.

^٤ يوسف المنطوق، جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، ص ٤٥٥.

تقل الدراسات النحوية من المشرق إلى المغرب. فتزدهر علوم اللغة بين ربوع الأندلس ثم تمتد إلى الحواضر المغربية، لتستمر وضاءة أكثر من قرنين^١.

القرن السادس الهجري وما بعده

الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)
ابن مضاء (ت: ٥٩٢هـ)

والزمخشري، نحوي بلاغي، سار على هدي الجرجاني، وأراد أن يقطف ثمار المزوجة بين النحو والبلاغة، من خلال تفسير القرآن، فكان كتابه (الكشاف) قمة الدراسات النحوية البلاغية. ويمتاز بنظرته "إلى علاقة النحو بالمعنى وبالبلاغة وأن ترجيحه في الإعراب بمقدار سمو المعنى وبلاغته"^٢. وفي هذا القرن جاء ابن مضاء معلناً ثورته على النحاة وعلهم، متسلحاً بالمذهب الظاهري، وهو بذلك رافع لواء الثورة والتجديد في تاريخ النحو العربي. وقد سار على هديه جماعة من المحدثين، تداولوا آراءه وأفكاره.

ابن يعيش (ت: ٦٤٢هـ) ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ)
ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) أبو حيان الأندلس (ت: ٧٤٥هـ)
ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) السيوطي (ت: ٩١١هـ)

وبدأ التأليف النحوي، من بعد القرن السادس الهجري، يسير باتجاه الشروح. ذلك أنه لما طال الكلام في صناعة النحو، "وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة المصريين القديمين للعرب، وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على المتعلمين... جاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار فاختصروا كثيرا من ذلك

^١ محمد مختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص ٢٤.

^٢ السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، ص ٢٣٥.

الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل، كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ للمتعلمين كما فعله الزمخشري في المفصل و ابن الحاجب في المقدمة له. وربما نظموا ذلك نظماً مثل ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى، و ابن معط في الأرجوزة الألفية. وبالجملة فالتأليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها^١.

وجاء على المختصرات شروح؛ فألف الزمخشري (المفصل)، وشرحه ابن يعيش، وغيره. وألف ابن الحاجب (الكافية) في النحو، و (الشافية) في الصرف، فشرحهما الرضي، وغيره. ونظم ابن مالك ألفية في النحو، فجند النحاة أنفسهم من بعده في شرحها، نحو شروح ابن هشام، و ابن عقيل، و الأشموني. وحشى على الشروح قوم كحاشية الخضري على شرح ابن عقيل، و حاشية الصبان على شرح الأشموني، وشرح التصريح على التوضيح (أوضح المسالك لابن هشام) للأزهري ...

ولا يعني ذلك الإنقاص من شأن هذه الشروح. فبعضها معجب، يكاد يفوق المشروح، نحو: شرح المفصل لابن يعيش، وشرح الكافية للرضي. وليست الشروح والحواشي كل مؤلفات النحو في العصور المتأخرة، فهناك (مغني اللبيب) لابن هشام، وهو مصنف فريد من نوعه، لا مثيل له بين مصنّفات النحو، لدى القدماء أو المحدثين. يقول عنه ابن خلدون:

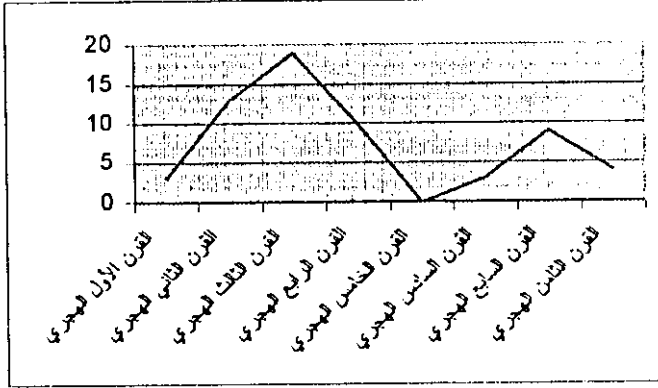
"ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجمل ومفصلة، وتكلم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسماه "بالمغني" في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرهما، فوقفنا منه على علم جم، يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها. وكأنه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني واتبعوا مصطلح تعليمه فأتى من ذلك بشيء عجيب دال على قوة ملكته وإطلاعه"^٢.

^١ ابن خلدون، المقدمة، ص ١٢٥٤-١٢٥٨.

^٢ المرجع السابق.

وقفه

لاشك أن عدد رجالات النحو، تعكس إلى حد ما، ازدهار العلم، ومدى الاهتمام به، وهذا تمثيل بياني تقريبي لنسبة عدد رجالات النحو، من القرن الأول حتى القرن السابع الهجري:



ويمكن ملاحظة مرحلتين فارقتين في تاريخ النحو العربي:

♦ القرن الثالث الهجري، ويمثل قمة ازدهار الدراسات النحوية. بعد ظهور أول مؤلف نحوي لسببويه في نهايات القرن الثاني، والذي استكملت من خلاله جل مباحث النحو. وفي هذا القرن ظهر أول مؤلف مستقل في الصرف للمازني. وامتازت الدراسات النحوية بشموليتها في هذا القرن، ويغلب عليها الطابع الجمالي، والتذوق اللغوي في التقعيد.

♦ القرن الخامس الهجري، وهو قرن جمدت فيه الدراسات النحوية، وزهد الناس فيه النحو، فأنتج نمطين من الدراسات النحوية:

١. دراسات اهتمت بالمعنى النحوي-، ورائدها الجرجاني، ومن بعده الزمخشري. فهي بذلك سلّطت الضوء على الجانب الجمالي في النحو. وأرادت أن تضع عدستها على جانب آخر، غير جانب العامل والعلل، اللذين يمثلان النظام الذي يتبعه الكلام.

٢. دراسات ارتبطت بأهداف تعليمية، وتمثلت في تأليف المتون والشروح والحواشي والتقاريرات، وهذه الظاهرة في التأليف والتصنيف لا تخص النحو العربي وحده، بل إنها نهج في التأليف ساد في تصنيف العلوم بعامة كالفقه والفرائض والأصول، وربما كان النحاة متأثرين بطريقة التأليف في هذه العلوم على هذا الشكل^١.

^١ شعبان العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٢٠٨-٢٠٩.

وقد شاع النمط الأخير في القرن الثامن الهجري وما بعده، فكادت المؤلفات النحوية تتوقف عند ألفية ابن مالك (ت: ٧٦٢هـ) شرحاً وتعليقاً. وبعد نتبع صيرورة درس النحوي في مراحلها المختلفة، يمكن الوقوف على بعض الملاحظات، التي يمكن أن تضيء سير البحث:

اتجاهات التأليف النحوي بين الشمولية والتخصصية

- بدأت الدراسات النحوية بمفهوم شامل، يرادف مفهوم العربية، متضمنة النظام اللغوي بمستوياته. وبدأت بذور التخصص في القرن الثاني الهجري، على يد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت: ١١٧هـ). وهو أول من مدّ القياس والعلل؛ فقد كان يعطي أهمية للمستوى النحوي أكثر من أي مستوى آخر من مستويات التحليل اللغوي^١. ومع ذلك بقي المنهج الشمولي في التأليف النحوي سائداً بعد الحضرمي، لاسيما في القرن الثالث الهجري، و"لم تقتصر القواعد الموضوعية على موضوعات الصرف والنحو، بل تعدتها إلى موضوعات الأصوات والقراءات والتجويد والعروض والبلاغة. وختتم كتاب سيبويه مرحلة الدراسة الوصفية التحليلية الشاملة للمادة اللغوية العربية، لذا جاءت قواعد العربية بصيغتها المكتملة فيه عامة تغطي جميع جوانب النشاط اللغوي"^٢.
- لم تسر الدراسات النحوية باتجاه ثابت مطرد، في منهج التأليف، من حيث شمول الطرح وتخصصه. فرغم إفراد المازني البحث الصرفي بمؤلف خالص في القرن الثالث الهجري، "فقد بقي جل النحاة قديمهم وحديثهم - يجمعون بين هذين العلمين في كتاب واحد. فالزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، مثلاً، بعد أن يستوفي البحوث المتصلة بالنحو في كتابه "الجمل" ينتقل إلى أبواب في التصريف والإدغام وأبنية الأسماء والأفعال، وغيرها، مما يتصل بالصرف"^٣.
- تفاوتت مؤلفات النحاة بين التنظير والتطبيق. وتتأول التأليف النحوي "توعين من المواضيع: النوع الأول نسميه بالمواضيع المنهجية وتتمثل في

^١ حلمي خليل، العربية وعلم اللغة النبوي، ص ٢٠. انظر: طبقات فحول الشعراء: ١٤/١-١٥.

^٢ جعفر دك الباب، نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ص ٢٠٠. وانظر: ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها، ص ٢٤.

^٣ فواد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص ٩٢-٩٣.

الحديث عن أصناف العلل ومدى وجاهتها ومقارنتها بعلل الكلام والفقہ وبصفة أعم فهي تدرس كيفية ممارسة النحوي لها وما ينبغي أن يراعيه في استنباطها. أما النوع الثاني فتطبيقي يتعلّق بمسائل النحو وأبوابه كأقسام الكلام ودور الإعراب وإعراب كل عنصر من عناصر الجملة وملامح بعض الصيغ والتغيرات الطارئة عليها^١. وفي النوع الأول تدخل أغلب كتب الأصول، مثل كتاب (الإيضاح في علل النحو للزجاجي)، وكتب الخلاف، مثل كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين). وفي النوع الثاني، يدخل غالب كتب النحو، لاسيما الكتب التعليمية، وكتب الحواشي والشروح.

اتجاهات الدرس النحوي بين الشكلية والوظيفية

يمكن تمييز مرحلتين من مراحل الدرس النحوي، غير أن هاتين المرحلتين لا تتابعان بشكل متسلسل في الزمان، بحيث يمكن رصد بداية كل مرحلة ونهايتها، إنما شأنهما كشأن ذبذبات القلب عندما تظهر في رسم تخطيط القلب، تظهر مرحلة، وتتلاشى أخرى، ثم ما تلبث أن تظهر من جديد..

وتتمثل هاتان المرحلتان في اتجاهين :

أولاً: الاتجاه الوظيفي، وهو الأسبق في إطار الدراسات النحوية.. ورواد هذا الاتجاه الخليل وسيبويه.

ثانياً: الاتجاه الشكلية، وهو الاتجاه اللاحق، وربما ارتبط هذا الاتجاه مع بدايات التقنين لأصول العلم، والبحث في العلل. كما ارتبط بأغراض تعليمية.

ولا يفتأ الاتجاهان يتناوبان في طريقة الدرس النحوي، حسب المقاصد والأهداف المختلفة للنحاة.

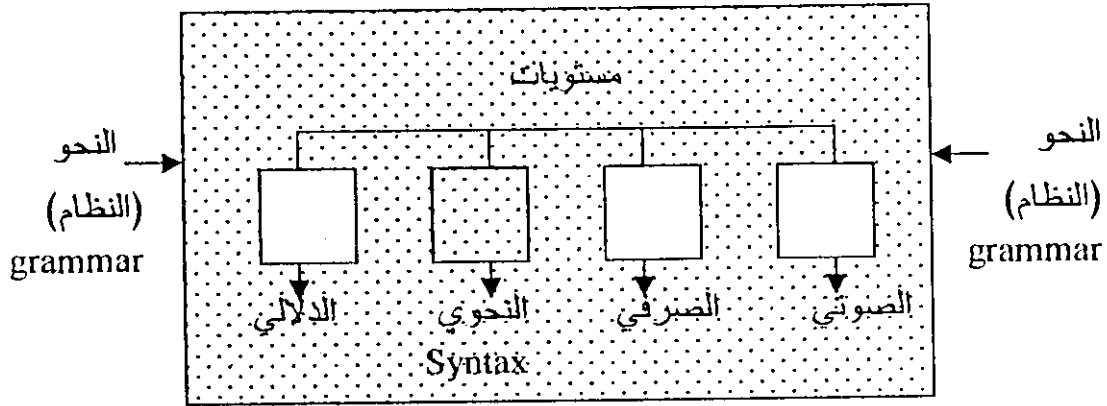
ذلك أن النحاة العرب عند وضعهم قواعد اللغة، نظروا في تراكيبها (منهج اللغة الداخلي)، ولكنهم اعتبروا في نظرهم ذلك ما يكون بين الكلامي الخالص وما يتصل به ويدور في فلكه من عالم خارجي وسياق يتمثل في الحال المشاهدة والمتكلم والمخاطب..

^١ عبد القادر المهيري، أعلام وآثار من التراث اللغوي، ص ٧٩.

المطلب الثاني: حدوده

وتأتي أهمية بيان الحدّ باعتباره مؤشراً "من أهم المؤشرات التي نتبين بها ما وصل إليه العلم من نضج وتمكّن؛ إذ لا يتسنى أن يتسّم هذه الدرجة من التجريد العقلي إلاّ بعد عمل تمهيدي طويل، ومباشرة متواصلة لمادة ذلك العلم. فلا يتصور أن تنشأ عن طفرة وإلهام"^١.

ومن خلال رصد صيرورة النحو في مراحلها المختلفة، يمكن تبين مفهومي النحو؛ أحدهما بمعناه الواسع ليشمل النظام اللغوي بمستوياته المختلفة، والذي يرادف العربية. والآخر بمعناه الضيق، المتمثل في مستوى من مستويات النظام اللغوي، وهو المستوى التركيبي. وهو بذلك يقابل مفهومي "القواعد" و"النحو" عند تشومسكي؛ القواعد بالمعنى الواسع، والنحو بالمعنى الضيق؛ "فهو يعتبر [أي تشومسكي] أن موقع النحو (Syntax) من اللغة هو بمثابة القلب من جسم الإنسان أما كلمة "القواعد" (grammar) فهي عنده تشمل النحو بالإضافة إلى الصرف كما تشمل النظام الصوتي ونظام المعاني أيضاً. فهي بهذا اصطلاح شامل جدا لجميع القواعد التي لها علاقة بجميع وجوه اللغة المختلفة"^٢.



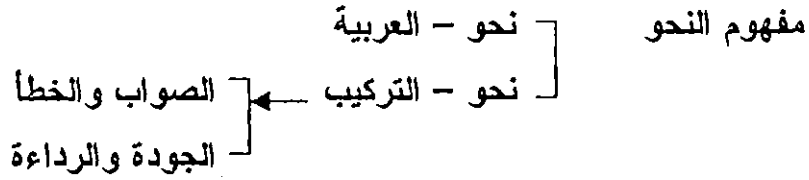
و يمكن القول إن النحو في بدايته كان ينحو نحو المفهوم الأشمل، حيث يُعنى بالنظام اللغوي ككل، وأنه في المراحل المتأخرة، نحا منحى أخص، فاقصر على مستوى من مستويات النظام؛ وهو المستوى التركيبي. لاسيما وقد بدأت تستقل فروع العلم، وأصبح كل مستوى يمثل علماً مستقلاً.

^١ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص ١٠٨-١٠٩.

^٢ نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ٢٩٩.

والنحو بمعناه الأخص المقابل للمستوى التركيبي في مستويات النظام اللغوي. لم يتخذ وجهة واحدة، وإنما تشكل بتشكل الرؤية والهدف الذي ينزع إليه النحوي في درسه. ويمكن تمييز وجهتين للنحو بهذا المفهوم (الأخص):

- وجهة مغلقة على النظام، تنظر في العوامل والأقيسة والعلل، لبيان الصحة والخطأ. وهي بذلك تشكل رؤية بنيوية شكلية.
- وجهة مفتوحة على محيط النص، تتلمس ضوابطها من خارج بنيته، مستعينة بالسياق، وأحوال المتكلم والمخاطب، وغيرها من ضوابط. وهي تتجاوز أحكام الصحة والخطأ، لبيان الجودة والرداءة. وهي بذلك رؤية وظيفية.



النحو - العربية [النظام]

سأل أحدهم أبا عمرو بن العلاء: "أخبرني عما وضعت مما سميت عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله"^١.

فالعربية هي الدرس اللغوي عند الجيل الأول، وقد كانت دراسة اللغة في مبدئها تشمل كل علوم اللغة، ومستويات النظام، و"ظهر أول مصطلح لهذا العلم اللغوي، ... مصطلح "العربية" وكان يعنى به ما يشمل النحو، والصرف، والغريب، واللهجات، والأصوات"^٢. ولم تكن ثمة فواصل بين هذه العلوم، ولم يوجد التخصص في الدرس أو الطرح أو التأليف. وكانت هذه العلوم "عند القوم علما واحدا يطلق عليه اسم "العربية" ... وهي في الواقع علم واحد، لأن دراسة الأصوات إنما هي دراسة للوحدات الأساسية التي يتكون منها التركيب اللغوي، ولأن دراسة الكلمات الغريبة إنما هي دراسة للدلالة في

^١ الزبيدي، طبقات الحريين، ص ٣٩.

^٢ الخلواني، المفصل، ص ١٢.

مصطلح علم اللغة الحديث، مع شيء غير قليل من الاختلاف، أما الدراسة النحوية فهي دراسة اللغة في نظمها، وأوضاع تراكيبيها والوظائف المنوطة بكلمات التركيب^١.

ذلك بالنسبة لمصطلح "العربية"، أما المصطلح الثاني وهو "النحو" فمن الصعب الاهتمام إلى الزمن الذي استعمل فيه، إلا أن الروايات المنقولة إلى مرحلة متقدمة ترجع به إلى زمن أبي الأسود نفسه^٢.

وبالوقوف على الروايات حول واضع النحو -على سبيل المثال-، يتضح ذلك التمازج بين مفهومي النحو والعربية، وهذه بعض الروايات حول واضع النحو، مرتبة زمنياً حسب المؤلفين:

الروايات حول واضع النحو	الراوي
"وبلغنا أن أبا الأسود وضع وجوه العربية فقال للناس انحوا نحو هذا فسمي نحوا" ^٣	الفراهيدي (ت: ١٧٢هـ أو ١٧٥هـ)
"وكان لأهل البصرة قدمة بالنحو وبلغات العرب والغريب عنابة، وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدولي" ^٤	ابن سلام الجعفي (ت: ٢٣١هـ)
أول من وضع النحو أبو الأسود الدولي ... وهو أول من وضع العربية ^٥	ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)
أبو الأسود الدولي "أول من عمل في النحو كتاباً" ^٦ .	ابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)
"أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدولي كان أبو الأسود أخذته عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب" ^٧	أبو الطيب اللغوي (ت: ٣٥١هـ)
"اختلف الناس في أول من رسم النحو فقال قائلون أبو الأسود الدولي وقال آخرون نصر بن عاصم الدولي ويقال الليثي وقال آخرون عبد الرحمن بن هرمز وأكثر الناس على أبي الأسود الدولي" ^٨	السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)
(التهذيب) وبلغنا أن أبا الأسود الدولي وضع وجوه العربية وقال للناس انحوا نحوه فسمي نحوا ^٩	الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)

^١ الحلوان، المنفصل، ص ١٨.

^٢ المرجع السابق، ص ١٣.

^٣ الفراهيدي، كتاب العين، مادة (نحو)

^٤ ابن سلام الجعفي، طبقات فحول الشعراء، ١٢/١.

^٥ ابن قتيبة، المعارف، ص ٤٣٤.

^٦ ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص ٥٢٧.

^٧ أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص ٦.

^٨ السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص ١٣.

^٩ ابن منظور، لسان العرب، مادة (نحو).

الزبيدي (ت:٣٧٩هـ)	"إن أبا الأسود الدؤلي هو أول من أسس العربية" ^١
ابن النديم (ت:٥٣٨هـ)	"زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي وأن أبا الأسود أخذه من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب" ^٢
ابن الأنباري (ت:٥٧٧هـ)	"إن أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي" ^٣ .
ياقوت الحموي (ت:٦٢٦هـ)	رواية ابن سلام الجمحي ^٤
ابن الأثير (ت:٦٢٢ أو ٦٣٧)	"وأول من تكلم في النحو أبو الأسود الدؤلي" ^٥
القفطي (ت:٦٤٦هـ)	"ومن الرواة من يقول أن أبا الأسود هو أول من استنبط النحو وأخرجه من العدم إلى الوجود" ^٦
ابن خلدون (ت:٨٠٨هـ)	[علم النحو] "وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة ويقال بإشارة علي رضي الله عنه" ^٧
السيوطي (ت:٩١١هـ)	أول من كتب في النحو ^٨
السيوطي (ت:٩١١هـ)	أبو الأسود الدؤلي "أول من أسس النحو ... وهو أول من نقط المصحف" ^٩
البغدادي (ت:١٠٩٣هـ)	"وهو واضع علم النحو بتعليم علي رضي الله عنه" ^{١٠} يعني أبي الأسود الدؤلي

فحتى القرن السادس الهجري يكاد المصطلحان يتماهيان، فقد يرد في الرواية الواحدة مصطلحا النحو والعربية بمعنى واحد.

^١ الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص ١٣

^٢ ابن النديم، الفهرست، ص ٦٧.

^٣ ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ١٧.

^٤ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج ١، ص ١٢.

^٥ ابن الأثير، المثل السائر، ج ١، ص ٤٦.

^٦ القفطي، إنباء الرواة، ص ١٦.

^٧ ابن خلدون، مقدمة بان خلدون، ص ٥٤٦.

^٨ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ١٠.

^٩ السيوطي، بعية الوعاء، ج ٢، ص ٢٢.

^{١٠} البغدادي، حزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج ١، ص ٢٨١.

النحو - التركيب [مستوى من مستويات النظام]

يخلو أول مؤلف نحوي لسببويه (ت: ١٨٠هـ)، من تعريف صريح للنحو، ولكن بالنظر إلى مباحث الكتاب، يمكن القول إن مفهوم النحو اتخذ عند سببويه مفهوماً واسعاً، وهو يشير إلى "قانون تأليف الكلام وبيان ما تجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة". يتضح ذلك "من خلال استعمال سببويه لثنائية كلام/ ما ليس بكلام للتمييز بين توليفات الكلم التي تنتج كلاماً مقبولاً في العربية من التوليفات التي لا تنتج ذلك"^١. ولا يعني ذلك استقلال النحو تماماً، "فالكتاب يحتوي على أبحاث في الأصوات اللغوية سواء على المستوى الفونوتيكي أو الفونولوجي كما يحتوي على دراسات صرفية ونحوية ودلالية. أو بعبارة أخرى يحتوي على علم النحو بهذا المفهوم الشامل. ومما يؤكد ذلك أننا نجد هذا المفهوم الشامل للنحو عند كثير من النحاة الذين ألفوا في النحو بعد سببويه، مثل المبرد (ت ٢٨٥هـ) وغيره من علماء العربية الذين وصلت مؤلفاتهم إلينا"^٢.

وقد أخذ مفهوم النحو يتحدد مع مرور الوقت، وأصبح مرادفاً للإعراب.

وبذلك يمكن التمييز بين مستويين من مستويات الدراسة النحوية. أما المستوى الأول فيتمثل في رصد وتتبع الخطأ في الأداء. أما المستوى الثاني فيتمثل في علاقة المبنى بالمعنى. ولم يكن المستوى الأول إلا تلك القواعد المجردة التي يغلب عليها الطابع التعليمي، والتي استند فيها النحاة إلى استعمالات العرب. في حين كان المستوى الثاني يتمثل في العلاقات التركيبية المختلفة بين الكلمات داخل الجملة أو بين الجمل وبعضها"^٣. والنحو بمعناه الضيق، المعنى بتبيين الصواب من الخطأ، يرتبط بنشأة النحو، فالروايات التي جاءت عن ذلك كلها تقرر هذه الفكرة صراحة أو تمثيلاً بوصف صورة النطق الملحون فيه والذي كان الدافع المباشر لوضع القواعد، ويبدو أن هذه الصلة بين القواعد واللحن في فترة البداية ظلت قائمة بعد ذلك مع تأخر الزمن ونضج الدراسة، وهي صلة قوامها التناظر بين القواعد من مظاهر اللحن، على أن تكون القواعد من جهة نظر النحاة- هي الحكم في هذه المظاهر، أو بعبارة أخرى: القواعد هي "الصواب" وما لا يتفق معها من مظاهر الاستعمال هو "الخطأ"^٤.

^١ عز الدين مجدوب، النوازل النحوي العربي، ص ١٣٦. انظر على سبيل المثال: سببويه، الكتاب، ج ١، ص ١٤، ٦١.

^٢ حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البيوي، ص ٢٣.

^٣ المرجع السابق، ص ٩-١٠.

^٤ محمد عيد، في اللغة ودراساتها، ص ٩٠-٩١.

ويمكن الخلوص إلى أن الدرس النحويّ في العربية يتناول مجالين:
 "الأول: نظام الجملة، وكيفية تأليفها، وأنماطها، وما يعرض في ذلك من الحذف والتقديم والتأخير والإثبات والنفي والاستفهام والدلالة على الزمن...
 والثاني: نظام الإعراب، وذلك أن العربية لغةٌ مُعرّبةٌ تجزي أوأخرُ الكلم فيها على أنحاء مخصوصة تنضبطُ بأصولٍ وأحكام. ومُلاحظَةُ هذه الأصول والأحكام ومراعاة حركات الأواخر من الكلم يهيئ لنا أن نقيم صورة العربية مُتسقةً مستقيمة.
 ونظام الإعراب ونظام الجملة مترابطان ترابطاً عضوياً. فحركات الإعراب في الغالب، علاماتٌ دَوَالٌ على المعاني النحويّة ووظائف الكلمات في الجملة. ولكننا نميّز النظامين ونُفردُ كلّاً منهما بالدرس حتى لا يطغى أحدهما على الآخر. فنحن نلاحظ أن جُلَّ العناية يتوجّه إلى الإعراب فنتشّنتُ مباحث النظام الجملسيّ في أطواء مباحث الإعراب"^١.

* * *

ومن خلال رصد تعريفات النحو في المراحل المختلفة، يمكن رصد صيرورة الحدّ:

ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو	النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، باستقراء كلام العرب.
الفارسي، أبو الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ)	"النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب".
ابن جنبي (ت: ٣٩٢هـ)، الخصائص	هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها
ابن الطراوة (ت: ٥٢٨هـ)، الإيضاح	استتراكاً على الفارسي، "والصواب: النحو تسديد للذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة.
أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب	"علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كلام العرب والقياس"

^١ محمود السمرّة، كتاب العربية نظام الجملة والإعراب، ص ١٩.

^٢ انظر: الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص ٤٤-٤٦. السيوطي، الاقتراح، ص ١٥.

علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأديسة أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها.	الساكبي (ت: ٦٢٦هـ) مفتاح العلوم
"النحو علمٌ بأقيسةٍ تُغَيَّرُ نواتِ الكَلِمِ وأواخرها بالنسبة إلى لغةٍ لسان العرب	الخصراوي (ت: ٦٤٦هـ)
"النحو علمٌ مستخرجٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها".	ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)
النحو في اللغة هو القصد: وفي اصطلاحنا عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في نواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعاني من الكيفية والتقديم والتأخير.	ابن الناظم، بدر الدين محمد (ت: ٦٨٦هـ)، شرح الألفية
النحو هو علم بأصول يتعرف منها أحوال الكلم العربية التي بها يعرف أحكام الكلم أفراداً وتركيباً.	ناظر الجيـش (ت: ٧٧٨هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد
النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرانف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف.	الأشموني (ت: ٩١٨هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك
النحو علم بأصول يُعَرَفُ بها أحوال الكَلِمِ إعراباً وبناءً.	الفاكهي، جمال الدين (ت: ٩٧٢هـ)، شرح الحدود النحوية
علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما. وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال. وقيل علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساده.	الميناوي (ت: ١٠٣١هـ)، التعاريف
علم النحو: ويسمى علم الإعراب أيضاً، على ما في شرح اللب - وهو علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحةً وسقماً، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه، من حيث هو أو لا وقوعها فيه.	التهانوي (ت: القرن ١٢هـ)، كشاف اصطلاحات الفنون
(لا قسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء.	الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) حاشية الصبان على شرح الأشموني
علم بأصول يعرف بها أحوال الكلمات العربية إعراباً وبناءً	الشيخ محمد الأمير، حاشيته على الأزهرية

الفرغاني، صاحب المستوفى	النحو صناعة علمية ينظفونها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم، وصورة لمعنى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى
-------------------------	--

وتتفاوت تعريفات النحويين وتختلف باختلاف نظرتهم إلى موضوع هذا العلم، واختلاف أغراض التأليف، وزاوية النظر. ويصعب توزيع المفهوم في اتجاهين من المتقدمين والمتأخرين. فبين المتقدمين والمتأخرين تتفاوت الأنظار إلى النحو ضيقاً واتساعاً، وإن كان مفهوم النحو يسير نحو التخصص.

فالمفهوم كان أكثر اتساعاً في بدايته، كما يظهر عند ابن السراج، وابن جنبي، وإن بدا ضيقاً عند الفارسي، أستاذ ابن جنبي، إذ يحصره بـ "علم بالمقاييس"، فيستدرك عليه ابن الطراوة في القرن السادس الهجري تضيقه، ويتسع في المفهوم ليجعله وسيلة للتمييز بين الاستقامة والإحالة في الكلام.

ثم يسير المفهوم نحو التحديد، ليقصر على التركيب، وما يعرض له من أحكام، كما يظهر عند السكاكي، وابن الناظم.

وفي حين يعرض الأشموني لتعريف النحو، كما ورد عند ابن عصفور، يرى بأنه (برادف العربية)، وليس قسيم الصرف، ويذهب الصبان في حاشيته، أن ذلك (أي اعتبار النحو مرادف العربية)، هو اصطلاح القدماء، أما المتأخرون فيعدونه قسيم الصرف.

وبعد أن كان مفهوم النحو يشمل فروع العربية، عند ابن جنبي، بدأ يضيق، ليقصر على التركيب، ثم يضيق، حتى يؤول إلى "معرفة أحوال الكلام إعراباً وبناءً".

وهكذا، تسير تعريفات النحو في اتجاه لا خطي، تتفاوت ضيقاً واتساعاً حسب ضيق الرؤى واتساعها.

وتعود بدايات البلاغة إلى ملاحظات نقدية، كان يُفصلُ بها بين الشعراء في أسواق الأدب في الجاهلية^١. ويمكن القول إن البلاغة سارت في اتجاه التنظير، وسار النقد في اتجاه التطبيق.

واستمرت الصلة بين النقد والبلاغة، لاسيما في التأليف، حتى القرن الرابع الهجري؛ حيث تنسب بداية الفصل بين العلمين، إلى أبي هلال العسكري صاحب (الصناعتين)، "فكان هذا الكتاب نقطة تحول النقد إلى بلاغة، أو نقطة البدء بتقرير قواعد البلاغة وضبط مسائلها وأصولها"^٢.

ويمكن تلمس بدايات البلاغة، في كتب النحو واللغة، والتفسير، والأدب^٣.

أسباب النشأة واتجاهات الدرس البلاغي:

ارتبطت نشأة البلاغة، بعاملين:

- عامل ديني كلامي، تمثل في الاهتمام بالنص القرآني.

- عامل أدبي، تمثل في الاهتمام بالنص الأدبي.

ويمكن إضافة عامل آخر، أقل مباشرة، غير أن دوره في نشأة البلاغة بين

وواضح وهو:

- العامل اللغوي المتمثل في عملية التقعيد للغة.

فقد استحوذت اللغة والبيان على اهتمام العرب منذ القدم، وحين نزل عليهم القرآن الكريم، تحداهم الله ببيانه، ف"كان الجدل الذي نشأ خاصة حول القرآن وإعجازه من الحوافز الباعثة على التساؤل عن أسباب تفاضل الكلام وأسس بلاغته"^٤. وبذلك هو العامل الأول، رغم سبق النص الأدبي، في الوجود على الساحة العربية، وقدم الاهتمام به، إلا أن الدرس البلاغي معه لم يتعد ملاحظات بلاغية ونقدية متفرقة. في حين أوجد النص الديني أول مؤلف، موضوعه النص القرآني، وهو مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت: ٢١١هـ)، ثم تتالت كتب إعجاز القرآن، مثل:

• "تأويل مشكل القرآن"، لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ).

^١ انظر: أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص ٧٨.

^٢ أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص ٨٠. وانظر: عبد القادر حسين، للمختصر في تاريخ البلاغة، ص ١١.

^٣ انظر: عبد القادر حسين، المختصر في تاريخ البلاغة، ص ١١. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٤٣-٤٤.

^٤ عبد القادر المنهري، أعلام وآثار من التراث اللغوي، ص ١٠٨-١٠٩.

- "النكت في إعجاز القرآن"، للرماني (ت: ٣٨٤هـ).
- "إعجاز القرآن"، للباقلاني (ت: ٤٠٣هـ).

يقول ابن خلدون: "واعلم أن ثمرة هذا الفن إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن؛ لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منظوقة ومفهومة وهي أعلى مراتب الكلام"^١.

ولم تكن هذه الكتب كتب بلاغة خالصة، فقد احتوت لغة، ونحو، وبيانا، فهدفها كان النص القرآني. و"وضع المفسرون لكتبهم مقدمات بلاغية تحدثوا فيها عن البلاغة وفنونها"^٢. ولاشك أن هذه المقدمات خدمت البلاغة وأغنتها.

والسمات المشتركة بين هذه الأعمال أنها "ذات طابع عام متناثر، ترتبط بالجزئيات أكثر من ارتباطها بالنص الكامل ومحاولة تحليله وتفسيره وحدة واحدة، لالتهاء من ذلك بقضايا فنية عامة يعتد بها في النص القرآني وفيما عداه من النصوص الفنية الأخرى"^٣.

وأما بالنسبة للعامل الأدبي، فقد "كانت مواقف الناس إزاء الشعر قديمه ومحدثه وتفضيلهم شاعرا على آخر دافعا إلى البحث كذلك عن أسباب توجد في النص المفضل"^٤. ومن هنا جاء اختلاط مباحث النقد بمباحث البلاغة، "فالبلاغة مكون من مكونات النظرية النقدية، وثمرات من ثمرات الملاحظة النقدية الأولية"^٥.

واختلقت المؤلفات بينهما؛ فـ "هناك أعمال بلاغية صرف مثل سر الفصاحة وأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز وقانون البلاغة والبديعيات عامة .. الخ، وهناك أعمال نقدية بجلاء مثل عيار الشعر ونقد الشعر والموازنة والوساطة. وهناك أعمال في موقع وسط يجد فيها كل من الناقد والبلاغي مبتغاه مثل منهاج البلغاء لحازم القرطاجني. فمحتواه بلاغي في أغلبه، ولكن نسقه العام يتجه نحو صياغة نقدية تفسيرية"^٦.

وأسهمت عملية التععيد في نشأة الدرس البلاغي، فقد "أدى الاطراد القياسي الذي تطلبه وضع النحو إلى التعارض مع النص القرآني، من جهة، والشعر العربي، من جهة

^١ ابن خلدون، المقدمة، ص ١٢٦٣-١٢٦٧.

^٢ أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، ص ٣٢.

^٣ محمد عيد، في اللغة ودراساتها، ص ٢٢٦.

^٤ عبد القادر المهيري، أعلام وآثار من التراث اللغوي، ص ١٠٨-١٠٩.

^٥ محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص ٤١.

^٦ المرجع السابق، ص ٤١-٤٢.

ثانية^١. وكان لابد من تخريج لذلك التعارض، فالنص القرآني إلى جانب النص الشعري، كانا يمثلان مصدراً مهماً من مصادر التقعيد اللغوي. و"من خلال عملية استخراج العبارات التي لا تتضبط للقواعد المقررة في النحو توصل اللغويون إلى استخراج كثير من الصور البلاغية مقارنين بين القرآن والشعر. بل لقد تعدوا ذلك إلى تسمية كثير من المفاهيم الجوهرية، مثل: التقديم والتأخير والحذف والاختصار والتشبيه والتمثيل والكناية ... الخ. ثم تناقلت كتب البلاغة أمثلتهم ومفاهيمهم"^٢.

* * *

ويمكن توصيف درس البلاغي في عصوره المتتالية، على النحو التالي:
 البداية الحقيقية للتأليف البلاغي، ظهرت في القرن الثالث الهجري، أما قبل ذلك، فالنشاط البلاغي "على أهميته يبدو مشتتاً، جزئياً لا ينبثق في الأغلب، عن تفكير مطرد في جمالية النص الأدبي، إلا أنه مادة خام أساسية تنتظر من يجمعها، ويؤلف بين أشاتاتها، ويستغلها في إقامة معالم نظرية أدبية وجمالية عامة"^٣. إلا أنه في نهاية القرن الثاني، ظهر كتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١١هـ)، وفيه من المباحث البلاغية الكثير، غير أنه يصعب نسبه إلى البلاغة، أو غيرها من فروع اللغة؛ فهو كتاب في مجاز القرآن مع الخلاف حول مفهوم المجاز. فهو ليس المجاز بمعناه الذي آل إليه في علم البلاغة، وقد عرض فيه أبو عبيدة لدراسة أساليب القرآن، مما جاء على وفق أساليب العرب، ودراسة الأسلوب تعرض للنحو، والصرف، والبلاغة، واللغة.

- في القرن الثالث: كانت الدراسات البلاغية تنحو نحو الموسوعية، فكانت تختلط بمباحث اللغة والنحو. يتضح ذلك من خلال مؤلفي: "البيان والتبيين" للجاحظ، و"الكامل في اللغة والأدب" للمبرد.
- أما القرن الرابع: فيمثل قمة الاختلاط بين مباحث النقد والبلاغة، وفي نهاية هذا القرن، تم الفصل بينهما، على يد العسكري، في كتابه "السناعتين".
- وفي القرنين الخامس والسادس: اتجهت الدراسات البلاغية اتجاهاً مميزاً، يعتمد الذوقية في الطرح، مع التركيز على أهمية التركيب، والاحتفاء بالمعنى

^١ محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص ٢٠.

^٢ المرجع السابق، ص ٢١.

^٣ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص ١٣٣-١٣٤.

- الوظيفي (معاني النحو). كان ذلك على يد الجرجاني، وجاء من بعده الزمخشري، ليطبق درسه في تفسير القرآن، فكان تفسيره "الكشاف".
- وفي القرن السابع: كانت بداية التقنين والتطوير لعلم البلاغة، على يد السكاكي، في كتبه "مفتاح العلوم". فقسّم البلاغة، وبين حدودها، وردّ مباحثها إلى الأقسام الثلاثة: علم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع.
 - وفي القرن الثامن: اتجه الدرس البلاغي نحو التلخيصات والشروح، وبذلك اكتمل الدرس البلاغي، أو توقّف عن النمو، وأصبح البلاغيون -على حدّ قول السبكي-: "يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة، ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد"^١.

^١ السبكي، عروس الأفراح، ص ٦٥.

جاءت بعض مباحث علم المعاني مدرجة في كتب النحو والتفسير. من حيث تخدم أغراض العلمين. فلم يكن عرضاً مستقلاً وافياً، كما صارت إليه المباحث في علم المعاني. وأما بداية ظهور العلم، والتي تتمثل في استقلال مباحثه في مؤلف، تتضح من خلال كتابي الجرجاني، أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن النحوي (ت: ٤٧٤هـ): (أسرار البلاغة) و (دلائل الإعجاز)، وخص الأول بمباحث علم البيان، وخص الثاني بمباحث علم المعاني، وإن تداخلت بعض مباحثهما^١. وبذلك يعد "واضع أصول علمي المعاني والبيان ومؤسسهما"^٢.

واقع النشأة

ونشأة فرع من علوم اللغة، يتطلب إطلاقة على واقع الدرس اللغوي السائد، والتي نشأ في ظروفها العلم. يقول الرازي في ذلك:

"مع ما لهذا العلم [يعني علم البلاغة] من الشرف الظاهر، والنور الزاهر، فالناس كانوا مقصرين في ضبط معاقده وفصوله، متخبطين في إتقان فروعه وأصوله، معتقدين فيه اعتقادات حائدة عن منهج الصواب والسداد، زائغة عن طريق الحق والرشاد، ظانين أن كل من عرف أوضاع لغة من اللغات، وقدر على استعمال بعض العبارات، فهو بالغ في تلك اللغة من البيان إلى ذرى أفلاكها، مالك لمبادئها وغاياتها.

واستمر استئناس الناس بهذا الوسواس إلى أن وفق الله الإمام، مجد الإسلام، عبد القاهر بن عبد الرحمن النحوي الجرجاني -تغمده الله برحمته، وأفاض عليه عيون مغفرته- حتى استخرج أصول هذا العلم وقوانينه، ورتب حججه وبراهينه، وبالف في الكشف عن حقائقه، والفحص عن لطائفه ودقائقه، وصنف في ذلك كتابين، لقب أحدهما بدلائل الإعجاز، وثانيهما بأسرار البلاغة وجمع فيهما من القواعد الغريبة، والدقائق

^١ فقد تحدث في (أسرار البلاغة) عن الجواز العقلي، وهو من مباحث علم المعاني. انظر: أسرار البلاغة، ص ٢٧٢-٣٨٦. وتحدث في (دلائل الإعجاز) عن التشبيه والاستعارة والكناية. انظر: دلائل الإعجاز، ص ٦٦-٧٩، ص ٢٦٢-٢٧١. أمين الخولي، مناهج التحديد في النحو والبلاغة وتفسير الأدب، ص ١٢٢. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص ١٦٠.

^٢ عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية (علم المعاني)، ص ٢٥.

العجيبة، والوجوه العقلية، والشواهد النقلية، واللطائف الأدبية، والمباحث العربية، ما لا يوجد في كلام من قبله من المتقدمين، ولم يصل إليه غيره أحد من العلماء والراسخين^١. يقول القفطي في معرض ترجمته للجرجاني: "وأشعاره كثيرة في نم الزمان، وأهله. وكان هذا الأمر هو السبب في تقصيره إذا صنف، إذ لم يجد راحة ممن جمع لهم وألف"^٢.

فأي واقع هذا الذي أثمر علم المعاني؟ وأي اعتقادات كانت سائدة آنذاك، والتي يسميها الرازي بأنها "اعتقادات حائدة عن منهج الصواب والسداد"؟ والتي لم يجد الجرجاني من أهلها راحة، فكانت سبباً في تقصيره في التصنيف؟ لقد جاء عمل الجرجاني، وهو كما قال عنه القفطي: "عالم بالنحو والبلاغة"، في وقت احتدم فيه الصراع بين النحاة والشعراء، وتأججت الأقوال حول إعجاز القرآن. وما بين تعنت النحاة، وتساهل الشعراء، زهد الناس النحو والشعر^٣.

فقد ذهب الشعراء يتجوزون باللغة، ويتوسعون في معانيها ونحوها. ووقف لهم فريق من النحاة بالمرصاد، معلنين من أنفسهم حفظاً عليها، فكانوا يسدون سهام التخطئة للشعراء، ولم يتوان الشعراء في ردّ سهامهم إليهم بالهجاء. وأعلن بعض النحاة السلام؛ ساعين لتخريج تلك "الخروجات" الظاهرة في متن اللغة، المخالفة لظاهر النظام، بما يتوافق وقواعد النظام، ويفي بحاجة الشاعر، معتمدين على الأحوال والسياقات. متبعين خطأ أبي عمرو بن العلاء، حين سئل عما جاء على خلاف عربيته (نحوه) التي وضع، فقال: "أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات"^٤. وقد سار على هذا النهج الرعيل الأول من النحاة: أمثال: الخليل، وسيبويه، والفراء... وما زالت لفتاتهم متناقلة بين مؤلفات النحاة، حسب مناهجهم. وكان ممن سار على نهجهم، الجرجاني، وهو "النحوي البلاغي"، في "استنباط قواعد ثانوية على هامش القياس النحوي، قواعد تستأنس أولاً بالعرف العربي في استعمال اللغة فنياً ثم تسعى لاستنباط قواعد الشواذ التي سميت حيناً ضرورات وسميت حيناً آخر مجازات، أي أساليب وطرقاً غير مانوسة، أو هي خاصة بنص متميز هو القرآن"^٥.

^١ الرازي، نهایة الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ٧٣-٧٥.

^٢ القفطي، إنباء الرواة، ج ٢، ص ١٩٠.

^٣ انظر: مقدمة الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٧-٩.

^٤ شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص ٢٧-٢٨.

^٥ محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، ص ٢١٥.

ثم جاء الزمخشري، محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ)، بتفسيره المسمى (الكشاف). وهو تفسير بلاغي. قال عنه ابن خلدون: "أحوج ما يكون إلى هذا الفن [أي البلاغة] المفسرون. وأكثر تفاسير المتقدمين غفلَ عنه حتى ظهر جار الله الزمخشري ووضع كتابه في التفسير وتتبع أي القرآن بأحكام هذا الفن بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير"^١.

يقول الزمخشري في مقدمة تفسيره:

"إن أملأ العلوم بما يغمُرُ القرائح، وأنهضها بما ينهرُ الألباب القوارح؛ من غرائب نكبت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها - علم التفسير الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم ... فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن بز أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار، وإن كان من ابن القرية أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ؛ والنحوي وإن كان أنحى من سيبويه، والغوي وإن علك اللغات بقوة لحيته - لا يتصدى منهم أحد لسلك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وهما: علم المعاني، وعلم البيان"^٢.

ومع ذلك لا يتضح المقصود بالعلمين، أو حدّهما عنده. وعلى الأرجح هما اسمان كانا يطلقان على علم البلاغة بعمومها دون تخصيص قسم منها. ويمثّل عمله تكميلاً لعمل الجرجاني، وتطبيقاً لنظريتي المعاني والبيان، اللتين مهّد لهما الجرجاني بكتابه: (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة). وتوسّع الزمخشري كثيراً بما يخدم النص القرآني^٣.

وفي القرن السابع الهجري، ظهر الفخر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، ممهّداً للتفصيل والتقسيم، مخرجاً كتاب الجرجاني، في نسق آخر، مسمياً كتابه: "نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز". يقول في مقدمة كتابه:

^١ ابن خلدون، المقدمة، ص ١٢٦٣-١٢٦٧.

^٢ الزمخشري، الكشاف، ص ٩٦.

^٣ انظر: شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص ٢١٩-٢٣٥، ص ٢٤٣-٢٥٧.

"ولما وفقني الله -تعالى- لمطالعة هذين الكتابين [يعني دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة] النقطت منهما معاهد فوائدهما، ومقاصد فرائدهما، وراعى الترتيب مع التهذيب، والتحرير مع التقرير، وضبطت أو ابد -الإجماليات في كل باب بالتقسيمات اليقينية وجمعت متفرقات الكلم. في الضوابط العقلية، مع الإجناب عن الإطناب الممل، والاحتراز عن الاختصار المخل"^١.

وهو بذلك "من أوائل من اتجهوا إلى الاختصار والتلخيص"^٢، ومع ذلك لم يفارق مؤلفي الجرجاني كثيرا.

وإذا صح أن نسبة العلم لا تكون لعلم، وإنما هي من صنع جيل، فلاشك أن هناك من يحوز الفضل أو السبق في رسم الملامح الكلية للعلم، والتي هي نتاج جيل أو أجيال من قبل. و فيما يخص علم المعاني، فينسب الفضل إلى السكاكي، سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي (ت: ٦٢٦هـ).

ففي القرن السابع الهجري، ظهر أول تقسيم للبلاغة على يد السكاكي. الذي وضع كتابه (مفتاح العلوم) في علوم الأدب: علم الصرف، وعلم النحو، وعلم البلاغة، وعلم العروض. وخص البلاغة بقسم مستقل، وقسمها إلى علمي المعاني والبيان، والبديع. ولم يبتكر السكاكي العلم، ولا مباحثه، وإنما هو صاحب الفضل في تطير حدوده، وبيان موقعه من دائرة البلاغة. فقد كان موجودا غائما بين علوم البلاغة، وعلوم العربية، فشكله وأعطاه ملامحه، وبذلك منحه حق الوجود.

وحقيقة الأمر، أن السكاكي، لم ينطلق من فراغ، ولم يأت عمله مفاجئا، وإنما جاء مكملا مجهودات البلاغيين من قبله.

بين الجرجاني والسكاكي

وفي حين يشيد المحدثون بعمل الجرجاني، ويذهبون به مذاهب شتى في الدرس اللغوي، بين القديم والحديث، اختلفوا على عمل السكاكي، وذهب غالبهم إلى الانتقاص من

^١ الرازي، لمائة الإعجاز في دراية الإعجاز، ص ٧٣-٧٥.

^٢ عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية (علم المعاني)، ص ٢٦.

شأنه، فهو في نظرهم أساء إلى البلاغة، حين سعى إلى التنظيم والتقنين، فأرخوا به بداية طور الجمود في الدراسات البلاغية^١.

أما القدماء فقد أكبروه، قال عنه السيوطي: "كان علامة بارعاً في فنون شتى خصوصاً المعاني والبيان؛ وله كتاب مفتاح العلوم؛ فيه اثنا عشر علماً من علوم العربية"^٢. واحتفلوا بكتابه، حتى أن الدرس البلاغي من بعده بقي يسير في دائرته، واتجه البلاغيون إلى شرح كتابه، وتلخيصه. وكان السكاكي، استوفى الصورة، ولم يجد من جاء من بعده من جديد يقدمه، لذلك انصرفوا إلى كتابه شرحاً وتلخيصاً. يقول عنه ابن خلدون: "ثم لم تزل مسائل الفن تكمل شيئاً فشيئاً إلى أن محص السكاكي زبدته، وهذب مسأله، ورتب أبوابه على نحو ما ذكرناه آنفاً من الترتيب، وألف كتابه المسمى بالمفتاح في النحو والتصريف والبيان، فجعل هذا الفن من بعض أجزائه. وأخذ المتأخرون من كتابه، ولخصوا منه أمهات هي المتداولة لهذا العهد"^٣.

وهذه قائمة ببعض من عني بشرح وتلخيص المفتاح^٤:

فمن عنوا بشرح المفتاح :-

مفتاح المفتاح	قطب الدين محمود الشيرازي (ت: ٧١٠هـ)
شرح المفتاح	محمد بن مظفر الخليلي (ت: ٧٤٥هـ)
شرح القسم الثالث من المفتاح	السيد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦)
شرح المفتاح	ابن كمال باشا (ت: ٩٤٠هـ)

وممن عنوا بتلخيص المفتاح :-

المصباح في اختصار المفتاح	بد الدين بن مالك (ت: ٦٦٨هـ)
تلخيص المفتاح	أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ)
الفوائد اللغوية في علوم المعاني والبيان والبيدع	عبد الرحمن للشيرازي (ت: ٧٥٦هـ)

^١ انظر: عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية (علم المعاني)، ص ٢٧. محمد عيد، في اللغة ودراساتها، ص ٢٢٧. أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص ٢٨٨. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ١٢٨. شفيق السيد، البحث البلاغي عند العرب، ص ١٤٢. ممام حسان، الأصول، ص ٣٠٢.

^٢ السيوطي، بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٦٤.

^٣ ابن خلدون، المقدمة، ص ١٢٦٣.

^٤ انظر: عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية (علم المعاني)، ص ٣١.

التأليف البلاغي بعد السكاكي:

في حين يمثل كتاب السكاكي، نقطة انطلاق في تاريخ البلاغة، فلم يسر التأليف البلاغي من بعده كما يقدر له، وبقي التفكير البلاغي محصوراً في مفتاح السكاكي، فقد فتن العلماء "به إلى الحدّ الذي جعلهم ينسون أنفسهم وينكرون ملكاتهم. ولهذا ظلوا قرابة خمسة قرون ابتداء من القرن السابع الهجري عاكفين على شرحه وتلخيصه"^١.

وكان أول تلخيص لكتاب السكاكي، لإمام النحو: ابن مالك الأندلسي، بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين (ت: ٦٨٦هـ).

وممن وقف نفسه على كتاب السكاكي، الخطيب القزويني، جلال الدين قاضي القضاة محمد بن عبد الرحمن (ت: ٧٣٩هـ)، فاخصره في كتاب سماه "تلخيص المفتاح"، وكان من شأن هذا التلخيص أن عكف عليه البلاغيون شرحاً. وهو بذلك "آخر من وضع معالم البحث البلاغي"^٢.

ومن شراح (تلخيص المفتاح):-

إيضاح التلخيص	الخطيب القزويني (نفسه) (ت: ٧٣٩هـ)
مفتاح تلخيص المفتاح	محمد بن مظفر الخخالي (ت: ٧٤٥هـ)
عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح	بهاء الدين السبكي (ت: ٧٧٣هـ)
شرح تلخيص القزويني	محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت: ٧٧٨)
الشرح الكبير و الشرح الصغير للتلخيص	سعد الدين التفتازاني (ت: ٧٩٢هـ)
مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح	ابن يعقوب المغربي (ت: ١١١٠هـ)

فكان ذلك بداية جمود في تاريخ البلاغة، يقول السبكي -وهو أحد شراح التلخيص- يصف شراح التلخيص:

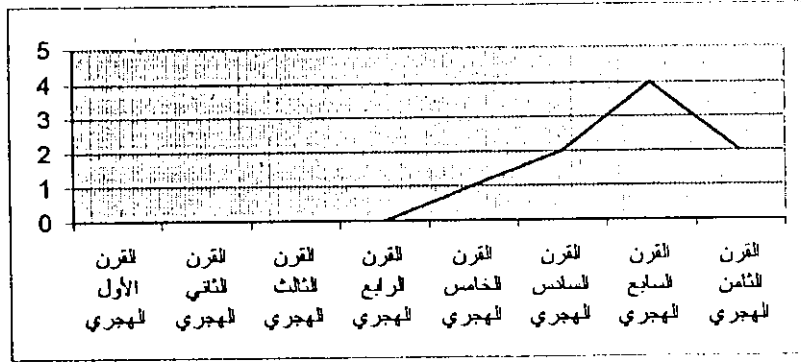
"يتناولون المعنى الواحد بالطرق المختلفة ، ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد، كلهم قد ألفه، لا يخالف المتأخر منهم المتقدم إلا بتغيير العبارة ، ولا يجد له على حل ما أشكل على غيره جسارة ... قصارى أحدهم أن يعزو أبياتاً من الشواهد

^١ عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية (علم المعاني)، ص ٣٠.

^٢ أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، ص ٧.

لقائلها، ويوسع الدائرة بما لا يقام له وزن من تكميل ناقصها، وإنشاد ما قبلها وما يليها ...
فلو نطق "التلخيص" لتلا ما جئتم به ؟ "هذه بضاعتنا ردت إلينا"^١.

وهذا رسم تقريبي، يمثل صيرورة الدرس البلاغي في علم المعاني، بدءاً بظهوره في القرن الخامس، على يد الجرجاني، وتدرجه في الازدهار حتى القرن السابع، بالتقنين له على يد السكاكي، ثم تراجع في القرن الثامن، مع ظهور تلخيص القزويني، وتتابع التلخيصات والشروح.



^١ السبكي، عروس الأفراح، ص ٦٠.

المطلب الثاني: حد علم المعاني

أول استخدام واع ومقنن لهذا المصطلح، ينسب إلى السكاكي. فقد أفرد له قسمًا خاصًا يضمه وعلم البيان من كتابه (مفتاح العلوم). ويضع له حدًا، وهو بذلك أول من قدم تعريفًا لعلم المعاني، وجعله علمًا مستقلًا، عيّن مباحثه. وحده بقوله: "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"^١.

ولم يقف السكاكي عند بيان مفهوم (علم المعاني) ضمن دائرة البلاغة، التي رسم حدودها، وقسمها إلى معانٍ وبيانٍ وبديع. بل نظر إلى دائرة البلاغة من بعد أكبر، ليبيّن موقعها وموقع أجزائها من دائرة العربية الكبرى. يقول في مقدّمة كتابه: "وقد ضمننت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لا بد منه، وهي عدة أنواع متأخّذة، فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتشوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أر بدا من التسمح بهما وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفًا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي، تثبت عنان القلم إلى إيرادهما"^٢.

ولم يظهر مصطلح (المعاني) فجأة، بل سبقته إشارات، تتفاوت قريبًا وبعيدًا من معناه الذي انتهى إليه. من هذه الإشارات:

- إشارة السيرافي (ت: ٣٦٨هـ) في مناظرة بينه وبين متى بن يونس، بقوله: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ"^٣.

^١ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٤٧-٢٤٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٧.

^٣ ياقوت الحموي، معجم الأدباء، ج ٨، ص ٢١٤.

- إشارة ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، في كتابه (الصاحبي)، إلى (معاني الكلام)، وعدها عشرة: "خبر واستخبار وأمر ونهي ودعاء وطلب وعرض وتحضيض وتمن وتعجب"^١.

- وإشارة الجرجاني إلى (معاني النحو)، وهي قوام فكرة النظم لديه، وأساس علم المعاني، يقول: "فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ، إلى "النظم"، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"^٢.

- وأول إشارة لمصطلح (علم المعاني) وردت عند الزمخشري في (الكشاف)، يقول: "ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن وهما: علم المعاني، وعلم البيان"^٣. دون بيان المقصود بالعلمين.

- وثاني إشارة لـ (علم المعاني)، ظهرت عند الرازي، في كتابه (نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز)، يقول: "ولكن الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وتظهر فيه الدقائق العجيبة والأسرار الغريبة من علم المعاني والبيان"^٤.

- ثم جاء التصريح والتحديد عند السكاكي.

وهذه قائمة بتعريفات علم المعاني، وهي قائمة قصيرة، نظراً لقصر عمر العلم، الذي نشأ (مصطلحاً) في القرن السابع الهجري. وتوقف في القرن الثامن، رغم استمرار التأليف فيه إلى اليوم، ولكنها مؤلفات تسير في غالبها في خط مستقيم، لا تحيد عن سابقها، وعلى الخصوص، تلخيص القزويني، وهو بدوره لا يفارق مؤلف السكاكي. مع المحاولات المعاصرة الجادة في ربط علم البلاغة بالدرس اللساني، متمثلاً في الدرس الأسلوبي، وليس هنا موضع عرضه.

^١ ابن فارس، الصاحبي، ص ٢٨٩.

^٢ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨١-٨٢.

^٣ الزمخشري، الكشاف، ص ٩٦.

^٤ الرازي، لمحة الإيجاز ودراية الإعجاز، ص ٢٦.

رصد لبعض تعريفات علم المعاني

اسم البلاغي وتاريخ وفاته	تعريف علم المعاني	أهم عناصر التعريف
السكاكي (ت: ٦٢٦هـ)	هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ^١ .	خواص التركيب الصواب والخطأ مقتضى الحال
ابن مالك (ت: ٦٨٦هـ)	هو تتبع خواص تراكيب الكلام وقيود دلالاته ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره ^٢ .	خواص التراكيب الصواب والخطأ مقتضى الحال
الجرجاني، محمد بن علي (ت: ٧٢٩هـ)	علم مستخرج من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالطبع ^٣ .	خواص تراكيب البلغاء
القزويني (ت: ٧٣٩هـ)	وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ^٤ .	أحوال اللفظ مقتضى الحال
الطبيبي (ت: ٧٤٣هـ)	هو تتبع خواص التراكيب في الإفادة تفادياً عن الخطأ فسي التطبيق ^٥ .	خواص التراكيب التطبيق
العلوي (ت: ٧٤٩هـ)	علم المعاني هو العلم بأحوال الألفاظ العربية المطابقة لمقتضى الحال من الأمور الإنشائية والأمور الطلبية وغيرهما ^٦ .	أحوال اللفظ مقتضى الحال
السبكي، بهاء الدين (ت: ٧٧٣هـ)	علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال ^٧ .	أحوال اللفظ مقتضى الحال
التهانوي (ت: ١٢هـ)	وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، هكذا ذكر الخطيب في التلخيص ^٨ .	أحوال اللفظ مقتضى الحال

إن الالتزام بالعرض الزمني، "لا يعكس حتمًا تطوراً في المفهوم"^٩. ولكن يمكن الوقوف على بعض الملاحظات، من خلال الرصد الزمني للتعريفات:

^١ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٤٧-٢٤٨.

^٢ ابن مالك، المصباح، ص ٤.

^٣ الجرجاني، الإشارات والنتيحات في علم البلاغة، ص ١٩.

^٤ القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص ٩١.

^٥ الطبيبي، كتاب النبيان في علم المعاني والبدیع والبيان، ص ٤٩.

^٦ العلوي، الطراز، ص ٨.

^٧ السبكي، عروس الأفراح، ص ١٥٥.

^٨ التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، ص ٢٤.

^٩ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص ١١٤.

- تأثر السكاكي في تعريفه لعلم المعاني، بمقاييس النحاة، وأحكامهم بالصواب والخطأ. ويظهر هذا التأثر في تعريف ابن مالك، وهو نحوي، ثم يتلاشى من بعده.
- اعتماد أصحاب علم المعاني لتعريف القزويني، فكل التعريفات التالية له، تدور في فلك تعريفه، لا تكاد تفارقه إلا بمتراذفات.
- ثبات الحدّ يعكس - وإن لم يكن ضرورة- ثبات المفهوم. فعلم المعاني الذي وضع أصوله الجرجاني، لا يختلف كثيراً عن علم المعاني الذي أطر حدوده السكاكي، ودار البلاغيون في حدوده. غير أنه في مبدئه -عند الجرجاني والسكاكي- كان أكثر قرباً من دائرة النحو؛ وذلك بسبب شمولية مفهوم النحو في البداية، ولأنه -في نظر السكاكي- يمثل مع علم البيان تنمّة لعلم النحو^١.

يمكن تلمس مقومات علم المعاني من خلال تعريفه، وهي:

• أحوال التراكيب.

أو كما يسميها السكاكي خواص التراكيب، ويقصد بها "ما يسبق منه إلى الفهم عند سماع ذلك التركيب، ...، لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو، أو لازماً له لما هو هو حيناً.

... مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: إن زيدا منطلق، إذا سمعته عن العسارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصوداً به نفي الشك، أو رد الإنكار، أو من تركيب: زيد منطلق، من أنه يلزم مجرد القصد إلى الإخبار، أو من نحو: منطلق، بترك المسند إليه، من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة مما يلوح بها مقامها^٢. فكان المقصود بأحوال التراكيب، ما تعرض له التراكيب من معان مختلفة باختلاف السياقات؛ من تقديم وتأخير وذكر وحذف وتعريف وتكبير.

• مقتضى الحال.

يقول ابن مالك: "ومقتضى الحال يتفاوت، فتارة تقتضي ما لا يفتر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية، وألفاظ كيف كانت ونظم لها لمجرد التأليف، وأخرى تقتضي ما يفتر في تأديته إلى أزيد، فإن مقامات الكلام متفاوتة؛ فمقام الشكر والتهنئة والمدح والترغيب والجد وابتداء الكلام، يبين مقام الشكاية والتعزية والذم والترهيب والهزل وبناء

^١ انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٣٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.

الكلام على السؤال، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغير مقام الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى يخصه^١.

• والمطابقة بينهما.

ويقول السكاكي في ذلك: "فلكل كلمة مع صاحبيتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام. وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وعدمها، وهو الذي نسميه مقتضى الحال؛ فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسّن الكلام تجزيده عن مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك، فحسّن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب مقتضى ضعفه وقوّه.

وإن كان مقتضى الحال طي ذكر المستند إليه، فحسّن الكلام تركه، وإن كان مقتضى إثباته على وجّه من الوجوه المذكورة، فحسّن الكلام ووروده على الاعتبار المناسب...^٢. ويقول القزويني في تلخيصه معلقاً: "فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب، و... تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يُسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم"^٣.

وبهذه المطابقة تتحقق بلاغة الكلام، والتي هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته^٤.

^١ ابن مالك، الصباح، ص ٤-٥.

^٢ المرجع السابق، ص ٤-٥.

^٣ القزويني، تلخيص المفتاح، ص ١٣٢.

^٤ المرجع السابق، ص ١٣.

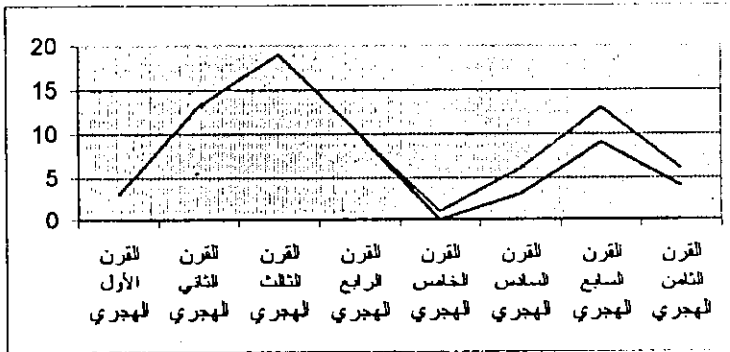
الأعراف بين العلمين

بعد التطويح في تاريخ العلمين: النحو والمعاني، لابد من وقفة لرصد مناطق التقاطع بينهما (الأعراف). وهو تقاطع أوجده تلازم العلمين، ودورانهما في فلك واحد، هو فلك العربية. والحدود الفاصلة يصعب تبيينها بين العلوم المختلفة، فكيف بعلم تنتمي إلى ذات الفلك. تشترك في موضوع الدرس، مع اختلاف زاوية النظر، والأعلام، وتتقاطع في محور الزمان. ومن هنا جاء الوقوف على مناطق التقاطع (الأعراف) في الصيرورة، والأعلام والحد.

الأعراف بين الصيرورتين

لاشك أن النحو أسبق في الظهور من علم المعاني، ومن البلاغة؛ فأقدم مؤلف نحوي وصل إلينا، يعود إلى القرن الثاني الهجري، وهو (الكتاب) لسبيويه (ت: ١٨٠هـ). في حين أن أقدم مؤلف بلاغي يعود إلى القرن الثالث الهجري، وينسب إلى بشر بن المعتمر (ت: ٢١٠هـ)، وهي صحيفته التي قدم فيها بعض مقومات الدرس البلاغي^١. أو باعتبار مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١١هـ)، وإن لم يكن بلاغيا خالصا. وأول مؤلف في علم المعاني، هو كتاب (دلائل الإعجاز) للرجاني، وهو بذلك يعود إلى القرن الخامس الهجري.

وقد سبق تمثيل صيرورة الدرسين النحوي والبلاغي (علم المعاني)، في رسم بياني. وبالجمع بين الرسمين، يمكن الوقوف على مناطق التقاطع بين العلمين، كالاتي:



^١ الجاحظ، البيان والتبيين، ج ١، ص ٨٥-٨٦.

فقد انبثقت دراسة علم المعاني في زمن ركود الدرس النحوي، وبلغه مبلغه في القرن السابع على يد السكاكي، ثم بدأ في التردّي في القرن الثامن، وهو زمن تردي الدرس النحوي، واتجاه التأليف نحو الشروح والحواشي، في النحو والبلاغة، والعلوم الأخرى.

الأعراف بين أعلام ومصنّفات العلمين

وهو تقاطع يظهر بين فروع العلم المختلفة، فالثقافة العربية ثقافة موسوعية، ولعلّ ذلك هو شأن كل الثقافات المختلفة في مبدئها. فالعالم تنوزعه علومٌ مختلفة، غير أن علمًا من بين هذه العلوم يملك عليه لُبّه، ويكون علامة له. ويتفاوت إسهامه في باقي العلوم، بين الإشارة والتصنيف.

ومن البلاغيين النحويين: عبد القاهر الجرجاني؛ بلاغي بكتابه (دلائل الإعجاز) و (أسرار البلاغة)، نحوي بـ (العوامل المانة) و (المقتصد). و الزمخشري مفسر كلامي بلاغي بكتابه (الكشاف) و (أساس البلاغة)، ونحوي بـ (المفصل). و السكاكي بلاغي نحوي بكتابه (مفتاح العلوم)^١.

ومن النحاة البلاغيين: المبرد، نحوي بصري، له كتاب (المقتضب) في النحو، تنتثر فيه إشارات بلاغية، وله رسالة في البلاغة. و ثعلب، نحوي، و بلاغي بـ (قواعد الشعر). وابن مالك، صاحب الألفية في النحو، وله كتاب (المصباح في المعاني والبيان والبديع) في البلاغة.

ومع هذا التمازج بين النحاة والبلاغيين، إلا أن جانبًا لا بد أن يغلب على المؤلف، أو به يذيع صيته، وينتشر مصنّفه؛ فعلى سبيل المثال، الجرجاني وهو النحوي البلاغي، وله المصنّفات في العلمين، إلا أن مؤلفاته في النحو لم تشتهر، كشهرة مؤلفاته البلاغية. ومن المصنّفات التي يمكن أن تدرج في منطقة التقاطع بين العلمين، التفاسير، ومثل: معاني القرآن للفراء، مجاز القرآن لأبي عبيدة.

وقد كان النحو علمًا لأصحابه، حتى أفردت لهم كتب التراجم، من مثل: "طبقات النحاة واللغويين"، و"مراتب النحويين". في حين كانت البلاغة تتماهى مع علوم أخرى، كالنحو واللغة والتفسير. فلا أثر لـ (طبقات البلاغيين). ولعل مرجع ذلك "أن البلاغي موسوعي المعرفة بالعلوم العربية والإسلامية وأخص بالعلوم العربية اللغوية منها: النحو

^١ انظر: مصطفى الصاوي الجويني، المعاني (علم الأسلوب)، ص ٨٧.

والصرف واللغة وبالإسلامية القرآن والحديث والفقهاء. هذا إلى نتاج الأدباء من شعر ونثر وإلى معارف عامة...^١.

الأعراف بين الحدّين

بالوقوف على تعريفي السكاكي - باعتباره أول من حدّد علم المعاني - لعلمي النحو والمعاني، يمكن رصد منطقة الأعراف بين العلمين.

علم النحو هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية^٢.

علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره^٣.

ويدخل في منطقة الأعراف بين العلمين، كل من :

الموضوع: مع اختلاف بؤرة الاهتمام لكل من العلمين فعلم النحو يعني بالتركيب، وعلم المعاني يعني بخواص التراكيب، ومع ذلك فالتركيب يقع ضمن منطقة التقاطع، فـ"التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة"^٤.

الهدف: فكلا العلمين يهدف إلى الاحتراز عن الخطأ في الكلام، وبذلك يشترك العلمان بالمعيارية، ومحاكمة الكلام وفق قوانين العلم. مع الفارق في مفهوم الصواب والخطأ بين العلمين؛ فعلم النحو يحترز به عن الخطأ في التركيب من حيث تأديته لأصل المعنى. وعلم المعاني يحترز به عن الخطأ في مطابقة الكلام لمقتضى الحال. فقد يكون الكلام صحيحاً نحوياً، ولكنه غير صحيح في مقاييس علم المعاني.

^١ مصطفى الصاوي الجريبي، المعاني (علم الأسلوب)، ص ٨٧.

^٢ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٢٥.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٤٧-٢٤٨.

^٤ المرجع السابق، ص ٢٥١.

الفصل الثالث مواضع الاتفاق والافتراق بين علم النحو وعلم المعاني

- المبحث الأول: رؤية من الخارج
 - المطلب الأول: عند المحدثين
 - المطلب الثاني: عند القدماء
- المبحث الثاني: رؤية من الداخل
 - المطلب الأول: ملامح الاتفاق
 - المطلب الثاني: ملامح الافتراق

القصل الثالث: مواضع الاتفاق والافتراق بين علم النحو وعلم المنان

المبحث الأول: اتفاق أم افتراق؟ (رؤية من الخارج)

يعرض هذا المبحث لرؤية كل من المحدثين والقدماء للعلاقة بين علمين يشكلان مستويين من مستويات النظام اللغوي. وإن كان قانون الزمان يستدعي تقديم القدماء. فإن دوافع البحث ومسبباته جاءت خلافاً لذلك القانون. فقد بدأت إشكالية العلاقة عند المحدثين، ولم تشكل على القدماء. وهي رؤية من الخارج لأنها تمثل الرؤية الكلية لهذه العلاقة، من خارج النظام، والتي صرح بها المحدثون والقدماء: اتفاق أم افتراق؟ دون الدخول في تفاصيل المنهج والأدوات التي شكلت مادة النحو العربي وعلم المعاني.

المطلب الأول: عند المحدثين

عني المحدثون بدراسة التراث، واتخذت هذه الدراسة أشكالاً مختلفة. فبعضهم ظلّ في إطار التراث، يقلب صفحاته، منكفئاً عليه، دون أن يرفع رأسه. وبعضهم انطلق من التراث، وهو يجيل بصره يمناً ويسرة، يستقصي الحكمة. وبعض هذه الدراسات، جاء من الخارج، ليحكم نظريات الغرب في التراث^١. وبذلك يمكن القول إن مقاربات المحدثين للتراث اللغوي اتخذت وجهتين: إحداهما اعتمدت اللسانيات في نقد التراث، والأخرى اعتمدت التراث في نقد التراث^٢.

ولا بد من التساؤل حول الدوافع التي شكلت أنظار المحدثين. فهي بلا شك تعين على فهم ملامح رؤيتهم.

لقد اتجهت أنظار الباحثين منذ بداية هذا القرن، إلى إعادة النظر في التراث اللغوي، لأغراض مختلفة، يمكن إجمالها في غرضين رئيسيين:

- أغراض الدرس والتعليم، وما تبعها من محاولات التيسير.
- مسابرة ركب الدراسات اللغوية الحديثة في الغرب.

^١ انظر: أحمد المتوكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، ص ٩١.

^٢ انظر: مجدوب، الموالم النحوي العربي، ص ١٣. وانظر: عطا موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص (أ).

وربما استعان البعض بالدراسات اللغوية الحديثة، في تقديم مشروع لتيسير الدرس اللغوي، على نحو محاولات جعفر دك الباب^١. وقد أدت الاستعانة بالدراسات اللغوية الغربية في بعض الأحيان، إلى إعمال المفاهيم والنظريات اللسانية في التراث النحوي، ومحاكمته وفق أحكامها. ويتضح ذلك من خلال محاولة إضفاء الطابع الوصفي على الدرس النحوي.

وضمن مقاربات المحدثين للتراث النحوي، لأغراض التعليم وتيسير الدرس، "يمثل كتاب إحياء النحو لإبراهيم مصطفى الصادر سنة ١٩٣٧ أول مقارنة نقدية شاملة للتراث النحوي. وهو لذلك منعرج أساسي في تاريخ التفكير اللغوي العربي الحديث بالنظر إلى من سبقه و... من لحقه من الباحثين الذين سيرددون الكثير من أهدافه وأقواله"^٢، ومن خلاله نادى بضم علم المعاني إلى علم النحو. فتتابعت صحاح الباحثين من بعده بين مؤيد ومعارض. وبذلك يمكن إجمال أنظار المحدثين في رأيين، حول توصيف العلاقة بين العلمين: اتفاق أم افتراق؟

- رأي مع الاتفاق التام.

- ورأي مع الافتراق التام.

فالإتفاق التام، يعني إلغاء الحدود والفواصل بين العلمين، ليكونا علمًا واحدًا. والافتراق التام، يعني حفظ الحدود والفواصل بين العلمين. وهو رأي جاء في سياق نقض الرأي الأول. وهناك من اتخذ موقفًا بين الاتفاق والافتراق، فذهب مذهب الرأي الأول، في نسبة علم المعاني في أصل نشأته إلى علم النحو، دون القول بدمجهما^٣.

اتفاق تام..

وقد تزعم هذا الرأي إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) (١٩٣٧م)، وجاء من بعده جماعة من المحدثين، ليرددوا ما جاء به، ومنهم: مهدي المخزومي، في كتابه (النحو العربي نقد وتوجيه) (١٩٦٤م)، وحسن عون، في كتابه (تطور الدرس النحوي) (١٩٧٠م)، ومحمد عيد، في كتابه (في اللغة ودراساتها) (١٩٧٤م)، وتمام حسان، في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) (١٩٧٢م)، و (الأصول) (١٩٨٢م)، وجعفر دك

^١ انظر: جعفر دك الباب، ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها.

^٢ عز الدين مجدوب، المرآة النحوي العربي، ص ١٣.

^٣ انظر: أحمد مطلوب، مناهج بلاغية. وكذلك: البلاغة عند السكاكي.

الباب، في بحثيه: (ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها) (١٩٨٠م)، و (نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، (النحوية البلاغية) والبنوية الوظيفية في النقد الأدبي) (١٩٩٣م)^١. وما زالت أصداء هذا الرأي تتابع في كتب اللغويين، ولو على سبيل الإشارة.

وربما افترق هؤلاء الباحثون في الدوافع والمقاصد، وكيفية الطرح، ولكن جمعتهم الرؤية لضرورة المزج بين علم النحو وعلم المعاني. وكثيراً مما جاءوا به معاداً من قول بعضهم البعض مكرور. وليس في ذلك إنقاص من شأنهم، إنما هو السهم الواحد الذي أتقلم، والرؤية الواحدة للتراث التي شملتهم، والنوع الواحد من الدرس اللغوي الوصفي الذي شكل رؤيتهم النقدية.

وتجنباً للإعادة والتكرار، جاء عرض المبحث تبعاً للأفكار، التي تداولها المحدثون، والتي يمكن إجمالها في بيان الإشكال والحل؛ إشكال الافتراق، ومظاهر الاتفاق لحل الافتراق.

إشكالية الافتراق..

انطلق المحدثون في دعواهم، من اعتقاد مؤداه قصور النحو على الإعراب والعامل. وأن النحو العربي في بدايته كان يعنى بالسياق والمتكلم والمخاطب. ثم انصرف المتأخرون إلى الإعراب والعامل، وبدأت النزعة المنطقية تسيطر على الدراسات النحوية، فـ"حدث الشقاق ويتحمل تبعته النحويون المتأخرون"^٢، فظهر فرع جديد في اللغة ليسـدّ النقص الناتج عن شكلية النحو وقصوره، وهذا الفرع هو (علم المعاني)، وأنه ضمّ إلى البلاغة خطأ، وحقّه أن ينسب إلى النحو^٣. و "أن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة الذي يسمى "علم المعاني" حتى أنه ليحسن ... أن يكون "علم المعاني" قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها"^٤.

والافتراق التام يعني "شكلية النحو"، و افتراق ما كان أصله من الدرس النحوي عنه، من دراسة الأحوال والأساليب. وأهم مظاهر هذه الشكلية، تتمثل في:

^١ انظر: عطا موسى، مباحث الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص ١١-٢٥.

^٢ رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص ١٤٣.

^٣ انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٩. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٢٥. مصطفى جمال الدين،

البحث النحوي عند الأصيلين، ص ٩-١٠.

^٤ تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨.

أولاً: قصوره على العامل والإعراب

ويستعين المحدثون في التدليل على "شكلية النحو" بحدّه، الذي اعتمده إبراهيم مصطفى، وتداوله الباحثون من بعده، بأنه "علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً"^١. وهو حد قاصر على الشكل، يجعل من النحو إعراباً وبناءً؛ "وفي هذا التحديد تضيق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله"^٢.

وقد أدى ذلك الفهم إلى جهل النحاة بموضوع دراستهم، ف"اقتصروا على ما شغفوا به من فكرة العمل و العامل، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكلمات في بعض، (...)، ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق"^٣.

ثانياً: التبويب وفق نظرية العامل

يمثل تبويب النحو -في نظر المحدثين- سمة شكلية، لارتباطه بالعامل، وما يحدثه من أثر. فقد انطلق النحاة في تبويبهم من فهم قاصر للنحو، محدود في "نظرية العامل". فجاءت بعض الموضوعات "مفرقة في أبواب لا يشبه بعضها بعضاً"^٤. ويمثل إبراهيم مصطفى بأسلوب النفي، إذ يرى أنه "كان جديرًا أن يدرس منفردًا لتعرف خصائصه، وتميز أنواعه وأساليبه، ولكنه درس مفترقا على أبواب الإعراب ممزقا"^٥.

^١ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١. انظر: الحدود للفاكهي، ص ٤٤، وحاشية الصبان على شرح الأشرن، ص ٢٤.

^٢ المرجع السابق، ص ١. وانظر: مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٢٦.

^٣ مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٨-٢٩.

^٤ المرجع السابق، ص ٣١٨.

^٥ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٤-٥. وانظر: مهدي المخزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٣١-٢٣٣.

رابعاً: إغفال جانب السياق في التحليل

لا يكاد يختلف الباحثون حول أهمية السياق، في الحكم على الكلام بالإفادة. ولم تكن ملاحظة السياق وأحوال المتكلم والمخاطب مغيبة في الدرس النحوي، لا سيما في بداياته، إلا أن إهمالها عند المتأخرين، وتبعثرها في ثنايا الدرس، أدى - في نظر المحدثين - إلى "فصل دراسة (النحو) عن دراسة (المعاني) وذهاب كل فريق من الدارسين بشطر من شطري الدراسة الواحدة، وفي ظهور تعبيرات ومصطلحات مصطنعة لتقسم دراسة واحدة لها موضوع واحد هو الجملة"^١. واهتمام النحاة بالتحليل، صرفهم عن النظر في السياق، ودوره في تحديد المعنى^٢.

مظاهر الاتفاق..

وبعد عرض الإشكالية الناجمة عن افتراق العلمين، يأتي الحل بالاتفاق، ومزج العلمين. وأهم مظاهر هذا الاتفاق، والذي يشكل مطلب المحدثين لإصلاح الدرس النحوي، والخروج به من إشكاليته المتمثلة في شكليته، تتمثل في:

أولاً: توسيع دائرة الدرس اللغوي

للخروج به من ضيق الإعراب، إلى سعة النظام، والذي يتمثل في "قانون تأليف الكلام، ... وما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها"^٣.

وجاءت دعوة جعفر دك الباب لتوسيع دائرة الدرس اللغوي، من "منطلق بنيوي وظيفي"، لتشمل جميع مستويات النظام، مكونة "علم قواعد العربية". وترتبط دعوته بأغراض التعليم وتيسير الدرس اللغوي. وهو يرى بـ"أننا قد دخلنا عصور الانحطاط في مجال العلوم اللغوية حين فصلنا علوم البلاغة عن صرف العربية ونحوها... وأننا لن نخرج من عصور الانحطاط في فهمنا لتراثنا اللغوي... ولن نخرج من عصور الانحطاط في مجال العلوم اللغوية إلا بإعادة توحيد صرف العربية ونحوها ومعانيها في علم واحد

^١ مهدي المحزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٢٦. انظر: رحاء عيد، فلسفة البلاغة، ص ١٤٢.

^٢ ممام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧.

^٣ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١.

هو "علم قواعد اللغة العربية" سيؤدي حتماً إلى تسهيل قواعد اللغة العربية الفصحى لأبناء الأمة العربية^١.

ثانياً: تبويب النحو باعتماد المعنى

وقد ارتأى المحدثون تبويب النحو وفق "المعنى"، والاشتراك في "الوظيفة اللغوية"^٢. وجمع ما جاء من الأدوات مفرقاً في أبواب النحو، حسب المعنى، دون النظر إلى اشتراكها في العمل.

ثالثاً: الاهتمام بالجملة

يرى تمام حسان أن الجملة تمثل المشترك بين علم النحو وعلم المعاني، إلا أن "النحو يبدأ بالمفردات وينتهي إلى الجملة الواحدة"، على حين يبدأ علم المعاني بالجملة الواحدة وقد يتخطاها إلى علاقاتها بالجملة الأخرى في السياق الذي هي فيه، حقا إن بعض المباحث قد تكون مشتركة بين العلمين، فإذا حدث هذا الاشتراك في بعض الحالات، فلين علم المعاني يعد في هذه الحالات عالية على علم النحو^٣. إلا أن بحث أصحاب المعاني في الجملة -في نظرهم- "قد وصل فعلا إلى هدف النحو الذي ضيعه النحاة"^٤. وقد حظيت الجملة "بعناية رجال البلاغة أكثر من رجال النحو، ذلك لأنها تمثل موضوع البلاغة الأساسي. فالبلاغة عندهم لا تجري إلا في المركب من الألفاظ. ومن ثم فقد تناولها هؤلاء بالدراسة من حيث التقديم والتأخير، والذكر والحذف، والفصل والوصل"^٥.

رابعاً: اعتماد السياق وعناصره في التحليل

لا يكاد يختلف المحدثون حول اعتناء الأوائل بالسياق في التحليل النحوي، ولكنه مطلبٌ ضيعة المتأخرون، باستغراقهم في العمل والإعراب. ويعتد إبراهيم مصطفى في هذا الجانب، بمؤلفين، يمثلان نموذج التأليف النحوي، السذي يعنى بالسياق وأحوال المخاطب والمتكلم، وهما:

^١ جعفر دك الباب، ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها، ص ٣٠.

^٢ انظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٤-٥. مهدي المحزومي، النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٣١٨.

^٣ تمام حسان، الأصول، ص ٣٤١.

^٤ مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص ١٣.

^٥ فؤاد حنا ترزوي، في أصول اللغة والنحو، ص ٢٠٠.

• مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى

إذ يعدّه إبراهيم مصطفى مسلماً "في درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد العربية". كما يعدّه "باباً من النحو جديراً أن يفتح، وخطوة في درس العربية حرية أن تتبع الخطة الأولى في الكشف عن علل الإعراب"^١. ويرى أن النحاة والناس قد انشغلوا عنه، لفتنتهم وانشغالهم بسببويه.

• دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني

وأما كتاب الجرجاني، (دلائل الإعجاز)، فيعدّه إبراهيم مصطفى "طريقاً جديداً للبحث النحوي، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب"^٢. ويرى أن انصراف الناس عنه، مرجعه أمران^٣:
الأول: عام يتصل بأحوال العلم في القرن الخامس الهجري، وغلبة التقليد على الإبداع.

الثاني: خاص يتعلق بطبيعة مذهب الجرجاني، واعتماد الذوق والحس اللغوي في زنة الأساليب ودرك خصائصها.

افتراق تام..

وقد ظهر هذا الاتجاه في سياق الردّ على الاتجاه السابق، ونقد آرائه. كما فعل: محمد عرفة، في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)، وقد ألفه ردّاً على إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو). ومن أصحاب هذا الاتجاه: محمد الخضر حسين في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها)، وعبد الفتاح لاشين في كتابه (التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، عند عبد القاهر الجرجاني). إضافة إلى بعض الباحثين الذين عمدوا إلى درس التراث وفق مقتضيات الدرس اللساني المعاصر، وإعادة النظر في نظرية النحو العربي ونقد آراء المحدثين حول التراث، من أمثال عز الدين مجدوب في كتابه (المنوال النحوي العربي) (١٩٩٨م).

^١ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١١.

^٢ المرجع السابق، ص ١٦-١٨.

^٣ المرجع السابق، ص ١٩-٢٠ (بتصرف).

وقد تصدى هؤلاء للرد على الفريق السابق في دعواهم، ونقض آرائهم حول "شكلية النحو"، ومظاهرها التي دعتهم إلى القول بالاتفاق التام، وضرورة مزج العلمين. ويمكن إجمال ردودهم على نحو إجمال دعاوى الفريق السابق:

• النحو ليس إعراباً وعملاً فحسب

الدرس النحوي - في نظر هؤلاء - ليس قاصراً على الإعراب والعامل، وليس درساً في القواعد، وبالتالي فهو ليس بحاجة لأن يمزج مع علم المعاني، لتوسيع دائرة بحثه؛ فالـم يقصر النحاة النحو على أواخر الكلمات وتعرف أحكامها، بل بحثوا في أحكام تأليف الكلام من نحو التقديم والتأخير، والذكر والحذف واتصال بعض الكلم ببعض وانفصاله منه، ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من البحث في التراكم من هذه الناحية ...^١

• التبويب النحوي

عاب إبراهيم مصطفى على النحاة تأليفهم بين الأدوات وفق تشابهها في العمل، دون المعنى. وقد ذهب محمد عرفة في معرض الردّ عليه، "أن الأشياء قد تتشابه في معانٍ مختلفة، وقد يشبه هذا ذلك من وجه، ولا يشبهه من وجه آخر، في حين أنه يشبه ثالثاً من هذا الوجه الأخير، فالمؤلفون الذي شأنهم التصنيف، وضم الشيء إلى ما يشاكله، وجمع الأفراد المختلفة تحت أنواعها، ربما اختاروا نوعاً من التشابه في جمع الشبيه إلى شبيهه، وضموا ما كانت فيه هذه التشابهة بعضه إلى بعض، غير غافلين عن ذكر المشابهات الأخرى، وتوضيحها عند ذكرها، وإنما يفعلون ذلك لغرض من الأغراض ترجح عندهم"^٢. فالمادة اللغوية موضوع الدرس واحدة، والخلاف بين تبويب النحاة وأصحاب علم المعاني، إنما هو خلاف في "زاوية النظر وطريقة العمل ومدى الاختيار"^٣.

وعلم النحو "إنما يبحث عن الألفاظ باعتبار هيأتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية، فنظره يتوجه إلى الأحوال التي تعرض للألفاظ عند تأليفها، وهذا لا يستدعي أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له، في

^١ محمد الحضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص ١٨٥.

^٢ محمد عرفة، النحو والنحاة، ص ٣٥.

^٣ محمد الهادي الطرابلسي، إطار التطبيق في الأسلوبية العربية، ص ٢٧٦.

بحث، إلا أن تشترك بعد ذلك في وجه من الوجوه التي يتناولها موضوع علم النحو، هي الأحوال التي تعرض للألفاظ من حيث التركيب وتأدية المعاني الأصلية^١.

• الجملة والدرس النحوي

يبحث علم النحو في أحوال الجمل والمفردات من حيث وقوعها في التركيب، "ولم يقصر النحاة بحثهم في ... الجمل على جهة الإعراب، بل بحثوا عن أحكامها من جهات أخرى، ككونها خبرية أو إنشائية اسمية أو فعلية، مقيدة بنوع خاص من الألفاظ أو من جهة وجوب الحذف أو امتناعه أو جوازه"^٢.
وإنما تقوم "نظرية النحو العربي على فكرة العامل معتمدة الجملة وحدة للتحليل والإسناد أصلاً له، والإعراب دليلاً عليه"^٣.

• السياق والتحليل النحوي

تتبع النحاة "إلى دور السياق في فهم النص اللغوي والتعامل معه ... ومن ثم انطلقت تحليلاتهم للنص من خلال تصوير الموقف الذي أطلق فيه النص أو ارتجل فيه"^٤.
وقد كان سيويه "يفزع إلى "السياق" والملابسات الخارجية وعناصر "المقام" ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلباً للاطراد المحكم"^٥. فالسياق ضابط من ضوابط التحليل، التي عمد إليها النحاة، في تفسير الظاهرة اللغوية، وإن لم يكن دائم الحضور في تحليلاتهم، إلا بما تقتضيه طبيعة المادة المدروسة.

لماذا الافتراق؟

أما مستندهم في ما ذهبوا إليه من الافتراق التام بين علم النحو وعلم المعاني، فيمكن إجماله فيما يلي:

^١ محمد الحضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص ١٩١-١٩٢.

^٢ المرجع السابق، ص ١٨٦-١٨٧.

^٣ لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ١٨١.

^٤ صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاً، ص ٢١٣.

^٥ نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨٨.

- اختلاف الأغراض والموضوعات: ذلك أن دراسة الكلام، تتطلب النظر فيه من جهتين^١:

(الأولى) جهة صحة تأليف الكلام، على غرار كلام العرب، بليغاً أو غير بليغ، وذلك اهتمام النحوي.

(الثانية) جهة أخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف، وهي التي يبحث عنها علماء البلاغة.

ومهما تشابكت موضوعات العلمين وتداخلت، يبقى "علم البيان [أي البلاغة] موضوعاته، ولعلم النحو اختصاصاته..."^٢. ثم إن "لبعض مباحث المعاني أغراضاً خاصة ونكتاً بلاغية لا يتسع لها درس النحوي، يضاف إلى ذلك أن البحث النحوي سيتسع اتساعاً كبيراً عند إدخال جميع مباحث علم المعاني فيه ولا سيما ما يتعلق بالنكت البلاغية والمعاني الإضافية التي نحسها في التعبير إلى جانب الصحة النحوية أو اللغوية والصرفية"^٣. وذلك الاتساع يتناقض مع الأهداف التعليمية التي تزامنت مع دعوة إبراهيم مصطفى، ورغبته في تيسير النحو.

وينقض محمد الخضر حسين ما ذهب إليه المخزومي من كون "الجملة الصحيحة نحويًا ولغويًا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني"^٤؛ لاختلاف مفهوم الصحة والفصاحة. "فشرط مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومراعاة حال المخاطبين، هو شرط في البلاغة فقط، وليس شرطاً في صحة العبارة في النحو"^٥.

- البحث العلمي يقتضي الفصل بين العلمين: إذ أن الفصل بين العلمين "أقرب إلى تنظيم العلوم، ووضع مسائلها في نظام محكم من التناسب يمنع المزج والاختلاط"^٦. كما أنه مكنّ النحاة "من حصر مجال دراستهم، وجمع معطيات متجانسة حسب وجهة نظر محدّدة"^٧.

^١ عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر المرعاني، ص ٢٣٦.

^٢ أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ص ٢٩٠.

^٣ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٢٢٦.

^٤ عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر المرعاني، ص ٢٤٤.

^٥ المرجع السابق، ص ٢٣٧.

^٦ عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٩.

وفي استقلال مباحث الصرف عن مباحث النحو، مثل على ذلك، ولا منكر لهذا الاستقلال، رغم تداخل وتشابه مباحثهما^١. ثم إن تكامل النظام اللغوي لا ينقض استقلال مستوياته، "فهناك نحو ولغة وصرف ومعان وبيان، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه"^٢.

- اختلاف منظور كل من العلمين للتركيب، والمعنى: فـ"التركيب النحوي له معنى أول يدل على ظاهر الوضع اللغوي، وله معنى ثان، ودلالة إضافية تتبع المعنى الأول، وهذا المعنى الثاني، وتلك الدلالة الإضافية هي المقصد والهدف في البلاغة"^٣. واهتمام النحاة بالتركيب مقدم على المعنى، ويأتي اهتمامهم بالمعنى من حيث يشكّل ضابطاً من ضوابط التحليل، تتعاور مع ضوابط أخرى بما يفي وحاجة التحليل. أما اهتمام البلاغي بالتركيب فيأتي بما يفي بحاجة السياقات والأحوال المختلفة. فكانها عملية عكسية؛ يبدأ النحوي بالتركيب، ثم يستقصي المعنى كأداة من أدوات التحليل، ويبدأ البلاغي بالمعنى، مستقصياً التراكيب الملائمة.

^١ عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، ص ٢٣٧. (بتصرف)

^٢ محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص ١٩١-١٩٢.

^٣ عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني، ص ٤.

الخلاصة:

يمكن القول إن مرجع الخلاف بين الفريقين من المحدثين، وبين المحدثين والقدماء، والذي أشكل في تبين الأعراف بين علمي النحو والمعاني، خلاف في زاوية النظر، واختلاف في المفاهيم، ويمكن الوقوف على بعض هذه الإشكالات، فيما يلي:

- مفهوم النظام اللغوي، والعلاقى بين مستوياته بين التعدد والتوحد.

لاشك أن مفهوم النظام اللغوي، مفهوم حديث، مرتبط بعلم اللسانيات، إلا أنه كان مُدْرَكًا بصورة من الصور عند القدماء. يتضح ذلك في حديثهم عن علوم العربية، والتفريق بينها من خلال تحديد موضوع كل علم. وبيان مواضع الاتفاق والافتراق، لتبين مواضع الأعراف بين مستويات النظام اللغوي. وإذا كان ينظر إلى هذا النظام في علم اللغة الحديث، على أنه "نظام كلي" يتكون من أنظمة جزئية متداخلة يرتبط بعضها ببعض بعلاقات مُحْكَمَة، والفصل بين هذه الأنظمة لا يتم إلا نظرياً لغايات البحث والدراسة^١، فقد تباينت النظرة إلى هذا النظام عند القدماء من خلال "مفهوم النحو". فحينما كانت تمثل مستوى من مستويات النظام، وهو المستوى التركيبي. ويظهر ذلك بجلاء عند المتأخرين من النحاة. في حين كان يمثل "مفهوم النحو"، ذلك التمازج بين مستويات النظام، لاسيما عند الخليل وسيبويه^٢.

أما دعوات المحدثين للتيسير والتجديد في اللغة، فقد "خصت جانباً واحداً من درس العربية باهتمامها، وهو النحو، لا بالمفهوم الشامل الذي كان عليه في القرن الثاني للهجرة، كما يمثل كتاب سيبويه. وإنما بمفهوم أضيق يقتصر على قواعد الصرف والتركيب، دون الأصوات أو الدلالة"^٣.

وقد تباين نقد المحدثين للنحاة في تحديدهم موضوع علم النحو، "إمّا بتضييق دراستهم تضييقاً مخلاً أدى بهم إلى إغفال الظواهر الحقيقية التي ينبغي أن يدرسوها. وإمّا بتوسيع مجال بحثهم توسيعاً أبعدهم عن التجريد الذي يقتضيه البحث العلمي"^٤. وممن أخذ

^١ لطيفة النحر، مِرْة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ١٧. انظر: مام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٧-٣٨.

^٢ انظر: حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البيوي، ص ٢٣.

^٣ المرجع السابق، ص ٤٩.

^٤ عز الدين محمود، السؤال الحوي العربي، ص ١١٩.

على النحاة تضييقهم لمفهوم النحو: إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي، وتامام حسان... وممن وسمهم بالتوسيع، وعدّ ذلك مأخذًا: عبد الرحمن أيوب.

- منزلة المعنى في توصيف الظاهرة اللغوية.

فاعتماد المعنى في التحليل، يمثل نقطة خلاف بين مناهج الدرس اللغوي في القديم والحديث. ولا يختلف اثنان حول أهمية المعنى، إنما الخلاف، في مدى إمكانية توظيف المعنى في درس الظاهرة اللغوية. وهذا الخلاف "مرهون باختلاف الغاية أو الهدف الذي تسعى الدراسة اللغوية لتحقيقه والوصول إليه"^١.

فقد استبعده بلومفيد، لأنه غير قابل للملاحظة والقياس، فلا يمكن وصفه وصفًا علميًا دقيقًا، لذلك عدّه أضعف نقطة في الدراسة اللغوية^٢. وكذلك شأن هيلمسليف؛ إذ يرى أنه لا يمكن الوصول للمعنى إلا من خلال تشكّل ما وبدون ذلك لا يكون له وجود علمي. ولهذا السبب يستحيل اتخاذ المعنى أساسًا للوصف اللغوي سواء في ذلك معنى المضمون أو معنى التعبير^٣.

في حين ذهب الوظيفيون وأصحاب المدرسة السياقية، إلى صعوبة الفصل بين المعنى والنظام اللغوي. وقد أهمله تشومسكي في بداية تنظيره، فلم يعدّه عنصرًا أساسيًا، ثم التفت إليه فيما بعد، وعدّه مكونًا من مكونات النحو، إضافة إلى المكون التركيبي، والمكون الفونولوجي^٤.

وقد زواج النحاة العرب بين المبنى والمعنى في توصيف الظاهرة اللغوية، فيعد ابن هشام من (الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها)^٥:

- أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى.

- أن يراعي المعرب معنى صحيحًا ولا ينظر في صحته في الصناعة.

والمعنى ليس واحدًا، بل هو أنواع؛ "منها المعنى الحقيقي، أي ما وُضِعَ اللفظُ بإزائه أصالةً، وهو ما يتكفّل به (علم المعجم). ومنها المعنى الاستعمالي الذي تجاوزت اللغة فيه ذلك المعنى الأصلي فاستعملت اللفظ في غيره، على سبيل المجاز أو الكناية، وهذا ما يتكفّل به (علم البيان).

^١ لطيفة النحّار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ١٧.

^٢ انظر: لطيفة النحّار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٣٨. وانظر: نايف حرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٣٢١.

^٣ عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي، ص ١٠٧. (بتصرف)

^٤ انظر: لطيفة النحّار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٤٠-٥٣.

^٥ انظر: ابن هشام، معني اللبيب، ص ٦٨٤-٦٩٨.

ومنها المعنى الوظيفي وهو:

ما تؤديه الكلمة -بما لها من معنى حقيقي أو استعمالى- في أثناء تركيبها مع غيرها من (وظيفة) من أجلها استخدمت في هذا التركيب، هي كونها (حدثاً صادراً عن ذات) أو (فاعلاً) صدر عنه الحدث، أو (مفعولاً) وقع عليه الحدث، أو (تمييزاً) لمبهم قبلها، أو (استثناءً) من حكم سابق، أو (شرطاً) لحكم لاحق، أو غير ذلك من معانٍ وظيفية لا تفهم إلا عند التركيب، والعلم الذي يتكفل بهذه المعاني التي سميت بالمعاني النحوية هو (علم النحو)^١.

وتوزيع المعنى بين هذه العلوم، لا يعني الفصل التام، ففي كثير من الأحيان لا يمكن تبيين المعنى الوظيفي، دون معرفة المعنى المعجمي؛ إذ سئل أحد النحاة عن إعراب "كلالة" من قوله تعالى {وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة} (النساء ١٢:٤)، فقال أخبروني ما الكلالة؟...^٢.

- بين مقتضيات التعليم، والتنظير

ارتبطت دعاوى المحدثين بفكرة مؤداها أن "الهدف النهائي من الدراسة اللغوية هو الجانب التطبيقي وحده، أي ما يترتب على هذه الدراسة من آثار تعليمية لا علمية تظهر فائدتها في القراءة والكتابة والكلام"^٣.

فلم يفرق المحدثون بين الهدف التنظيري للغة، والهدف التعليمي. ربما لم يتقصد النحاة العرب التنظير، ولكن وجدت ملامح نظرية في كتاباتهم. وقد تفاوتت كتاباتهم بحسب المقاصد؛ فهناك كتب الأصول، نحو الخصائص لابن جني، والأصول في النحو لابن السراج، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، وهناك المختصرات والشروح، وحتى الشروح تفاوتت في حجمها ومادتها، وربما ألفت بعض الكتب للطالب، نحو: لمع الأدلة لابن جني، وأسرار العربية لابن الأنباري، وشروح الألفية، مثل: أوضح المسالك لابن هشام، وشرح ابن عقيل، وقطر الندى وبل الصدى، وشذور الذهب... وهناك الشروح الأكثر تفصيلاً مثل: شرح المفصل لابن يعيش.

في حين أراد بعض المحدثين أن يأتي التأليف النحوي على طريقة واحدة، ومرجع ذلك عدم التمييز "بين مقتضيات البحوث النظرية والبحوث التطبيقية وهما وجهتان من

^١ مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص ٩.

^٢ ابن هشام، معني اللبيب، ص ٦٨٥.

^٣ حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البيوي، ص ٧٠.

البحث مختلفان متباينتان على الرغم مما يبدو في الظاهر من تمازج بينهما. وأهم ما ينبغي توضيحه أن الباحث عندما يدرس ظاهرة ما دراسة نظرية خالصة، يجتهد في إيجاد الفرضيات الملائمة لتفسير تلك الظاهرة دون ربط مسبق على مستوى الممارسة العلمية بين هذه الفرضيات وبين التطبيقات العملية التي يمكن أن تنشأ عنها... ومعنى ذلك أن البحوث التطبيقية تنطلق من حيث تنتهي البحوث النظرية ولا تتدخل غاياتها وهواجسها ضمن صياغة البحوث النظرية وترتيب استدلالاتها ونسق حججها.

وقد بدا ... هذا الخلط بين البحوث النظرية والتطبيقية في اتخاذ إبراهيم مصطفى تبرم الناشئة بالنحو وصعوبة تدريس العربية حجة على فساد لازم في النحو العربي أو عيب ضروري فيه^١.

وربما أصاب إبراهيم مصطفى ومن سار على هديه، في جانب مما ذهبوا إليه، فـ "الصعوبات الملاحظة في تدريس لسان ما يمكن أن تكون قرينة من القرائن أو مؤشرا خاما يشير إلى أن القواعد النحوية المعتمدة ليست لائقة ولا كافية بوصف ذلك اللسان ولكن هذه الصعوبات ليست دليلا علميا في حد ذاتها على عدم كفاية ذلك النحو المعتمد"^٢.

والمساواة بين المجال النظري والمجال التطبيقي، تؤدي إلى المساواة بين مقتضيات البحث، ومقتضيات التدريس، "ولما كانت السهولة والبساطة من لوازم عملية التدريس وأوليات صناعة التعليم خاصة في المراحل الأولى من التعليم تحولت هذه الخاصة مقياسا يعتمد لتقييم التراث النحوي وسيصبح كل سؤال لا يفيد مباشرة في تعليم العربية ترفا لا فائدة منه ويضحي التعمق عيبا مضرا ينبغي تجنبه"^٣.

^١ عز الدين مجدوب، التراث النحوي العربي، ص ١٤.

^٢ المرجع السابق، ص ١٥.

^٣ المرجع السابق، ص ١٥-١٦.

المطلب الثاني: عند القدماء

أدرك القدماء إشكالية الأعراف بين العلمين، غير أن أحدهم لم يفكر في دمج العلمين، إلا ما استدل به إبراهيم مصطفى ومن تبعه من ظاهر كلام الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" - كما سيأتي بيانه-.

فالعلاقة بين العلمين في نظر القدماء تمثل افتراقاً تاماً، مع الانسجام التام؛ حيث يشكل أحدهما تنمة للآخر، كما يتضح ذلك من إحالات السكاكي في بعض المسائل النحوية إلى مباحث علم المعاني، وتذكيره في بعض مسائل علم المعاني بأصولها النحوية. وما يلفت الانتباه عند قراءة إشارات القدماء حول العلاقة بين العلمين، اجتهادهم في التماس منطقة الأعراف بين النحو و المعاني، وإحالتها إلى افتراق تام، وإصرارهم على وضع الحدود، وبيان الفروق. ويتساءل المرء فيما إذا كانت إشكالية العلاقة بين العلمين قد وجدت عند القدماء؟ وهل ظهر في القديم من دعا إلى دمج العلمين؛ لياتيه الرد جازماً بالرفض؟!!

لا يمكن إثبات ذلك، فليس هناك من دلائل حول أي دعاوى من هذا القبيل. إنما هي على الأرجح، أصوات انطلقت في قاعات الدرس تتساءل عن ذلك التشابه بين مباحث العلمين، وحدودهما.. فجاءت ردود المعلمين جاهدة في كشف الأستار وتبصرة الأفهام. كما أنها بدايات التعميد لأي علم، تتطلب مزيداً من التحديد والتأطير، وبيان المشتبه من المختلف.

وأمر آخر قد يستوقف المرء عند محاولة استجلاء هذه العلاقة الملبسة؛ هو أن تلك المحاولات والاجتهادات في بيان مواضع الاتفاق والافتراق بين العلمين، اقتصر على البلاغيين دون النحاة، وإن كان بعض البلاغيين في أصلهم من النحاة أمثال الجرجاني، وهي بعبارة أخرى ظهرت في كتب البلاغة دون كتب النحو، ولعل مرجع ذلك، أسبقية التأليف النحوي على التأليف البلاغي، وقدم جذور النحو وعمقها الزملي مقارنةً بالبلاغة، فتشابه مباحثهما، قد يجعل من البلاغة عالية على النحو. ومن هنا جاءت اجتهادات البلاغيين في إثبات استقلالية علمهم.

ويمثل هذا المطلب رؤية من الخارج، لتعالق علمين، يمثلان مستويين من مستويات النظام اللغوي. ومن المعجب حقاً تلك الرؤية الواعية المذركة لدى القدماء،

لمناطق الأعراف بين علوم العربية المتعددة، والتي تشكل مستويات النظام اللغوي المتوحد.

ولعله من الصعب الإلمام بكل كتابات البلاغيين، لاتساع موضوع البحث باتساع دائرة العلمين [النحو والبلاغة]، ولكن القصد عرض أفكار لا أعلام، للوقوف على رصدهم لمناطق الحدود بين العلمين، تبعاً للتسلسل الزمني بدءاً بالجرجاني (ت: ٤٧٤هـ)، وانتهاءً بالسبكي (ت: ٧٧٣هـ).

وقد فارق منهج كتابة هذا المطلب سابقه، وذلك بغية رصد الصيرورة في الرؤية لهذه العلاقة، منذ بداية تشكل علم المعاني على يد الجرجاني، وانتهاءً بأحد شراح التلخيص وهو السبكي، والذي يمثل أحد رجالات مرحلة اكتمال البلاغة.

عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧٤هـ)

وإن جاز اعتبار الجرجاني المؤسس الفعلي لعلم المعاني، وصاحب أول مؤلف خاص بالمعاني، والتمثل في كتابه "دلائل الإعجاز"؛ فيمكن القول إن إشكالية الأعراف، بدأت من "دلائل الإعجاز". وهو المتكأ الذي اتكأ عليه إبراهيم مصطفى في دعواه باعتماد "دلائل الإعجاز"، "طريقاً جديداً للبحث النحوي، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب"^١. وحقاً لإبراهيم مصطفى ومن سواه، أن يشكل عليهم موقع كتاب "دلائل الإعجاز" بين دوائر اللغة. إذ يتساءل المرء عن قصدية الجرجاني، هل قصد أن يؤلف في النحو، أم في البلاغة، أم قصد دمجهما؟ وهل نظرية النظم تمثل النحو أم البلاغة، أم تمثل انتسلاف النظامين؟ ولاشك أن كل فريق من المحدثين، ممن قال بالاتفاق أو الافتراق، تخسير من كلام الجرجاني ما يؤكد رأيه. إذ لا يتسنى للباحث دائماً أن يتجرد من ذاته ومن أي فكر مسبق يوجه رؤيته^٢.

فأول ما يطالع القارئ في مقدمة "الدلائل" قول الجرجاني: "هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة"^٣. فهل يعني ذلك أن الجرجاني كان يقصد أن يقدم مؤلفاً نحويًا؟

^١ إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٦-١٨.

^٢ انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة.

^٣ الجرجان، دلائل الإعجاز، ص ٣-٤.

فيأتي الرد في صفحات لاحقة، في وصف مباحث الكتاب: "وإنه على الجملة بحيث ينتقي لك من علم الإعراب خالصه ولبه"^١.

إذا فهو بحث انتقائي في النحو، ينتقي منه ما يخدم أغراض البلاغة. وكان الجرجاني لم يعرض إلا لما له فضل تعلق بالبلاغة. يتضح ذلك على سبيل المثال، في عرضه للحال، تحت عنوان "فروق في الحال لها فضل تعلق بالبلاغة"، يقول: "اعلم أن أول فرق في الحال أنها تجيء مفردا وجملة، والقصد هاهنا إلى الجملة"^٢.

ولعل مفهوم "النظم" عند الجرجاني، هو الذي عول عليه المحدثون في دعواهم، ويتمثل في قول الجرجاني: "أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو" وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها.

(.....)، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ، إلى "النظم"، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه"^٣.

و في موضع آخر يبين الجرجاني عن مفهوم الصواب الذي هو موضع اهتمامه، والذي يستقصيه في كتابه؛ حيث يعرض الجرجاني لنوع من الكلام فضله في معناه لا في نظمه^٤، وهو نوع من الكلام قد سلم من الخطأ، غير أنه ليس الصواب المقصود، والذي يهدف الجرجاني إلى استجلانه.

"لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان، والتحرز من اللحن وزيف الإعراب، فنعتد بمثل هذا الصواب. وإنما نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة، ودقائق يوصل إليها بتأقّب الفهم، فليس درك صواب دركاً فيما نحن فيه حتى يشرف موضعه، ويصعب الوصول إليه

^١ الجرجان، دلائل الإعجاز، ص ٤٢.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٠٢.

^٣ المرجع السابق، ص ٨١-٨٣.

^٤ المرجع السابق، ص ٩٨.

وكذلك لا يكون ترك خطأ تركاً حتى يحتاج في التحفظ منه إلى لطف نظر، وفضل رؤية، وقوة ذهن، وشدة تيقظ^١.

فهدف الجرجاني، يتعدى السلامة من اللحن، والصحة في الإعراب، مما يهدف إليه النحوي.. وهو يعنى بنوع من الكلام ذي مزية. ومزية الكلام في تعدد وجوه الصواب فيه، فيكون للمتكلم، فضل الاختيار بين هذه الوجوه بما يتلاءم مع سياق الحال. فليس الكلام على إطلاقه هو موضوع درس الجرجاني بوصفه بلاغياً.

"واعلم أنه إذا كان بينا في الشيء أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب، إلى فكر وروية فلا مزية. وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر، ثم رأيت النفس تنبؤ عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذي جاء عليه حسناً وقبولاً يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني"^٢.

* * *

السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت: ٦٢٦هـ)

وإذا كان كلام الجرجاني أقرب إلى التلميح منه إلى التصريح، متعدد الأوجه، ويحتمل التأويل، فيتأوله الباحثون، كل حسب وجهته وأغراضه؛ فإن السكاكي أقرب إلى التصريح منه إلى التلميح؛ في شأن العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني.

وإذا كان الجرجاني قد مهد للفصل بين علم المعاني وعلم البيان، بأن خص كل علم بمؤلف، دون أن يسمي العلمين، فإن السكاكي، اجتهد في وضع الحدود، وبيان الفروق، في كتابه (مفتاح العلوم)، يقول في مقدمته:

"وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيت لا بد منه، وهي عدة أنواع متأخذة، فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان"^٣.

ويتبين من مقدمة السكاكي، وحدة المادة اللغوية، مع تعدد أوجهها، ووحدة النظام اللغوي مع تعدد مستوياته.. والعلاقة بين مستويات النظام اللغوي، علاقة تكاملية، فعلم

^١ الجرحان، دلائل الإعجاز، ص ٩٨.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٨٦.

^٣ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٣٧.

يمثل تنمة علم سابق، وعلم يمثل تمهيداً لعلم لاحق.. فهي علوم "متأخذة". ورغم ذلك التأخذ والتشابك، فحدود كل علم بيّنة واضحة في ذهن السكاكي:

"فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد، والنحو بالعكس من ذلك، كما ستقف عليه، وأنت تعلم أن المفرد متقدم على أن يؤلف، وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف، لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجه وضعا لنؤثر ترتبا استحقته طبعاً..."^١.

ولما كان تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان، استوجب ذلك تقديم البحث في علم النحو. ويكاد البحث في النحو والمعاني، عند السكاكي، يشبه رسم خريطة جغرافية، حيث تتشابه تضاريس العلمين وتتماثل أحياناً حد التناطبق، فتظهر إحالات السكاكي لرسم الحدود، وبيان الفروق، أشبه بمفتاح الخريطة. مما يوحي بوضوح الرؤية في ذهن السكاكي لمناطق العلمين. وإن تماثلت المادة اللغوية [موضوع الدرس]، اختلف نصيب كل علم منها. فما كان من شأن النحو رده إلى النحو، وما كان من شأن المعاني رده إلى المعاني.

وكان السكاكي بإحالاته حريص على القول: "هنا تنتهي غاية النحوي، وتظهر غاية البلاغي". وعلى سبيل المثال لا الحصر، هذه بعض الإحالات:

- "وجه ترك القصة في نحو اللتيا والتي يأتيك في علم المعاني إن شاء الله"^٢.
- "... وقد كان شيخنا الإمام الحاتمي، رحمه الله، يجوز في هذه السلام كونها للعهد، وتحقيق القول فيه وظيفة بيانية نذكره في علم المعاني"^٣.
- "... فلرعاية أن تناسب الجملة المعطوفة المعطوف عليها لعدم انقطاعها عنها، بخلاف ما لو قيل: لقيت زيدا، وأما عمرو، فقد مرتت به، وإذا عمرو يكرمه فلان، فإما وإذا المفاجأة يقطعان الكلام، وعلى الوجه كلام من حيث علم المعاني لتفاوت الجملتين الفعلية والاسمية تجدداً أو عدم تجدد..."^٤.

^١ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٤٠. ويذهب العلوي إلى أن علم الإعراب، وعلم البلاغة يختصان بالركبات، وعلم اللغة والتصريف، يختصان بالمفردات. انظر: العلوي، الطراز، ص ٨٨.

^٢ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٣١.

^٣ المرجع السابق، ص ١٤٣.

^٤ المرجع السابق، ص ١٤٨-١٤٩.

- "ومن شأن الحال إذا كانت جملة اسمية أن تكون مع الواو عند الأكثر، وإذا كانت فعلية والفعل مثبت ماضيا أو مضارعا أن يكون بدون الواو.
وأما في المنفي، فقد جاء الأمران، ويلزم الماضي قد، ظاهرة أو مقدرة، وفي هذا الباب كلام يأتيك في علم المعاني..."^١

- "... وقوله تعالى: {ربما يود}. [مؤول] يطلعك على ذلك علم المعاني..."^٢
- "فالهزمة للاستفهام، ويتفرع منه معان بحسب المواقع، وقرائن الأحوال، كالأمر في نحو: {أسلمتم}.

والاستبطاء في نحو: {ألم يأن للذين آمنوا}.

والتنبيه في نحو: {ألم يجدك يتيما}.

{أو التحضيض} في نحو: {ألا تقاتلون قوماً}.

والتوبيخ في نحو: {أ كذبتنم بآياتي}.

والوعيد في: {ألم نهلك الأولين. ثم نتبعهم الآخرين}.

والتقرير في نحو: {أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً}.

والتسوية في نحو: {أ أنذرتهم أم لم تنذرهم}.

والتعجب في نحو: {ألم تر إلى ربك كيف مدّ الظلّ}، وما شاكل ذلك، وسيطلعك

على أمثال هذه المعاني علم المعاني، بإذن الله تعالى"^٣.

- [أسماء الشرط] "وبسط الكلام في معاني هذه الأسماء موضعه علم المعاني"^٤.

وكذلك شأن السكاكي في مباحث علم المعاني، إذ لا يفتأ يذكر بالأصول النحوية

لها^٥.

ويفرق السكاكي بين الدلالات الوضعية وما جاوزها. فعند دلالة الوضع يظهر

أصل المعنى، وهو غاية النحوي، وما جاوزه، مما يسميه الجرجاني (معنى المعنى)^٦، كان

غاية البلاغي. وليس من شأن البلاغي أن يقف عند أصل المعنى، ليتبين مواقع الخطأ فيه.

^١ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٤٩.

^٢ المرجع السابق، ص ١٥٩.

^٣ المرجع السابق، ص ١٧٨-١٧٩.

^٤ المرجع السابق، ص ٢١٣.

^٥ انظر على ميل المثال لا الحصر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٦٩، ٢٩١، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٨، ٤٢٨، ٤٣١...

^٦ انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٦٣.

ذلك أن البلاغي يعنى بالكلام من حيث موافقته لمقتضى الحال^١، ولما كان "مقتضى الحال عند المتكلم يتفاوت، ... فتارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية، وألفاظ كيف كانت، ونظم لها لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم [النعيق]، وهو ... في علم النحو أصل المعنى... وأخرى تقتضي ما تفتقر في تأديته إلى أزيد"^٢. وذلك الأزيد هو محل اهتمام البلاغي.

وعلم النحو سابق على علم المعاني لأن علم النحو، هو "معرفة كيفية التركيب"^٣، وأما علم المعاني فهو "تتبع خواص تراكيب الكلام"^٤، و "التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة"^٥.

* * *

ابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٧هـ)

يبتدأ ابن الأثير كتابه (المثل السائر) ببيان حدود العلم، التي تفصله عن العلوم القريبة والبعيدة، فـ"موضوع كل علم هو الشيء الذي يسأل فيه عن أحواله التي تعرض لذاته"^٦. فمهما تداخلت دوائر العلوم، تبقى المقاصد والأهداف، مختلفة وواضحة، باختلاف المواضيع واتساحها. فموضوع العلم هو "الضابط" الذي تتفرد به العلوم.

ويقف ابن الأثير عند منطقة التداخل بين علم النحو وعلم المعاني، ويجتهد في بيان حدود العلمين، من خلال الضابط الذي ارتآه. فـ"موضوع النحو هو الألفاظ والمعاني، والنحوي يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية... [و] موضوع علم البيان هو الفصاحة والبلاغة. وصاحبه يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية. وهو والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة. وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة، وهي دلالة خاصة. والمراد بها أن تكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو

^١ انظر تعريف علم المعاني عند القزويني، الإيضاح، ص ٨٦، ٩١.

^٢ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٥٠-٢٥١.

^٣ المرجع السابق، ص ١٢٥.

^٤ المرجع السابق، ص ٢٤٧.

^٥ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٥٠-٢٥١.

^٦ ابن الأثير، مثل السائر، ج ١، ص ٢٦.

والإعراب. ألا ترى أن النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة^١.

وفي فهم ابن الأثير للحدود بين العلوم اللغوية، إدراكاً لذلك الانقسام ضمن النظام اللغوي، مما يجعل من كل مستوى من مستويات اللغة، نظاماً مستقلاً، يتكامل مع المستويات الأخرى، دون أن يتماهى معها. ذلك ليس قاصراً على رؤيته لعلمي النحو، والبيان (كما يسمي ابن الأثير علم البلاغة)، فهو يشير في موضع آخر، إلى ذلك الانفصال بين المستوى النحوي، والمستوى الصرفي. فالنحاة "لا يلزمهم أن يقولوا في كتب النحو أكثر مما قالوا، وليس عليهم أن يذكروا في باب من أبواب النحو شيئاً من التصريف؛ لأن كلا من النحو والتصريف علم منفرد برأسه، غير أن أحدهما مرتبط بالآخر، ومحتاج إليه"^٢.

ولابن الأثير موقف من النحاة، يسلبهم فيه المعرفة بأحكام الأدب، فهي في نظره ليست من شأنهم. فـ"النحوي يفهم معنى الكلام المنظوم والمنثور، ويعلم مواقع إعرابه، ومع ذلك فإنه لا يفهم ما فيه من الفصاحة والبلاغة"^٣.

ورغم أنه يقدم المعرفة بعلم النحو على علم البيان. فعلم النحو "بمنزلة أبجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن معرفة اللحن، ومع هذا فإنه، وإن احتيج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام، فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع، بل جعل الوضع عاماً، وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني"^٤.

فهو يرى بأن تلك المعرفة بعلم النحو، ليست على مستوى واحد من الأهمية. فـ "أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني"^٥ في نظر ابن الأثير. ومع ذلك، فهناك "ما لا يفهم إلا بقيود تقيده، وإنما يقع ذلك في الذي تدل صيغته الواحدة على معان مختلفة"^٦.

^١ ابن الأثير، النحل السائر، ج ١، ص ٢٦.

^٢ المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٣.

^٣ المرجع السابق، ج ١، ص ٢٦.

^٤ المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩.

^٥ المرجع السابق، ج ١، ص ٢٩.

^٦ المرجع السابق، ج ١، ص ٣٠.

فمعرفة النحو - في نظره - لا تجب إلا إذا "كان ضابطاً لمعاني الكلام، حافظاً لها من الاختلاف"^١.

ولا يقف ابن الأثير عند مقدمة الكتاب، لبيان الفرق بين الطرح النحوي والطرح البلاغي، وهدف النحوي، وهدف البلاغي، فهو يؤكد ذلك من خلال ما يعرض من مباحث علم المعاني. يقول تحت عنوان "في توكيد الضميرين":

"إن قيل في هذا الموضوع: إن الضمائر مذكورة في كتب النحو؛ فأبي حاجة إلى ذكرها ههنا ولم نعلم أن النحاة لا يذكرون ما ذكرته؟

قلت: إن هذا يختص بفصاحة وبلاغة، وأولئك لا يتعرضون إليه، وإنما يذكرون عدد الضمائر، وأن المنفصل منها كذا، والمتصل كذا، ولا يتجاوزون ذلك، وأما أنا فأبي أوردت في هذا النوع أمراً خارجاً عن الأمر النحوي، وأعني بقولي "توكيد الضميرين" أن يؤكد المتصل بالمنفصل، كقولك: إِنَّكَ أَنْتَ، أو يؤكد المنفصل بمنفصل مثله، كقولك: أَنْتَ أَنْتَ، أو يؤكد المتصل بمتصل مثله، كقولك: إِنَّكَ إِنَّكَ لَعَالِمٍ، أو إِنَّكَ إِنَّكَ لَجَوَادٍ.

وإنما يوتى بمثل هذه الأقوال في معرض المبالغة، وهو من أسرار علم البيان"^٢.

ويوافق ابن الأثير السكاكي في تأكيده على أن علم المعاني تَبَعٌ لعلم النحوي ومتمم

له. ففي حديثه عن "الحروف العاطفة والجارّة"، يقول:

"ولست أعني إيراده ههنا ما يذكره النحويون من أن الحروف العاطفة تُتَّبَعُ

[المعطوف] المعطوف عليه في الإعراب، ولا أن الحروف الجارة تجرّ ما تدخل عليه، بل

أمراً وراء ذلك، وإن كان المرجع فيه إلى الأصل النحوي"^٣.

* * *

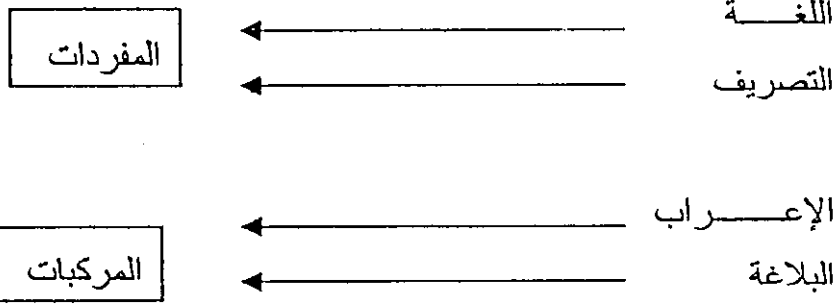
^١ ابن الأثير، النحل لسانه، ج ١، ص ٢٩-٣٠.

^٢ المرجع السابق، ج ٢، ص ١٧.

^٣ المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٦.

العلوي، الإمام يحيى بن حمزة (ت: ٧٤٩هـ)

يقدم العلوي كتابه (الطراز) بمقدمات حول تعريف علم البيان وبيان منزلته بين العلوم...، وفي ذلك ما ينم عن إدراكٍ مشابه لما وجد عند السكاكي وابن الأثير، لوحدة النظام اللغوي، وتعدد مستوياته. ويقابل النظام اللغوي عنده علوم الأدب، وتتضمن أربعة علوم (مستويات): علم اللغة العربية (المعجم)، وعلم الإعراب، وعلم التصريف، وعلم البلاغة^١. وهي تقابل مستويات التحليل اللغوي في الدرس اللساني المعاصر: الصرفي، والنحوي، والدلالي. وأما المستوى الصوتي، فهو يتداخل مع النظام الصرفي. وهو يجهد في بيان العلاقات بين هذه المستويات المتعددة في إطار النظام اللغوي المتوحد؛ من حيث موضوع الدرس؛ فعلم الإعراب والبلاغة يختصان بالمركبات، وعلم اللغة والتصريف يختصان بالمفردات^٢.



ويعنى العلوي في بيان مواضع الافتراق بين علمي: النحو والمعاني. فهما وإن تشابها في المادة [موضوع الدرس]، اختلفا في المقاصد والغايات. "إن النحوي، وصاحب علم المعاني، وإن اشتركا في تعلقهما بالألفاظ المركبة، لكن نظر أحدهما مخالف لنظر الآخر، فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني، ينظر في دلالاته الخاصة وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني"^٣. فالنحو يبحث في الإعراب، والإعراب معنى، غير أنه معنى عام، وعلم المعاني يبحث في معنى خاص. ولا يقف العلوي عند التنظير، بل يمثل على اختلاف أنظار أصحاب العلمين للتركيب، بالنظر في قوله تعالى: {ولكم في القصص حياة} (البقرة: ١٢٩)، إذ يختلف نظر النحوي عن صاحب المعاني إلى الآية؛ فنظر النحوي من جهة رفع المبتدأ، وتقديم خبره عليه وتكثير المبتدأ، وتوسيط الظرف إلى غير ذلك من

^١ انظر: العلوي، الطراز، ص ١٤-١٥.

^٢ انظر: المرجع السابق، ص ٨٨. على خلاف ما ذهب إليه السكاكي، أن علم النحو يختص بالمفردات والتركيب. انظر: السكاكي

ص ٤٠.

^٣ المرجع السابق، ص ١١.

رفع المبتدأ، وتقديم خبره عليه وتكثير المبتدأ، وتوسيط الظرف إلى غير ذلك من الأحوال الإعرابية.

ونظر صاحب المعاني من جهة بلاغتها، وتأدية المعنى المقصود منها، على أوفى ما يكون وأعلاه. وهذا هو المراد من البلاغة. فقد افترقا في تعليقهما بالتركيب. ومن ها هنا امتاز قوله تعالى: {ولكم في القصص حياة} عما يؤثر عن العرب من قولهم "القتل أنفى للقتل" ^١.

* * *

السبكي، بهاء الدين (ت: ٧٧٣هـ)

ولعل السبكي افترض تساؤل الدارس حول الأعراف بين العلمين: النحو والمعاني، فاجتهد في تحديد مناطق كل من العلمين:

"إن غاية النحوي أن ينزل المفردات على ما وضعت له ويركبها عليها ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تنتهي وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني والنحوي وإن ذكرها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحوي" ^٢.

وفي ذلك إشارة ذكية من السبكي، إلى تداخل دوائر العلوم، ووجود مناطق التقاطع بين العلوم المختلفة، لا ينقض استقلالية كل علم. فقد تتشابه مفردات العلوم، ومباحثها؛ ولكن تستقل العلوم بأهدافها وغاياتها..

* * *

وما يمكن استخلاصه من هذا العرض التتابعي لرؤية القدماء، أن رؤية الأعراف ربما لا تتضح من خلال عرض الجرجاني وهو النحوي البلاغي؛ فالمباحث في أصلها نحوية، بيد أن طرحها جاء بلاغياً، يعتمد الذوق. وقد قصد الجرجاني بيان أهمية النحو، في معرفة مواضع البلاغة والفصاحة من الكلام.

ثم جاء السكاكي، ليفصل بشكل جازم بين العلوم، ويردّ ما للنحو للنحو، وما للبلاغة للبلاغة.. مع ذكر الفضل للنحو.

^١ العلوي، الطراز، ص ١١.

^٢ السبكي، عروس الأفراح، ص ٥١-٥٢.

ثم تتضح الرؤية أكثر عند ابن الأثير، والعلوي، والسبكي. فأول ما يظهر الكلام على الفروق بين العلمين، وغاية أصحابها، عند ابن الأثير. ولا يكتفي هؤلاء بالتمييز بين العلميين، بل نجد لديهم نقدا لبعض مفاهيم النحو، وردا لبعض تحليلات النحاة.

* * *

ويمكن استخلاص بعض الأفكار التي عرض لها هذا المطلب. وأهم ما وقف عليه القدماء في رصد مكانة هذين العلمين وتشكلهما ضمن دائرة النظام اللغوي:

• النظام اللغوي بين التوحد والتعدد، والاختلاف والاشتلاف

ربما لم تكن فكرة النظام اللغوي بمفهومها اللساني الحديث موجودة من قبل، ولكنها بلا شك كانت مدركة بصورة من الصور. فعلم العربية بشموله يشكل نظاماً، والعلوم المنبثقة منه، تشكل مستويات ذلك النظام. والعلاقة بين هذه العلوم ليست افتراقاً تاماً أو اتفاقاً تاماً، إنما هي على حد تعبير السكاكي، تمثل "تأخذاً"^١. وربما كانت نظرية النظم عند الجرجاني، أكبر مثال لذلك التأخذ والتشابك، مما قد ألبس على بعض المحدثين. وفي فهم ابن الأثير للحدود بين العلوم اللغوية، إدراك ذلك الانقسام ضمن النظام اللغوي، مما يجعل كل مستوى من مستويات اللغة، يُشكل نظاماً مستقلاً، يتكامل مع المستويات الأخرى، دون أن يتماهى معها. فكل "علم منفرد برأسه، غير أن أحدهما مرتبط بالآخر، ومحتاج إليه"^٢. إذا فالعلاقة بين علوم اللغة، علاقة أخذ ورد، اتفاق وافتراق، تشابك وانفراد.

ويظهر عند العلوي والسبكي إدراك مشابه لما وجد عند السكاكي وابن الأثير، لوحدة النظام اللغوي، وتعدد مستوياته. فتداخل دوائر العلوم، وتقاطعها، لا ينقض استقلالية كل علم. فقد تتشابه مفردات العلوم، ومباحثها؛ ولكن تستقل العلوم بأهدافها وغاياتها^٣.

^١ انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٣٧.

^٢ ابن الأثير، مثل السائر، ج ٢، ص ٣٣.

^٣ انظر: العلوي، الطراز، ص ٨٨. والسبكي، عروس الأفراح، ص ٥١-٥٢.

• بين غاية النحوي وغاية البلاغي (صاحب علم المعاني)

أدرك القدماء ذلك التمايز بين النحو و البلاغة. فاجتهدوا في التفريق بين غاية النحوي وغاية البلاغي. فاللغة هي المشترك، والتركيب محل اهتمام الفريقين، بيد أن عدسة كل فريق مسلطة على جانب منه. وهذه بعض جوانب تمثل محطات افتراق بين النحو والمعاني:

□ (المعنى) و(معنى المعنى)

(أصل المعنى)^١ هو غاية النحوي، وما جاوزه، مما يسميه الجرجاني (معنى المعنى)^٢، هو غاية البلاغي. وإنما يتبين أصل المعنى بالإعراب. والإعراب هو موضوع الدرس النحوي. ليس الإعراب بمعنى الحركات التي تظهر على أواخر الكلم، وإنما الإعراب بمعنى "البيان" فالنحاة "لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني، وتبين عنها، سموها إعراباً أي بياناً. وكان البيان بها يكون"^٣. وأما المعنى الذي يستجليه البلاغي، فهو أمر "وراء النحو والإعراب"^٤، مما يضيف معنى وراء المعنى. والفرق بينهما، فرق في المفهوم، يعكس الفرق في موضوع الدرس؛ فـ "المعنى الأصلي ... هو عبارة عن مجرد ثبوت المسند للمسند إليه، مثل قولك "زيد قائم"، والمعنى الزائد عن الأصل هو الصفة التي يقتضيها الحال زيادة عن المعنى الأصلي، كالتأكيد عند الإنكار في قولك "إن زيدا قائم"^٥.

□ الصواب بين النحوي وصاحب علم المعاني

فالصواب غاية النحوي والبلاغي؛ بيد أن مفهوم الصواب يتفاوت بين الاثنين. فإذا كان الصواب النحوي -على الغالب- يتخذ وجهاً واحداً يقابل للحن، فالصواب البلاغي، يتخذ وجوهاً عدة، تتفاوت بتفاوت السياق.

^١ انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٢٥.

^٢ انظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٦٢.

^٣ الزحاحي، الإيضاح في علل النحو، ص ٩١. انظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٩. العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص ٩٢-٩٩.

^٤ ابن الأثير، مثل السائر، ج ١، ص ٢٦. انظر: عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، ص ٤.

^٥ عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية.. علم المعاني، ص ٤٠-٤١.

والخطأ النحوي، ليس محل بحث عند البلاغي. فالبلاغي ينطلق من حيث انتهى النحوي، ليقول كلمته، فهو ينطلق في درسه من الصواب النحوي^١. وبذلك فإن مفهوم الصواب مختلف بين الفريقين. ومقياس الصواب والخطأ كذلك، فمقاييس النحوي تتمثل في قوانينه وضوابطه الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية التي يفترضها في النظام اللغوي المطرد. وأما البلاغي، فمقياسه السياق.

□ التركيب وأحوال التركيب

فعلم النحو يبحث في المسند والمسند إليه أي في الإسناد، و علم المعاني في أحوال كل من المسند والمسند إليه^٢. ومن هنا جاء تعريف السكاكي لعلم النحو، بأنه "معرفة كيفية التركيب"^٣، و علم المعاني، بأنه "تتبع خواص تراكيب الكلام"^٤. وإنما جاءت شبهة الاتفاق بين العلمين، من جهة أن "التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة"^٥. غير أن هذا التعرض موقوف على السياق، مضبوط به، وذلك "بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق"^٦. وفارق آخر بينهما يتمثل في تعريف الجرجاني (صاحب الإشارات والتنبيهات) لعلمي المعاني والنحو، يقول: "علم المعاني علم مستخرج من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالطبع. كما أن النحو علم مستخرج من الأعراب المتكلمين كلاما صحيحا بالطبع"^٧. وقد سبقت إشارة السكاكي، إلى ذلك، بقوله: "وأعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصادرة عن له فضل تمييز ومعرفة، وهي تراكيب البلغاء، لا الصادرة عن سواهم، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق"^٨.

^١ انظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٥٠-٢٥١.

^٢ انظر: السكاكي، عروس الأفراح، ص ١٦٣.

^٣ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٢٥.

^٤ المرجع السابق، ص ٢٤٧.

^٥ المرجع السابق، ص ٢٥١.

^٦ المرجع السابق، ص ٢٥١.

^٧ الجرجاني، الإشارات والتنبيهات، ص ١٩.

^٨ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٤٧.

■ الأصل والعدول عن الأصل

والحقيقة أن البلاغة قائمة على فكرة العدول عن الأصل. فعلم المعاني يعنى بما عدل عن الأصل من التراكيب، وعلم البيان يعنى بما عدل عن الأصل من الدلالات^١. وذلك ما ذهب إليه الجرجاني في حديثه عن المزية التي يبحث عنها البلاغي في الكلام، "وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجها آخر"^٢. أي عدل به عن أصله.

• المباحث المشتركة بين النحو وعلم المعاني

يدخل علم المعاني من حيث مباحثه في باب واسع للنحو. وليس من مبحث في علم المعاني إلا ويكاد ينسب في أصله إلى باب في النحو. ولكن هل أدرك القدماء ذلك التماثل بين مباحث العلمين؟ وكيف تعامل البلاغيون - وهم المتأخرون زمانياً- مع مباحث في أصلها نحوية مطروقة؟ لقد بين الجرجاني - وهو النحوي البلاغي- أنه "ينبغي ... من علم الإعراب خالصه ولبه"^٣. وقد جاء هذا الانتقاء لخدمة أغراض بلاغية. فهو لم يعرض إلا لماله فضل تعلق بالبلاغة^٤. وقد قدم السكاكي البحث في النحو على البحث في المعاني، لأسبقية النحو. وجهد في توزيع المباحث بينهما، تبعاً للمقاصد والأغراض. وهذه بعض جوانب من الاتفاق والافتراق بين النحو والمعاني، من حيث موضوعات الدرس، وجوانب الطرح:

مواضع الافتراق (جانب الطرح)		مواضع الاتفاق (موضوع الدرس)
علم المعاني	علم النحو	
أحوالها من حيث ما يعرض لها من تقديم	أحكامها من حيث الحذف والذكر والتقديم	المسند، والمسند إليه، ومتعلقات الفعل

^١ انظر: عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في القيد العربي، ص ٢٣١.

^٢ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٨٦.

^٣ المرجع السابق، ص ٤٢.

^٤ انظر: المرجع السابق، ص ٢٠٢.

وتأخير و... بمقتضى السياق، وأحوال المتكلم والمخاطب.	والتأخير والتعريف والتتكير، بين الوجوب والجواز.	
أقسامه تبعاً لأحوال المتكلم والمخاطب، وطرقه، وما يفيد من أغراض بلاغية.	يعرض له في سياق عرض بعض الأدوات التي تفيد القصر، مثل: النفي والاسْتِنَاء، و"إنما"، والعطف بـ "لا"، و"بل"، و"لكن"، وكذلك التقديم.	القصر
صيغها، ودلالاتها الأصلية، وخروجها عن تلك الدلالات.	عمل الأدوات الدالة، وأثرها على معمولاتها، وما يتصل بأحكامها	الأساليب الإنشائية: الأمر، النهي، الاستفهام، التمني، النداء
مواضع الفصل والوصل، وأغراضهما البلاغية.	يعرض له في سياق إعراب الجمل، وعطفها على بعضها البعض.	الفصل والوصل

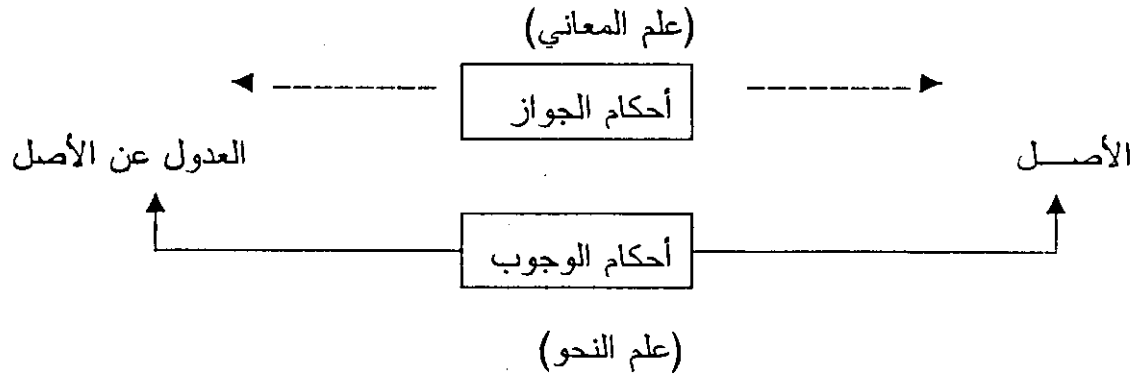
وهي مواضع يلتبس في بعضها الطرح النحوي بالطرح البلاغي، حتى لا يكاد يقول البلاغي فيها شيئاً إلا ويكون النحوي قد سبقه إليه، على نحو مباحث: المسند، والمسند إليه، ومتعلقات الفعل، وكذلك الأساليب الإنشائية، وقد أفاض فيها النحاة قبل البلاغيين. وثمة مباحث تفرّد فيها البلاغيون، وإن طوّف بها النحاة، كما في مباحثي: القصر، والفصل والوصل. ويكاد ينفرد علم المعاني بمبحث الإيجاز والإطناب والمساواة. وهذا جانب من الأعراف يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل، لتتضح وجوه التلاقي والافتراق، والتعلق والتراتب، ويحتاج تفصيله إلى بحث مستقل، وقد يكون في الوقوف على مثال ما يغني عن الاستطراد.

• مثل من التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.

الأصل في بناء الجملة الاسمية أن يتقدم المسند إليه (المبتدأ)، ويتأخر المسند (الخبر)، وما جاء على خلاف ذلك فهو عدول عن الأصل. وقد عرض النحاة لما يوجب

الالتزام بالأصل، وما يوجب عدم الالتزام بالأصل (العدول عنه)، وما بين الالتزام وعدم الالتزام، فهو يدخل في دائرة الجواز، ولم يعرض له النحاة إلا على سبيل الإشارة، أو التعميم. على نحو ما جاء في أوضح المسالك^١:

وجوب تأخير الخبر (على الأصل)	وجوب تقديم الخبر (عدول عن الأصل)
١- أن يخاف التباسه بالمبتدأ.	١- أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر.
٢- أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل نحو زيد قام.	٢- أن يقترن المبتدأ بالإلحاق أو معنى.
٣- أن يقترن بالإلحاق أو لفظاً.	٣- أن يكون لازم الصدرية.
٤- أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير.	٤- أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر.
جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجباً (أي موجب التأخير وموجب التقديم)	



فأحكام الوجوب، هي من الكلامي الخالص، الذي لا سبيل إلى ضبطه بضوابط من خارج بنية اللغة ذاتها، وأمّا أحكام الجواز، فهي لا تؤثر على بنية اللغة ونظامها، وإنما تتفاوت بين القبول والرفض، تبعاً لأحوال المتكلم والمخاطب والسياق، فمحدداتها من خارج النظام اللغوي. لذلك كان اعتناء النحوي بأحكام الوجوب، من حيث تمسّ بنية اللغة ونظامها، في حين اتجهت أنظار البلاغي إلى أحكام الجواز، مفصلاً القول فيها، بما يخدم المقام وأحوال المتكلم والمخاطب. ولا يعني ذلك أن أحد الفريقين لم يعرض لما هو محلي

^١ ابن هشام، أوضح المسالك، ج ١، ص ٢٠٦-٢١٦.

اهتمام الآخر، إنما الفارق في بؤرة الاهتمام بينهما في موضوعات الدرس، وكيفية الطرح.

• آراء النحاة عند البلاغيين بين أخذ و مردّ

تتمثل نظرة البلاغيين للنحاة في مستويين:

الأول: الاعتداد بأرائهم، وذكر الفضل لهم، في مسائل الإعراب التركيب.

الثاني: ردّ أحكامهم، ووسمهم بالجهل فيما يتعلق بالفصاحة والبلاغة.

ولا يعني ذلك انقسام البلاغيين قسمين، إنما تجتمع النظرتان عند البلاغي الواحد. فما كان من الأحكام النحوية، فهو محلّ أخذ، وما كان من الأحكام البلاغية فهو محلّ ردّ. ومما يدرج تحت إطار الأخذ، تقديم المعرفة بعلم النحو على البلاغة. فعلم النحو "بمنزلة أجد في تعليم الخط، وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي، ليأمن معرفة اللحن"^١. كما "يجب على الناظم والناثر فيما يقصد من أساليب الكلام مراعاة ما يقتضيه علم النحو أصوله وفروعه من تعريف المبتدأ وتقديمه وجوباً، ... وجوازاً... وغير ذلك مما توجبه صناعة علم الإعراب، ويوجبه حكمه"^٢.

ويتمثل الأخذ كذلك في اعتماد آراء النحاة، والاستشهاد بأقوالهم في مسائل النحو والإعراب، وأحياناً كثيرة في مسائل المعاني. كما في إحالات السكاكي في مباحث علم المعاني إلى مباحث علم النحو، على نحو التذكير بالسابق:

- "...، مع القيود المذكورة في علم النحو"^٣.

- "إذ قلنا: عرف هو، لم يكن هو فاعلاً، لما عرف في علم النحو"^٤.

- بما تسمع أئمة النحو، رضي الله عنهم، يقولون...^٥

- كما تشهد لذلك قوانين علم النحو...^٦

^١ ابن الأثير، المثل السائر، ج ١، ص ٢٩.

^٢ العلوي، الطراز، ص ٣٠٩.

^٣ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٢٦٩.

^٤ المرجع السابق، ص ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٦٨.

^٥ المرجع السابق، ص ٣٥٨.

^٦ المرجع السابق، ص ٣٥٩.

وتقع بعض آراء النحاة التي تناولها البلاغيون في منطقة وسطى ما بين الأخذ والرد؛ نحو ما ذهب إليه الجرجاني في مسألة التقديم، إذ يستند إلى قول سيبويه. يقول:

"واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: "كانهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"، ولم يذكر في ذلك مثلاً^١.

غير أنه يعيب عليهم اعتمادهم فكرة "العناية والاهتمام"، وإغفالهم لأي غرض آخر: "وكذلك صنعوا في سائر الأبواب فجعلوا لا ينظرون في "الحذف والتكرار" و"الإظهار والإضمار" و"الفصل والوصل"، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه إلا نظرك فيما غيره أهم لك بل فيما إن لم تعلمه لم يضرك.

لا جرم أن ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها وصد بأوجههم عن الجهة التي هي فيها، والشق الذي يحويها والمداخل التي تدخل منها الآفة على الناس في شأن العلم، ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه وإحراز فضيلته كثيرة، وهذه من أعجبها، إن وجدت متعجباً"^٢.

^١ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٧. انظر نص سيبويه في الكتاب، ج ١، ص ٣٤.

^٢ الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٠٩.

المبحث الثاني: اتفاق أم افتراق؟ (رؤية من الداخل)

تقوم فكرة هذا المبحث على تبين العلاقة بين منهجين في النظر اللغوي، منهج النحاة ومنهج البلاغيين من أصحاب علم المعاني. وإذا كان المبحث السابق يمثل رؤية من الخارج، لتبين تلك الرؤية الواعية والمدرّكة، عند القدماء والمحدثين، من خلال توصيفهم للعلاقة بين العلمين. فهذا المبحث يعرض لرؤية من الداخل؛ أي تلك الرؤية اللاواعية، أو غير المصرّح بها، والتي تتمثل في منهج الفريقين، في درس الظاهرة اللغوية، ومدى التقارب والتباعد بينهما. لتبين:

- ما مدى اتساع الدرس النحوي في تحليله؟ وهل يدرج النحو العربي في مناهج الشكلية المغلقة على النص، مما يستدعي ضمّ علم المعاني إليه، ليتسع في رؤيته وتحليله خارج إطار النص؟ أم هو أصلاً يتلاقى في منهجه مع المناهج الوظيفية التي اتسعت في تحليلها، لتشمل المقام وعناصره؟

- وبالتالي هل هو مجرد تراسل مستويين من مستويات اللغة، أم هما في الأصل مستوى واحد، وانقسم؟

ولا يهدف هذا المبحث لتقديم إجابة قاطعة، بل يكتفي بعرض ملامح الاتفاق والافتراق بين العلمين. وتبين ملامح الاتفاق بما يرجح كفة أحد العلمين، في غلبة التأثير. ولامح الافتراق بما يعرض اختلاف زوايا النظر بين العلمين. وقبل البدء لابد من الوقوف على مقومات الدرس البلاغي، والتي شكّلت بعض ملامح المنهج النحوي. وإنما القصد من الدرس البلاغي ما يختص بعلم المعاني، موضوع البحث. وحيثما ورد مسمى البلاغة، فالقصد "علم المعاني".

مقومات علم المعاني

لقد سبق استخلاص مقومات علم المعاني من تعريف السكاكي لعلم المعاني، وهو لا يفترق عن باقي التعريفات التي وردت من بعده، وهي:

أحوال التراكيب/ مقتضى الحال/ المطابقة بينهما

وأحوال التراكيب، قد عرض لها الدرس النحوي، في دراسته لأحوال اللفظ من حيث التعريف والتكبير، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر... الخ. وأما مقتضى الحال، والمطابقة بين أحوال التراكيب ومقتضى الحال، فهي من خاصة علم المعاني. فقد قام علم المعاني على "اشتراط" موافقة الكلام لمقتضى الحال، واستشعر المقولة السائرة "لكل مقام مقال". ورصد، على وجه التفصيل، ما يكون من تأثير السياق، سياق الحال خاصة والذي يتضمن حال المتكلم والمخاطب وسائر ما يتشكل منه "المقام"، رصد ما يكون من تأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئات في القول تتنوع وفقاً لتنوع المقامات^١.

وقد اعتنى النحاة عناية فائقة بدرس المقال، فهل كانوا غفلاً عن درس المقام، والمطابقة بين المقال والمقام؟

إن أي مقام يتطلب وجود: مخاطب، ومتكلم، وسياق يجمع بينهما، ويستدعي الكلام على جهة مخصوصة. فإلى أي حد كانت هذه العناصر حاضرة في ذهن النحاة، وتحليلاتهم. إن الإجابة على هذا التساؤل هي بؤرة اهتمام هذا المبحث. وبدعاً لآبد من الوقوف على ثنائية اللغة والكلام، ومدى حضورها في الدرس النحوي والبلاغي.

النحاة والبلاغيون بين دراسة اللغة والكلام

إن التقسيم الثنائي: اللغة والكلام، أو الكفاية والأداء، هو تقسيم حادث بلا شك، يعود في مصطلحه الأول (اللغة والكلام) إلى دي سوسير، ومصطلحه الثاني (الكفاية والأداء) لتشومسكي، وليس الخلاف خلافاً اصطلاحياً فحسب، بل يستتبعه خلاف في المفهوم وقد سبق التعرّيج عليهما. وانبنى على هذا التقسيم، عند تشومسكي، تقسيم آخر للكلام، إلى بنية سطحية (برانية)، وبنية عميقة (جوانية).

^١ نهاد المرسي، نظرية النحو العربي، ص ٨٧.

وهما رغم حداثتهما، كانا مُتْرَكَيْنِ بصورة من الصور عند اللغويين القدماء. ليس كمصطلح وإنما كمفهوم.

فاستحوذت دراسة اللغة على اهتمام النحاة، في حين انطلق البلاغيون من درس الكلام. وذلك يتناسب مع غاية كل فريق؛ فبغية النحاة رصد أطراد النظام اللغوي، فجاءت مقاييسهم في الاحتجاج، وتأطيرهم لحدود الزمان والمكان^١. من إدراكهم أن الكلام يخضع لقانون التطور، فهو في حالة تغير مستمر، وبذلك يصعب التقعيد لمتغير، فكان لابد من تحديد عصور الاحتجاج، زمانياً ومكانياً.

أما بغية البلاغيين، فهي البحث في مواطن الفصاحة والبيان، المتحدّث بها. فكانت عنايتهم بدرس الكلام. والكلام على عمومه، وخصوصه (أي الكلام الفصيح والمبين)، يتضمن انزياحات كثيرة تلبية لحاجة المتكلم والمخاطب، وسياقات الكلام المختلفة. فكان اهتمام البلاغيين منصباً على معرفة مواضع الانزياح، والخروج على أصل النظام، وتبرير تلك الانزياحات و(الخروجات)، بما يتواءم مع قوانين الفصاحة والبيان.

ومع هذا فالتقسيم الصارم غير متحقق. فالنحاة اعتنوا بدرس اللغة والبحث في نظامها المطرد، ولكنهم أدركوا "أن الناظر في اللغة على وجه التقعيد والوصف والتفسير ينتهي بالضرورة إلى اعتبار المتغيرات الخارجية التي تكتنف المادة اللغوية واستعمالاتها؛ ذلك أنه سيجد أن المادة اللغوية، وإن أمكنت من التحليل الذاتي بقدر، لا تهتئ للباحث تحليلاً ذاتياً مكثفياً كاملاً"^٢. و أدركوا "أن الشكل الذي يتخذه النظام النحوي للغة ما يرتبط، بإحكام، بالحاجات الاجتماعية والشخصية المختلفة التي يجب على اللغة أن تعبر عنها وتصفها؛ فالنظرية اللغوية يجب ألا تقتصر، في دراستها للغة، على النظر في بنيتها (Language Structure)، بل يجب أن يصاحب ذلك نظر في وظائفها (Language Functions)"^٣.

وبذلك الفهم، تتلاقى أنظار النحاة العرب مع أنظار الوظيفيين في الغرب؛ فالوظيفيون بنيويون، يُعَنون بدراسة البنية، وهدفهم اللغة، ونظامها، ولكنهم ينطلقون في دراستهم من الكلام، ومؤثراته الاجتماعية، اعتقاداً بأن "الظواهر اللغوية تحكّمها في

^١ انظر: السيرطي، الاقتراح، ص ٢٣-٣٤.

^٢ عماد الموصي، نظرية النحو العربي، ص ٨٧.

^٣ لطيفة الحار، مژلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٥٠.

الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحوية^١؛ تتمثل في المتكلم، والمخاطب، وسياق الحال.

وأما بالنسبة لإدراك النحاة والبلاغيين لوجود مستويين للكلام؛ مستوى سطحي، ومستوى عميق. فيظهر بعمق -على سبيل التمثيل لا الحصر- لدى سيبويه، وأبي عبيدة معمر بن المثنى. ففي الكتاب تصادف عبارات كثيرة لسيبويه، تبين عن تلك الرؤية والفهم لمستويي الكلام، يقول: "وهذا تمثيل ولم يُتكلّم به"^٢، و"هذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام"^٣. وهي عبارة تكشف عن تصوّر لمستويين للكلام: المنطوق والذهني؛ الأول يتمثل فيما يتكلّم به ابن اللغة، والثاني فيما يختزنه من نظام، ويصدر عنه في أداؤه. وكثيراً ما كان سيبويه يلجأ لأحوال المتكلم والمخاطب والسياق، ليردّ التراكيب إلى أصولها. ويظهر ذات التصوّر عند أبي عبيدة في كتابه (مجاز القرآن)، مستخدماً لفظ "المجاز"، وأحياناً "التمثيل"، "دالاً به على الصيغة اللغوية المثلى التي لا وجود لها في الواقع، أو التي لا ينفك وجودها عن الاستعمال"^٤. من ذلك قوله في تفسير لوبالوالدين إحصاناً؛ يقول: "فكان في التمثيل واستوصوا بالوالدين إحصاناً"^٥. وينكرّر قوله (ومجازه) راداً التعبير إلى بنيته العميقة. متوسلاً بما اعتاده العربي من أساليب، تكشف عن نظام مطرد في ذهنه يصدر عنه.

^١ محمد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨٢.

^٢ المرجع السابق، ج ١، ص ٧٢.

^٣ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٥٣.

^٤ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص ٩٨.

^٥ أبو عبيدة، مجاز القرآن، ج ١، ص ١٢٦.

المطلب الأول: من ملامح الاتفاق

والمقصود من الاتفاق؛ اتفاق العلمين في المنهج والنظر اللغوي. والقول بوجود اتفاق بين فرعين من فروع اللغة، يستدعي الحديث عن ملامح هذا الاتفاق، وهي ملامح تشكل مظاهر تأثير أحد العلمين في الآخر وتأثره.

(١) من ملامح علم المعاني في التأليف النحوي:

فالقول بوجود ملامح لعلم المعاني وللدرس البلاغي عامة في التأليف النحوي، من باب التجاوز، وإلا فإن علم النحو أسبق نشأة، والتأليف فيه أقدم، فمن باب أولى الحديث عن أثر النحو في علم المعاني - وذلك لاحق إن شاء الله-، غير أن القصد، تبين بعد جديد في منهج الدرس النحوي، يتلاقى مع علم المعاني. وملامح علم المعاني، تمثلها تلك المقومات التي تعد ركيزة الدرس البلاغي، والتي ترسم حدود الكلام في إطارها السياقي، متمثلاً بعناصره: المتكلم، والمخاطب، وغيرها من عناصر مؤثرة في الحدث الكلامي. وهي تشكل ملحظاً سياقياً تداولياً في الدرس النحوي. فإلى أي حد استحضر النحاة تلك المقومات، في درس النحو؟ وإلى أي مدى اعتدوا بالملحظ السياقي التداولي.

يقول ابن جنى: "ألا ترى إلى قوله:

تقول وصكت وجهها بيمينها أ بعلي هذا بالرحى المتعاس

فلو قال حاكيا عنها: أ بعلي هذا بالرحى المتعاس -من غير أن يذكر صك الوجه- لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكورة، لكنه لما حكى الحال فقال: (وصكت وجهها) علم بذلك قوة إنكارها، وتعاضم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل (ليس المخبر كالمعاین) ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكت وجهها، لم نعرف به حقيقة تعاضم الأمر لها^١.

ذلك إدراك واع لضرورة إشراك المستمع في المقومات الخارجية للنص. مما يجعل من السياق ملحظاً هاماً، يشكل النص، ويحدد مقاصده.

^١ ابن جنى، المعاصر ج ١، ص ٢٤٥.

والسياق بعناصره، ملحظاً مشتركاً بين النحو والمعاني، وعلى الأعراف، تظهر ملامح الدرس البلاغي ومقوماته في الدرس النحوي؛ في تقسيمه وتبويبه، ووضع حدوده، وتفسير بعض تراكيبه، خاصة مما جاء على خلاف الأصل، وفي أحكامه وعلله.. ويأتي التقسيم التالي للمّ شتات مادة البحث، والإبانة عن ملحظ تداولي، اعتدّه النحاة في التقسيم والحدّ والتفسير والحكم بما يخدم درسه، ولا يتعارض مع ملاحظ أخرى اعتدّها النحاة في وضع قواعدهم، وتشكيل نظريتهم.

أولاً: في التقسيم:

تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف

وهو تقسيم رائده سيبويه، يقول: "فالكلم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"^١. وقد انطلق النحاة من بعده يبررون ذلك التقسيم تبريراً يعكس رؤيتهم للعلاقة بين أقسام الكلام، وأحوال النفس وخطراتها، فأقسام الكلام ثلاثة لا أكثر أو أقل؛ لأنّ هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهم في الخيال، ولو كان هنالك قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه. ألا ترى أنه لو سقط آخر هذه الأقسام الثلاثة لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط، فلما عبر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة"^٢.

ويؤكد العكبري هذه الفكرة بتعليل مماثل للتقسيم الثلاثي للكلمة، يقول: "إنهم وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كل معنى يخطر في النفس، ولو كان هناك قسم آخر لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن التعبير عنه"^٣.

تقسيم سيبويه للكلام

يقول سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة): "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأيتك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بأخيره فتقول: أتيتك غداً، وسأيتك أمس.

^١ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٢.

^٢ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٢٨-٢٩.

^٣ العكبري، الباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ٤٣.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.
وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت،
وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس^١.
وهو تقسيمٌ تختلط فيه الرؤية الشكلية والرؤية الوظيفية للغة. ويذهب ج. كارتر إلى
أن مصطلحي "حسن" و "قبيح" -عند سيوييه-، يشيران إلى الشكل اللغوي، وأن "مستقيم" و
"محال"، يرتبطان بمفهوم إدراك المخاطب؛ وبذلك فإن "الصدق والكذب، لا يلعبان دوراً
في إقرار إن كانت العبارة يمكن أن تكون "مستقيمة" أو "محالاً" (أي مفهومة أو لا معنى
لها)، وبأن العبارة يمكن أن تكون "مستقيمة" من دون أن تكون "حسنة"، أي أن تكون
صحيحة هيكلًا"^٢.

تقسيم الجملة إلى مسند ومسند إليه

ومهما كانت العوامل أو الأسباب التي اعتمدها سيوييه في تقسيمه للجملة، فالمتكلم
جزءٌ من هذه الأسباب. يقول سيوييه في باب المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يغني واحدٌ
منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدءاً"^٣.

تقسيم الكلمة إلى معرفة ونكرة

ويظهر في هذا التقسيم استحضر المتكلم والمخاطب بشكل واضح، فقد "ظهر
للنحاة ... أن التعريف والتكثير محكوم بالعلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب؛ فالمتكلم
يختار من الوسائل التعبيرية ما يراه دالاً على نقل ما يريد إلى المخاطب يفترض فيه العلم
بالشيء المراد أو الجهل به. من هنا أرجع كثير من النحاة علة التعريف في كثير من
المعارف إلى علم المخاطب، إدراكاً منهم بدور المخاطب في الاتصال الكلامي"^٤.

فليس التعريف مجرد أداة شكلية، وقد "رأى بعض النحاة أن التعريف لا يرتبط بما
اختزنه الذهن من الدلالة المجردة للألفاظ على الأشياء، بل بتحقق هذه الأشياء في العالم

^١ سيوييه، الكتاب، ج ١، ص ٢٦.

^٢ ميخائيل ج. كارتر، قراءة السنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي، ص ٢٢٨.

^٣ سيوييه، الكتاب، ج ١، ص ٢٣.

^٤ محمود نغلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، ص ٧.

الخارجي"^١. فأدوات التعريف، إنما تستمد معانيها من سياقاتها، فـ(ال) التعريف -على سبيل المثال-، قد تفيد العموم، وقد تفيد التعيين، "فإذا قلت: الرجل خير من المرأة، فتارة تعني به العموم. وتارة تعني به شخصا معينا، وذلك إذا مضى ذكر رجل معين، فإذا أقبلت قلت: الرجل خير من المرأة، وتعني به ذلك الشخص وتارة تعني به تلك الحقيقة. وذلك إذا كان المراد إثبات الحكم لتلك الحقيقة، مع قطع النظر عن عمومها وخصوصها"^٢.

ولم يقف النحاة عند بيان المعارف من النكرات، وإنما ذهبوا إلى المفاضلة بين المعارف، فـ"أعرف الضمائر ضمير المتكلم؛ لأنه لا يشاركه فيه غيره، ولا يقع فيه التباس، بخلاف غيره من سائر المعارف"^٣. ويرى ابن هشام "أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب"^٤. وهي مفاضلة تعتمد موقع المتكلم، ودرجة تعريفه وتكثيره في أصل الواقع، ومن حيث حضوره وغيابه في الحدث الكلامي.

تقسيم البدل

يقول السكاكي: "ومن شأن البدل أن يراعى فيه رتبة الحكاية، والخطاب، والغيبة، ومن ثم امتنع: "بي الشريف الاجتهاد"، و"عليك الظريف الاعتماد"، ولم يمتنع: "مررت به زيدا أو يزيد به"، و"رأيتك إياك"^٥.

فكثيرا ما يعول النحاة على السياق، لبيان أقسام البدل، وتفسير تراكيبه، من خلال معرفة سياقاتها، والوقوف على قصدية المتكلم، ونفسية المخاطب. من ذلك قول سيبويه في (باب بدل المعرفة من النكرة): "أما بدل المعرفة من النكرة فقولك: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه"^٦.

^١ محمود نغمة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، ص ٧.

^٢ الرازي، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ص ١٥٩.

^٣ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٠٢.

^٤ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ٩٦.

^٥ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٣٩-١٤٠.

^٦ سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٤.

ويفسّر الرضي بدل الاشتمال؛ بأنه "اشتمال المتبوع على التابع، ...، من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما؛ بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول مشوقة إلى ذكر ثانٍ، منتظرة له، فيجيء الثاني ملخصاً لما أجمل في الأول مبيّناً له"^١.

ومن المُعجِب، أن يعرض النحاة لما ورد على لسان ابن اللغة، على سبيل الغلط أو النسيان، فيخضعوه للتحليل والتفسير. وهذه من أعلى درجات الاهتمام بالمتكلم. ومن هنا يظهر قسم من أقسام البديل يسمونه (بدل الغلط). يقول السكاكي: "وبدل الغلط كقولك: مررت برجل حمار في كلام لا يصدر عنك عن روية وفتانة"^٢.

ولا يقف النحاة عند قسم واحد يعرض لغلط المتكلم، بل يفصلون في أحوال الغلط، باختلاف الأحوال التي تعرض للمتكلم، فيظهر لهم منه ثلاثة أقسام: "إمّا بُدأء، وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم تؤم أنك غلط، لكون الثاني أجنبيًا... وإمّا غلط صريح محقق، كما إذا أردت، مثلاً، أن تقول: "جاعني حمار"، فسبق لسانك إلى "رجل"، ثم تداركت فقلت: "حمار". وإمّا نسيان، وهو أن تعتمد ذكر ما هو غلط، ولا يسبقك لسانك إلى ذكره لكن تتسى المقصود، ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود"^٣.

ويتجاوز الرضي التراكيب النحوية وما تقتضيه من تفسير أو إعراب، ليقرّر ما يدخل في باب الفصاحة، مما لا يدخل فيها. يقول: "ولا يجيء الغلط الصّرف، ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء، وما يصدر عن روية وفتانة، فلا يكون في شعر أصلاً"^٤.

ويقسم ابن جنّي الترخيم، وهو "حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفاً"، باعتبار حال المخاطب إلى قسمين: "أحدهما أن تحذف آخر الاسم وتدع ما قبله على ما كان عليه من الحركة والسكون. والآخر أن تحذف ما تحذف وتجعل ما بقي بعد الحذف اسماً قائماً بنفسه كأن لم تحذف منه شيئاً". ويسمى القسم الأول: (لغة من ينتظر)، والقسم الثاني (لغة من لا ينتظر)^٥. معتبراً حال المخاطب في تقسيمه.

^١ الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٤٠٢.

^٢ السكاكي، مفتاح العلوم، ص ١٣٩.

^٣ الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص ٤٠٤. انظر: سيويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٩٣. ويورد ابن هشام هذه الأقسام تحت مسمى (البديل المباين)، وتتضمن: بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل الإضراب. انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج ٣، ص ٤٠٤.

^٤ المرجع السابق، ص ٤٠٤.

^٥ ابن جنّي، لمع الأدلة، ص ١١٤.

إرهاصات بعلم لغة اجتماعي، حيث ينظر إلى "الكلام باعتباره نوعاً من التعامل الاجتماعي" Speech as Social Interaction، وما يطلق عليه -عند علماء اللغة الاجتماعيين- "التعامل وجهاً لوجه" FACE-TO-FACE INTERACTION.^١

ومن التعريفات التي يبرز فيها الملحظ التداولي، تعريف المبتدأ والخبر؛ فالمبتدأ "مُخَبَّرٌ عنه"، لذلك اشْتَرَطَ فيه التعريف؛ فـ"الإخبار عن لا يعرف لا فائدة منه"^٢. يقول المبرّد: "فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات. ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل ظريف - لم تقد السامع شيئاً؛ لأنّ هذا لا يُستتكر أن يكون مثله كثيراً"^٣.

والخبر: هو "الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً"^٤. فالمبتدأ والخبر صورة للمعرفة عند كل من المتكلم والمخاطب، "المبتدأ ما يعرفه المخاطب، والخبر ما لا يعرفه المخاطب ويستفيده من المتكلم"^٥.

وكذلك تعريف التمييز؛ وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحال المتكلم والمخاطب وسباق الكلام. يقول ابن يعيش: "والمراد به رفع الإبهام، وإزالة اللبس، وذلك نحو أن تخبر بخبر، أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً، فيتردّد المخاطب فيها، فتنبّه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبييناً للغرض، ولذلك سمي تمييزاً وتفسيراً"^٦.

باب التحذير والإغراء؛ أما التحذير فـ"هو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه"^٧. وأما الإغراء فـ"هو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله"^٨.

^١ انظر: هادسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: محمود عياد، وأخرون، ص ١٦٧.

^٢ ابن الأباري، أسرار العربية، ٨٠.

^٣ المبرّد، المقتضب، ج ٤، ص ١٢٧.

^٤ ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص ٦٢.

^٥ لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٥٩.

^٦ ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٢، ص ٧٠.

^٧ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٤، ص ٧٥. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٣٠٠.

^٨ المرجع السابق، ج ٤، ص ٧٩. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٣، ص ٣٠١.

وهناك بعض الأبواب النحوية، التي تدرج في مباحث علم المعاني، وللنحو سبق تناولها، ويظهر الملحظ التداولي بشكل بين وواضح في تعريفها، مثل:

النداء؛ وهو من أكثر المباحث صلة بالمتكلم والمخاطب، فهو بمثابة علاقة لحظية بينهما. يقول العكبري: "والغرض منها تنبيه المدعو ليسمع حديثك"^١. وللنداء، أدوات مختلفة، يفصل سيبويه في سياقات استخداماتها؛ يقول: "فأما الاسم غير المنسوب فينبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، والألف. نحو قولك: أ حار بن عمرو. إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترخي عنهم، والإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستقل. وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الألف ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك، مقبلاً عليك، توكيداً.

وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك: حار بن كعب، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه"^٢.

ومن أنواع المنادى المستغاث به، ويعرف بأنه كل "كل اسم نودي ليخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة"^٣. وهو تعريف يبين عن حال المتكلم (طالب العون)، والمخاطب (المعين). ويرى سيبويه أن المستغاث به تلزمه أداة النداء (يا)؛ "لأنه يجتهد: فذلك المتعجب منه، وذلك: يا للناس ويا للماء. وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم مترخ أو غافل والتعجب كذلك"^٤.

ويقول ابن يعيش في تعريف المندوب: " المندوب مدعو... لكنه على سبيل التفعج، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع، كأنه تعده حاضراً، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهن وقلة صبرهن"^٥.

^١ العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ج: ١ ص: ٣٢٨.

^٢ سيبويه، الكتاب، ج: ٢، ص: ٢٢٩-٢٣٠.

^٣ ابن هشام، شرح قطر الندى، ص: ٢١٨.

^٤ سيبويه، الكتاب، ج: ٢، ص: ٢٣١.

^٥ ابن يعيش، شرح المفصل، ج: ٢، ص: ١٣.

وكان ابن يعيش يشير إلى مبحث مهم من مباحث علم اللغة الاجتماعي، فيما يختص بلغة أحد الجنسين (المرأة)، إدراكاً لوجود فروق بينهما، ترتبط بطبيعة كل جنس ونفسيته. وذلك مبحث هام في علم اللغة الاجتماعي يدعى Language & Sex.¹

وحول الندبة يشترط سيبويه البيان، وينكر إيهام المندوب، وهو في ذلك ينطلق من الواقع الاجتماعي، فيصبح التركيب عنده يقاس بمقياس المجتمع ومعطياته الثقافية، فكما أن الناس لا تفجع على مجهول، فكذلك المندوب لا يكون نكرة؛ يقول: "إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وأن تخصص ولا تبهم؛ لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا لجاز يا رجلاً ظريفاً، فكنت نادباً نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا² وأن يتفجعوا على غير معروف. فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه؛ لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم"³.

ثالثاً: في تفسير بعض التراكيب النحوية.. مما جاء على خلاف الأصل..

لقد انطلق النحاة في تفسير التراكيب النحوية، من إدراك لذلك النظام المطرد الذي يصدر عنه المتكلم في أداءه. وإدراك لتأثر اللغة المحكية (الكلام) بالمعطيات الخارجية، وخضوعها لقانون التطور. وتبعاً لهذا الإدراك، جاء تحليلهم للتراكيب، من خلال استحضار سياقاتها، واستبيان أحوال المتكلمين والمخاطبين.

وإذا كان النظر إلى اللغة باعتبارها أداءً أو نمطاً من أنماط التفاعل الاجتماعي، كان سمة للدرس النحوي في بداياته على يد الخليل وسيبويه والفرّاء والمبرد، فلا يعني ذلك قصور هذا النظر عليهم، أو تلاشيه من بعدهم. فقد اتّجهت الدراسات النحوية - من بعدهم - إلى التقنين والتجريد، وهي طبيعة صيرورة العلم. ولكن بقي النحاة يفرعون إلى السياق، لبيان مستبهم، أو إرجاع إلى أصل، عدل عنه لغرض سياقي.

وسيبويه رائد في التوسّع في تحليل التراكيب، حيث يجمع بين التفسير اللغوي للتراكيب، و"وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلبس هذا الاستعمال من

¹ انظر: Jean Aichison, LINGUISTICS, P116-117.

² الاحتلاط: الضجر والغضب.

³ سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٢٧.

حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام... وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي^١.

فهو على سبيل المثال، يعرض لأحد التراكيب، وهو الاستفهام، فلا يكتفي ببيان أصلها أو بنيتها العميقة (الجوانية)، وإنما يستعين بالسياق الذي يرد فيه التركيب، ليستبين أو يبين عن حال المتكلم، وبذلك يخرج بالاستفهام من معناه الأصلي إلى معنى في نفس المتكلم.

يقول: "وذلك قولك: أ تميميا مرة وقيسيا أخرى.

وإنما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل، فقلت: أ تميميا مرة وقيسيا أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميميا مرة وقيسيا أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك^٢.

ومن أبرز المواضع التي يمثل فيها استقصاء العناصر الخارجية المؤثرة في التركيب ملحظا مهما في الدرس النحوي، هي المواضع التي جاءت على خلاف الأصل. مثل: مواضع التقديم والتأخير، والحذف، والتعريف والتكثير. وهي ظواهر تكثر في بعض الأساليب المتداولة في الحياة اليومية، من نداء واستفهام وأمر ونهي... السخ. وبالتالي يتصرف بها المتكلم بما يعدل بها عن أصلها، تلبية لحاجته من الإيجاز والاختصار، واكتفاء بعلم المخاطب، أو لإضافة معنى، قد لا يتوافر عليه أصل التركيب.

فالحذف، على سبيل المثال، ظاهرة "لا يمكن أن تفسر... بوجود بعض التحويلات التي تحذف بعض الكلمات من التركيب الأساسي؛ إذ لا بد أن ترتبط مثل هذه الظواهر بظروف استعمالها ومقاصد أبناء اللغة من اختيارها. إن مثل هذا الربط من شأنه أن يقدم فهما أعمق لطبيعة اللغة البشرية ووظيفتها الأساسية"^٣.

وتتفاوت أغراض الحذف، ما بين (الاستخفاف أو التخفيف)، والاتساع، وكثرة الاستعمال. وأيا كانت الأغراض، فلا بد من ضوابط تحكم عملية الحذف؛ فليس كل موضع

^١ نجاد المرسى، نظرية النحو العربي، ص ٨٨.

^٢ سيويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤٣.

^٣ لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٥١-٥٢.

محللاً للإيجاز أو الاتساع، وأهمّ هذه الضوابط: علم المخاطب، وأمن اللبس. وهما ضابطان أساسيان، حتى لا يكاد يرد ذكر الحذف، دون ذكر شرط علم المخاطب، أو أمن اللبس.

يقول الخليل في تفسير إضمار الفعل في قولهم: مَرَحَبًا، وأهلاً؛ "إنه بمنزلة رَجُلٍ رأيتَه قد سدّد سهمه فقلت: القرطاس، أي أصبَتَ القرطاس، أي أنت عندي ممن سيصيبه. وإن أثبتَ سهمه قلت: القرطاس، أي قد استحقَّ وقوعه بالقرطاس. فإنما رأيتَ رجلاً قاصداً إلى مكانٍ أو طالباً أمراً فقلت: مَرَحَبًا وأهلاً، أي أدركتَ ذلك وأصببتَ، فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، وكأنه صار بدلاً من رَحَبتَ بلادك وأهلتَ"^١. فالخليل، يُدركُ أصل التركيب، ويردّه إلى بنيته العميقة، مستدلاً بسياق التركيب، وسياقات أخرى مشابهة. ويعلّل ذلك العدول (الحذف)، بكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب.

وكذلك يفسّر سيبويه بعض التراكيب المتداولة مثل قول القائل: "ليس غير"، و "ليس إلا"، ويردّها إلى أصلها، فـ "كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غيرُ ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعنى"^٢. فالتخفيف دافع، وعلم المخاطب ضابط لعملية الحذف.

وكثيرة هي التراكيب التي يعرض لها سيبويه في الحذف، فيردّها إلى أصلها، باستحضار سياقاتها، معلّلاً عدولها. "تقول: إذا كان غداً فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالقني، فالفعل لغدٍ واليوم، كقولك: إذا جاء غداً فأتني. وإن شئت قلت: إذا كان غداً فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلاً فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السّلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني، ولكنهم أضمروا استخفافاً، لكثرة كان في كلامهم، لأنه الأصل لما مضى وما سيقع. وحذفوا كما قالوا: حينئذٍ الآن، وإنما يريد: حينئذٍ واسمع إليّ الآن، فحذف "واسمع"، كما قال: تأنه ما رأيت كاللوم رجلاً، أي كرجلٍ أراه اليوم رجلاً.

^١ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٩٥.

^٢ المرجع السابق، ج ٢، ص ٣٤٤-٣٤٥.

وإنما أضمرُوا ما كان يقع مُظهرًا استخفافًا، ولأن المخاطب يعلم ما نعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عَرَفَ المخاطبُ ما تعني، أنه لا بأسَ عليك، ولا ضررَ عليك، ولكنه حُذِفَ لكثرة هذا في كلامهم ولا يكون هذا في غير لا عليك^١.

وكثيراً ما يتكرر هذا المعنى عند سيبويه، حتى لا يكاد يرد ذكر الحذف، دون تعليقه، بمسببات خارجية تؤول غالباً لحاجة المتكلم وعلم المخاطب.

ويرى ابن جنّي أن غرض المتكلم هو الذي يصلح أو يفسد الحذف؛ فمتى كان بيننا صلح الحذف، ومتى كان فاسداً فسد الحذف. وذلك في حذف التمييز؛ "إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك تونك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد، لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز، وحذف جانب البيان، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم، وعليه مدار الكلام فاعرفه"^٢.

ويذكر العكبري أوجه حذف الفاعل، وهي في مجموعها أوجه تداولية، تتأى عن التحليل اللغوي الخالص؛ وهي خمسة أوجه: "أحدها: ألا يكون للمتكلم في ذكره غرض. والثاني: أن يترك ذكره تعظيماً له واحتقاراً. والثالث: أن يكون المخاطب قد عرفه. والرابع: أن يخاف عليه من ذكره. والخامس: ألا يكون للمتكلم يعرفه"^٣.

وأكثر ما يرد الحذف في أساليب الإنشاء، من أمر ونهي واستفهام وتمنٍ ونداء، وكان المتكلم في هذه الأحوال لا يجد من الوقت ما يجعله يفصل الكلام تفصيلاً، وكان لغة أخرى غير لغة الكلام، بينه وبين المخاطب، تقي بالمعنى. ويبقى علم المخاطب ضابطاً مهماً، لا غنى عنه في الحذف. ففي باب بعنوان: (هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مُسْتَعْن عن لَفْظك بالفعل). يقول سيبويه:

"وذلك قولك: زيّداً، وعمرًا، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلاً يضربُ أو يشتمُ أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيّداً، أي أوقع عمالك بزيدي. أو رأيت رجلاً يقول: أضربُ شرَّ الناس، فقلت: زيّداً. أو رأيت رجلاً يحدثُ حديثاً فقطعه

^١ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٢٤. وانظر: ٢٥٧/١-٢٥٨/١. ٢٧٢/١.

^٢ ابن جنّي، الخصائص ج ٢، ص ٣٧٨.

^٣ العكبري، الباب في علل البناء والإعراب ج ١، ص ١٥٧.

فقلت: حديثك. أو قدم رجل من سفر فقلت: حديثك. استغنيت عن الفعل لعلمه أنه مستخبر، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه.

وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسد الأسد، والجدار الجدار، والصبي الصبي، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل، أو يقرب الأسد، أو يوطئ الصبي. وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضرب زيدا، واشتم عمرا، ولا توطئ الصبي، واحذر الجدار، ولا تقرب الأسد. ومنه أيضا قوله: الطريق الطريق، إن شاء قال: خل الطريق، أو تتح عن الطريق"^١.

وكذلك الشأن بالنسبة للتقديم والتأخير، حيث يرتبط "ارتباطا قويا بمقاصد المتكلمين والمتغيرات الخارجية التي تزامن النطق بالجمل"^٢.

ولسيبويه السبق في الإشارة إلى علاقة التقديم والتأخير بقصدية المتكلم؛ يقول: فـ"كانهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمائهم ويعنيانهم"^٣. وقد احتفى به البلاغيون من بعده.

ويفرد النحاة بابا للخطاب، يقدمون فيه قواعد الكلام، وضابطه "أن تجعل أول كلامك للمسؤول عنه الغائب وآخره للمسؤول المخاطب"^٤. يقول المبرد: "فأول كلامك لما تسأل عنه، وآخره لمن تسأله"^٥.

ويعلق ابن الأنباري على قوله تعالى: {قالت فذلكن الذي لمتنني فيه}: "فإن قيل فلم قدم المشار إليه الغائب قيل عناية بالمسؤول عنه"^٦.

وفي (باب كان)، كما هو شأن الابتداء، يجعل سيبويه التعريف شرط التقديم، فالمتكلم ينقل معرفته للمخاطب، "تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيد حليما، وكان حليما زيدا، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيدا عبد الله. فإذا قلت: كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف [٤٧] عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليما فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت كان حليما

^١ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٥٣-٢٥٥.

^٢ لطيفة الحار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ٥١-٥٢.

^٣ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤.

^٤ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٣٩.

^٥ المبرد، المقتضب، ج ٣، ص ٢٧٥.

^٦ ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٣٤٠.

فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخرا في اللفظ. فإن قلت: كان حليم أو رجل فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا باب لبس^١. ولا يقف سيويه عند الإخبار، وإنما يتعداه إلى الاستفهام، وتبقى معرفة المخاطب ضابطا مهما عنده، "... إنما ينبغي لك أن تسأله عن خبر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمعروف هو المبدوء به"^٢.

وضابطه الآخر، هو أمن اللبس، فـ"لا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسان حليما أو كان رجل منطلقا، كنت تلبس، لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدعوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس"^٣.

رابعاً: في الأحكام والعلل النحوية:

- الجواز في تعدد وجوه الإعراب.

يشكل المقام ضابطا مهما من ضوابط تحديد الجوازات النحوية. وكثير من التراكيب، قد تجوز في حال، ولا تجوز في حال أخرى. و"الأوجه النحوية ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وإن جواز أكثر من وجه تعبيرية ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء كما تشاء وإنما لكل وجه دلالة فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً، إلا إذا كان ذلك لغة، نحو قولك "ما محمد حاضرا" و "ما محمد حاضر" فالأولى لغة حجازية، والثانية تميمية، ولا يترتب على هذا اختلاف في المعنى"^٤.

وقد تنبه النحاة إلى أن اختلاف الإعراب، هو في أصله اختلاف في المعنى، وكثيرا ما يبين تعدد الحالات الإعرابية عن تعدد السياقات، وأحوال المتكلمين والمخاطبين، وبذلك يكون السياق ضابطا في ترجيح وجه إعرابي بين وجوه عدة؛ فـ"النصب في نحو

^١ سيويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٧-٤٨.

^٢ المرجع السابق، ج ١، ص ٤٨.

^٣ المرجع السابق، ج ١، ص ٤٨.

^٤ فاضل السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص ٩.

"ذَنُوبٌ مَاءٌ، وَحُبٌّ عَسَلًا"، أولى من الجر؛ لأنَّ النَّصْبَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَ أَنْ عِنْدَهُ مَا يَمْلَأُ الْوِعَاءَ الْمَذْكُورَ مِنَ الْجِنْسِ الْمَذْكُورِ، وَأَمَّا الْجَرُّ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ ذَلِكَ، وَأَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بَيَانُ أَنَّ عِنْدَهُ الْوِعَاءَ الصَّالِحَ لِذَلِكَ".^١

وكان حركة الإعراب، علامة على النية والقصد، يقول سيبويه تعليقا على بيت عمر بن أبي ربيعة:

"هَلْ تَعْرِفُ الْيَوْمَ رَسْمَ الدَّارِ وَالطَّلَا
كَمَا عَرَفْتَ بَجْفَنِ الصِّيْقَلِ الْخِلَا
دَارٌ لَمَرُوءَةٌ إِذْ أَهْلِي وَأَهْلُهُمْ
بِالكَانِسِيَّةِ نَزَعَى اللَّهْوَ وَالغَزْلَا"^٢

فإذا رفعت [دار] فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت".^٣

ويقف سيبويه عند أحد وجوه التعدد الإعرابي، مازجا بين الدرس الشكلي والدرس الوظيفي. يقول "ومما ينتصب على إضمار المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خَيْرٌ مَقْدَمٌ. أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيرا وملا سرا، وخيرا وشرأ لعدونا. وإن شئت قلت: خيرا مقدم، وخيرا لنا وشرأ لعدونا".

هذا التعدد في وجوه الإعراب، وجواز أن يأتي الكلام على أكثر من وجه، مرهون بتعدد البنى العميقة، والتي تبين عن تعدد السياقات. وهنا يجمع سيبويه بين النظر اللغوي (الشكلي) الخالص، والنظر (الوظيفي) المتسع في تحليل اللغة، شاملا سياقاتها.

فمن التحليل اللغوي الخالص؛^٤ والذي يستكشف به سيبويه البنى العميقة للكلام، قوله: "أما النصب فكلنه بناء على قوله: قَدِمْتُ، فقال: قَدِمْتُ خَيْرٌ مَقْدَمٌ، وإن لم يُسْمَعْ مِنْهُ هَذَا اللَّفْظُ، فَإِنَّ قُدُومَهُ وَرُؤْيَيْهِ إِيَّاهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: قَدِمْتُ. وكذلك إن قيل: قَدِمَ فُلَانٌ، وكذلك إذا قال: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيرا لنا وشرأ لعدونا. فإذا نصب فعلى الفعل.

^١ شرح الأشموني، ج ٢، ص ٣٤٢. الذنوب: الدلو العظيمة. الحب: وعاء الماء كالزير والجرأة.

^٢ الحلال: جمع حلة بالكسر، وهي بطانة يغشى بها نقش بالذهب. والصيقل: شحاذ السيوف وحلاؤها. مروءة: اسم صاحبه. والكانسية: موضع. نزعى اللهو والغزل: نلزمهما وتحافظ عليهما.

^٣ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٨٢.

^٤ وإن لم يكن لغويا حالصا؛ فقوله: "فإن قدومه ورؤيته إيّاه بمنزلة قوله: قدمت"، مما يدخل في إطار الدرس الوظيفي.

وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ ولم يرد أن يحمله [٢٧٠] على الفعل، ولكنه قال: هذا خير مقدم، وهذا خير لنا وشر لعدونا، وهذا خير وما سر. ومن ثم قالوا: مصاحب معان، ومبرور مأجور، كأنه قال: أنت مصاحب، وأنت مبرور^١.
وأما النظر الوظيفي المتسع، فيتمثل في عدم الاكتفاء بذكر حالات الجواز، وتعدد وجوه الإعراب، بل يعرض ما يستتبعها من أحوال المتكلم، فكان العلامة الإعرابية، انعكاس للحالة النفسية. ولا يأتي التغير الإعرابي، أو تعدد الجوازات عبثاً، إنما كل وجه من وجوه الإعراب، يصور حالاً ومقاماً مختلفاً، ويعبر عن نفسية المتكلم وقصديته. يقول: "إذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم"^٢.

وأكثر ما تتوقف الجوازات النحوية على أمرين: علم المخاطب، وأمن اللبس. فمما يجوز لعلم المخاطب، "الإضمار قبل الذكر؛ لأن ما بعده يفسره؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف، لعلم المخاطب. قال الله تعالى: {والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات}، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول، استغناء عنه بما ذكره قبل، ولعلم المخاطب، أن الثاني قد دخل في حكم الأول"^٣.
ويقرر المبرد أن جواز الحذف، متعلق بعلم المخاطب، يقول: "إنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني"^٤.

وإنما ينضبط صلاح حذف المضاف وفساده، بعلم المخاطب، وبذلك يتحدد جوازه من عدم جوازه. يقول ابن جنبي: "ألا تراك تقول: إنما ضربت زيدا بضربك غلامه، وأهنته بإهانتك ولده، وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به، فإن فهم عنك في قولك: ضربت زيدا، أنك إنما أردت بذلك، ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك، جاز، وإن لم يفهم عنك، لم يجز، كما أنك إن فهم عنك بقولك أكلت الطعام، أنك أكلت بعضه، لم تحتج

^١ سيويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٧٠-٢٧١.

^٢ المرجع السابق، ج ١، ص ٢٧١.

^٣ ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١، ص ٩٣.

^٤ المبرد، المقتضب، ج ٤، ص ١٣٠.

إلى البدل، وإن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه، لم تجد بدا من البيان، وأن تقول بعضه أو نصفه أو نحو ذلك"^١.

ومن الجوازات المحكومة بأمن اللبس، أن تتوب الأفعال، مختلفة الأزمنة، مناسب بعض؛ ذلك أن "حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد؛ غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتها، خولف بين مثلها؛ ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها... فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موقع بعض"^٢.

ومن ذلك، ترتيب الفاعل والمفعول في التركيب، فالأصل أن يسبق الفاعل المفعول، أما إذا لم يظهر عليهما علامة الإعراب فقد أوجب النحاة "تقديم الفاعل في كل موضع يخاف فيه اللبس، فعلى هذا إننا أمن اللبس، جاز تقديم المفعول، كقولك كسر عيسى العصا"^٣.

وقد يتوقف جواز تركيب على قصدية المتكلم. يقول ابن جني في جواز حذف التمييز: "وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يعلم المراد، لزم التمييز، إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك، وأراد الإلغاز، وحذف جانب البيان، لم يوجب على نفسه ذكر التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم"^٤.

ولا يقف النحاة عند ظاهر التركيب، بل يقبلون الكلام على وجوهه، مستحضرين سياقاته، مزاجين بين الدرس الشكلي، والدرس الوظيفي. فمن شروط المبتدأ والخبر (الشكلية)، أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، وقد يكون المبتدأ والخبر معرفتين. غير أن تجويز ذلك يخضع لشروط أخرى وظيفية، تتمثل في إرادة المتكلم وإفادة المخاطب؛ "فإذا قلت: زيد أخوك" وأنت تريد أخوة النسب، فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم أنه أخوه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، أو يعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا، فنقول: "زيد أخوك" أي هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر

^١ ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٤٥٢.

^٢ المرجع السابق، ج ٣، ص ٣٣١.

^٣ العكبري، البيان في إعراب القرآن، ج ١، ص ١١٩.

^٤ ابن جني، الخصائص، ج ٢، ص ٣٧٨.

عن المعرفة معرفة، كانت الفائدة في مجموعهما، فإن كان يعرفهما مجتمعين لم يكن في الإخبار فائدة".^١

- الحكم بالصحة والخطأ، والحسن والقبح.

تنتوع الأحكام النحوية عند النحاة، وعند سيبويه خاصة، فلا تقف عند الصواب والخطأ، إذ نصادف، كثيراً، أحكاماً بالحسن والقبح، والواجب، والمحال... وهي أحكام تتوزعها مقاييس التركيب، والدلالة، والمقام، كما ظهر في تقسيم سيبويه الكلام إلى مستقيم وحسن، وقبيح، وكذب، ومحال. وليس القصد الوقوف على مقاييس هذا التقسيم، أو التقسيمات الأخرى، إنما القصد الوقوف على بعض الأحكام التي تخضع للمقام، حتى أنها تتبدل بتبدل المقامات، فيصبح الجائز ممنوعاً، والحسن قبيحاً.

ومن ذلك "قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ. فهو على وجهٍ محالٍ، وعلى وجهٍ حسنٍ. فأما المحالُ فإنَّ تعني أن الرجل حمارٌ. وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثم تُبدل الحمارَ مكان الرجل فتقول: حمارٍ، إمَّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تُضربَ عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك".^٢

فسيبويه لا يقف عند ظاهر التركيب، بل يتعداه إلى قصيدة المتكلم، فيصبح التركيب محالاً إن كان يعني ما يقول، ويصبح حسناً إن كان على سبيل الغلط أو النسيان. وفي مثال آخر، يتصور سيبويه حال المتكلم والمخاطب، عند النطق بالتركيب، وتبعاً لأحوالهما، يأتي حكمه بين المحال والحسن. يقول: "وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يُخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمرٍ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمر، وإنَّما يُضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلاً لو كان خلفَ حائط، أو في موضعٍ تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً".^٣

٥٤٣٤٩

^١ ابن عيشر، شرح المنفصل، ج ١، ص ٩٨.

^٢ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٩٣.

^٣ المرجع السابق، ج ٢، ص ٨١.

ولا شك أن إفادة المخاطب، مقياس مهم من مقاييس حسن الكلام وقبحه. يقول سيبويه: "وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيرا منك، وما كان أحد مجترئاً عليك.

وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوّه، لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا.

وإذا قلت: كان رجل ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله. ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً حسن؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله. ولو قلت كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن؛ لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن و يقبح".^١

وفي عطف جملة لا محل لها من الإعراب على أخرى، يشترط "أن تكون الجملتان كالنظيرين والشريكين، بحيث إذا عرف السامع حال الأولى، عناه أن يعرف الثاني، أو ما يقرب من ذلك، كقولك: زيد كاتب وعمرو شاعر، فإن هذا خطاب لمن هو متشوق لمعرفة حالهما في هذا الأمر المخصوص، وكذلك زيد طويل وعمرو قصير. فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر، لم يكن ذلك حسناً، إلا إذا تقدم سؤال من متكلم عن حال كل منهما في ذلك الشيء المخصوص".^٢

ومما يمنع بسبب عدم الإفادة، "الإخبار بالزمان عن الجئة؛ لعدم الفائدة إذ كانت الجئة غير مختصة بزمان دون زمان. ألا ترى أن قولك زيد غداً، إذا أردت مستقر غداً، لا يفيد، إذ هو مستقر في كل زمان، وعلم السامع بذلك ثابت".^٣

وفي البديل، يشترط الزمخشري، إبدال "المظهر من المضمير الغائب، دون المتكلم والمخاطب، تقول: رأيت زيدا، ومررت به زيد، ...، ولا تقول بي المسكين كان الأمر ولا عليك الكريم المعول".^٤ ويعلل ابن يعيش امتناع الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب؛ بأن "الغرض من البديل البيان وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح فلم يحتج إلى بيان".^٥

^١ سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٥٤.

^٢ ابن كلكلدي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ج ١، ص ١٣٠.

^٣ المعري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ١، ص ١٤٠-١٤١.

^٤ الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ١٥٨.

^٥ ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص ٧٠.

وإذا كانت إفادة المخاطب، قد تقلب الأحكام النحوية، فإن أمن اللبس، كذلك قد يوجب تركيباً، ويمنع آخر، كما في العطف، "فإن عرض لابس، وجب ترك العطف، كما في قوله تعالى: {قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون، الله يستهزئ بهم}، فإنه لو عطف الله يستهزئ بهم على ما قبله، لأوهم أنه من مقول المنافقين وليس منه، فترك العطف لذلك".^١

^١ ابن كيلكدي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ج ١، ص ١٣٢.

(٢) من ملامح النحو في علم المعاني:

أولاً: في التقسيم والتبويب

١- تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء

وهو التقسيم الذي ينبني عليه علم المعاني، ويمكن نسبته إلى سيبويه، فكان ملهما لعلماء المعاني من بعده، وإن لم يرد عنده بشكل صريح، وإنما ورد على سبيل الإشارة. يقول: "وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا.

أما لكان كذا وكذا فحديث معلق بحديث لولا. وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيد أخوك، إنما رفعته على ما رفعت عليه زيد أخوك. غير أن ذلك استخبار وهذا خبر".^١

٢- تبويب مباحث علم المعاني

اعتمد علم المعاني في تبويبه، تقسيم الجملة عند سيبويه إلى مسند ومسند إليه، وعليه انبنى تبويب مباحث النحو. فقد انطلق سيبويه في تبويبه لمباحث النحو من فكرة العامل^٢؛ "ولذلك جعل الإسناد في ثلاثة أنواع هي: إسناد الفعل وما يعمل عمله، وإسناد الاسم، والإسناد الذي يعتمد الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته، ثم اشتمل كل وجه منها على الأبواب التي يضمها"^٣. في حين اتجه النحاة من بعده إلى تبويب النحو وفق أثر العامل، من نصب ورفع وجر.

وقد استلهم علماء المعاني فكرة الإسناد، وبنوا عليها تصنيف أبوابهم^٤. وبذلك جاءت مباحث علم المعاني موزعة حسب ركني الجملة: المسند والمسند إليه. ورائد هذا التقسيم هو السكاكي، ويبدو تأثره بالتقسيم النحوي. في حين جاء تناول الجرجاني -من قبله- في كتابه (دلائل الإعجاز) لمباحث علم المعاني، وفق أحوال التراكيب وما يعرض لها من تقديم وتأخير وحذف وذكر... وهو تقسيم أكثر اتصالاً بعلم المعاني، من حيث إن

^١ سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ١٢٩.^٢ انظر: علي النحدي، سيبويه إمام النحاة، ص ١٧٨-١٧٩.^٣ محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيبويه في النجوم النحوي، ص ١٣٥.^٤ علي النحدي، سيبويه إمام النحاة، ص ١٨٠. (بتصرف)

ثالثاً: في الطرح البلاغي وغلبة النزعة النحوية

بسبب سبق الطرح النحوي للمباحث البلاغية، فقد جاءت إشارات البلاغيين إلى تقديم القول على أهمية النحو، والتمثل بأراء النحاة فيما يخدم طرحهم. وتتفاوت النزعة النحوية عند البلاغيين، وهي أشد ظهوراً عند من تتوزعهم الثقافتان النحوية والبلاغية. ومن البلاغيين الذين غلب عليهم الأثر النحوي في طرحهم البلاغي، ابن الزملاكاني، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت: ٦٥١هـ)، صاحب (التيبان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن). ويغلب على كتاب ابن الزملاكاني الاتجاه النحوي^١. وذلك لاعتقاده بأن طالب علم البيان (البلاغة)، "إذا عرف موضوع اللفظ المفرد وموضوع ما عرض له من علم الإعراب وما عرض له من التركيب، وعرف اللفظ من جميع وجوهه فاستحال الغلط إذ ذاك"^٢. وأن تحصيل البيان لا يتم إلا "بإتقان جمل من علمي اللغة والإعراب"^٣.

وممن غلبت عليهم النزعة النحوية من البلاغيين، السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي (ت: ٧٧٣هـ)، وتظهر هذه النزعة في شرحه على تلخيص المفتاح، المسمى (عروس الأفراح)، فـ "من خصائص كتابه ربط البلاغة بأصول اللغة وقواعد النحو، ولعل سبب ذلك أن اطلاعه كان واسعاً في اللغة والنحو فأراد أن يستعين بهما في شرح "التلخيص" ويمزج بين علوم اللغة العربية"^٤. وتظهر هذه النزعة خاصة في القسم الخاص بعلم المعاني.

ويبدو أن هذه النزعة كانت غالبية على شروح التلخيص على العموم. ولهذه الشروح والحواشي والتقاريرات قيمة نحوية، فكثيراً ما نجد الآراء المختلفة في المسألة الواحدة لنحاة ضاعت كتب بعضهم، ونجد هذه الظاهرة واضحة في كتاب "عروس الأفراح" الذي جمع فيه مؤلفه كثيراً من آراء النحاة^٥.

^١ ابن الزملاكاني، التبان في علم البيان، ص ١٥. (مقدمة المحقق). وانظر: بدوي طائفة، البيان العربي، ص ٢٦٧.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٢.

^٣ المرجع السابق، ص ٣٣.

^٤ أحمد مظلوم، مناهج بلاغية، ص ٢٩٧-٢٩٨.

^٥ المرجع السابق، ص ٣١٤.

المطلب الثاني: من ملامح الافتراق

افتراق بعض المفاهيم والمصطلحات

تتشكل المصطلحات والمفاهيم حسب مواقعها من المنظومات العلمية. وقد تستعير العلوم المصطلحات بعضها من بعض، ولكنها تكسبها طابعها الخاص الذي يستقل بها. فقد تتفق المصطلحات بين النحو والبلاغة، وتفترق المفاهيم بينهما، وقد يفترقان في المصطلح، ويبقى المفهوم متفقاً.

ومن المصطلحات التي يتفق حولها النحاة والبلاغيون، ويفترقون في مفهومها، والتي هي أدخل في باب البلاغة، وقد اعتمدها النحاة في أحكامهم، مصطلح "الفصاحة". فالفصاحة عند النحاة، "هي الفصاحة اللغوية أي صفة الإنسان الذي لم تتغير لغته ويجوز أخذ اللغة منه والاستشهاد بكلامه، ولا يوصف بذلك أي ناطق بالعربية".^١ وقد اعتد النحاة "في تصنيفهم لطبقات من يحتج بلغتهم، أفراداً كانوا أو جماعات، تواتر مصطلح الفصاحة شرطاً أساسياً في الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي".^٢ وأما الفصاحة عند البلاغيين، فيشترط لتحقيقها، "المنشأ اللغوي وعدم التأثر لا العروبة العرقية".^٣ وهي في نظر البلاغيين صفة تتطلي على اللفظ المفرد والتركيب، وتحققها يعتمد على مجموع شروط، بعضها يدخل في إطار النحو، وبعضها يتعداه إلى المستويات اللغوية الأخرى، من صوت، وصرف، ومعجم.^٤

وبذلك يفترق المفهومان، فـ"الفصاحة اللغوية غير الفصاحة البلاغية فبشار [بن برد - على سبيل المثال -] غير فصيح بالمعنى الأول وفصيح بالمعنى الثاني".^٥

واستخدام النحاة لمصطلح (فصيح)، و(أفصح)، يعود إلى العملية التعديدية التي أتبعوها، فقد "تجاوز النحاة، لضبط معايير الخطأ والصواب، استقامة اللغة إلى فصاحتها

^١ عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، ص ٣٩.

^٢ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص ٤٨.

^٣ عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، ص ٣٩.

^٤ انظر: القزويني، الإيضاح، ص ٧-١٣.

^٥ عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، ص ٣٩.

بمعنى أنهم أرادوا بناء النحو على مستوى لغوي فيه من الخصائص ما ليس في غيره مما يدل على أنه أسمى من اللغة المشتركة في ذلك الوقت^١.

ومن المفاهيم التي يفترق فيها النحاة والبلاغيون، مفهوم (الزيادة)، والمتعلق بزيادة حروف المعاني، و"الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحثو من عبارات الكوفيين"^٢. ويعد الزمخشري من حروف الصلة، "إن وأن وما ولا ومن والباء"^٣. يقول ابن الأثير حول قوله تعالى {فلما أن أراد أن يبطش}: "وجرت بيني وبين رجل من النحويين مفاوضة في هذه الآية؛ فقال: إن (أن) الأولى زائدة، ولو حذفتم فقل فلما أراد أن يبطش لكان المعنى سواء، ألا ترى إلى قوله تعالى: {فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه} وقد اتفق النحاة على أن الواردة بعد لما وقبل الفعل زائدة، فقلت له: النحاة لا فتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما، من حيث إنهم نحاة، ولا شك أنهم وجدوا (أن) ترد بعد (لما) وقبل الفعل في القرآن الكريم وفي كلام فصحاء العرب فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا سقطت، فقالوا: هذه زائدة، وليس الأمر كذلك، بل إذا وردت (لما) وورد الفعل بعدها بإسقاط (أن) دل ذلك على الفور، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن الفعل كان على الفور، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء"^٤. ويأتي افتراق النحاة والبلاغيين في مفهوم الزيادة، في افتراق نظرهم إلى المعنى؛ ففي حين يعنى النحاة بأصل المعنى، وظاهر التركيب، يتجاوزهم البلاغيون إلى معنى المعنى، وما وراء الظاهر.

يقول السيوطي نقلاً عن النبلي: "معنى كون هذه الحروف زوائد، أنك لو حذفتها، لم يتغير الكلام عن معناه الأصلي، وإنما قلنا لم يتغير عن معناه الأصلي؛ لأن زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد، ولم تكن الزيادة عند سيبويه لغير معنى البتة، لأن التوكيد معنى صحيح، لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى"^٥.

^١ حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب، ص ٤٨-٤٩.

^٢ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٤٧.

^٣ الزمخشري، المفصل، ص ٤٢٣.

^٤ ابن الأثير، المثل السائر، ج ٢، ص ١٥٢.

^٥ السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٤٩.

ويعلل الرضي وسم هذه الحروف بالزيادة؛ "لأنها لا يتغير بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تزد شيئاً لما لم تغاير فائدته العارضة الفائدة الحاصلة قبلها"^١.

في حين يرفض البلاغيون هذه التسمية، لما توحى به من عدم الإفادة أو عدم إضافة معنى. واعتقاداً بأن العرب تميل في لغتها إلى الإيجاز، "فلا تزيد شيئاً لا يدل على معنى"^٢. وارتباط الدرس البلاغي بالنص القرآني، يجعل البلاغيين يتخرجون من القسول بزيادة حرف في القرآن.

وترتبط الزيادة عند البلاغيين بمفهوم الفصاحة. ويقول السيرافي إن مذهب سيبويه في هذه الحروف أنها للتأكيد، "ومذهب غيره أنها زيدت طلباً للفصاحة، إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرها من الأمور اللفظية، فإذا زيد شيء من الزوائد تأتي له وصلح"^٣. وكأنه يقصد مذهب البلاغيين، أو من سار على هديهم.

ومن المفاهيم التي يفترق حولها النحاة والبلاغيون، مفهوم (الإفادة). ويعبر ابن الأثير عن هذا الافتراق، في حديثه عن أقسام التكرير، يقول: "أقسام التكرير:

(١) في اللفظ والمعنى. (٢) في المعنى دون اللفظ

وكل من هذين القسمين ينقسم إلى مفيد وغير مفيد، ولا أعنى بالمفيد ههنا ما يعنيه النحاة، فإنه عندهم عبارة عن اللفظ المركب؛ إما من الاسم مع الاسم، بشرط أن يكون للأول بالثاني علاقة معنى يسع مكلفاً جهله، وإما من الاسم مع الفعل التام المنتصرف، على هذا الشرط أيضاً، وإما من حرف النداء مع الاسم؛ فهذا هو المفيد عند النحاة، وأنا لم أقصد ذلك ههنا، بل مقصودي من المفيد أن يأتي لمعنى، وغير المفيد أن يأتي لغير معنى"^٤.

وكان الإفادة التي ينسبها ابن الأثير إلى النحاة، إفادة تتعلق بالإسناد. في حين أن الإفادة التي تعنيه كبلاغي، إفادة المعنى، دون الالتفات إلى المبنى.

وبتقصي مفهوم الإفادة عند النحاة، يتبين خلاف ما ذهب إليه ابن الأثير. فالإفادة شرط الكلام، أما الجملة، والتي تمثل العلاقة الإسنادية، فلا يشترط فيها الإفادة.

^١ السوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٢٤٩.

^٢ المرجع السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

^٣ المرجع السابق، ج ١، ص ٢٤٨.

^٤ ابن الأثير، المنل السائر، ج ٢، ص ١٤٧.

يقول ابن هشام في التفريق بين الجملة والكلام: "الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كـ "قام زيد" والمبتدأ وخبره، كـ "زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضرب اللص" و"أقائم الزيدان" و"كان زيد قائما" و"ظننته قائما" ^١.

وهو يردّ قول الزمخشري في المفصل، إن مفهوم الجملة يرادف مفهوم الكلام. يقول: "والصواب أنها أعم منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام" ^٢.

وقد تبعه النحاة، وذهبوا مذهبه في "أن الجملة قد تكون مفيدة فتسمى كلاما وقد تكون غير مفيدة فتكون إذ ذاك عبارة عن علاقة إسنادية بين كلمتين وكل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى فإذا أفادت معنى يحسن السكوت عليه كانتا جملة وكلاما وإذا لم تفيدا كانتا جملة فحسب" ^٣.

ومن المفاهيم التي يفترق فيها النحاة والبلاغيون، مفهوم (الجملة الابتدائية أو المستأنفة)، ويذكر ابن هشام من أنواعها عند النحاة -^٤:

- الجملة المفتتح بها النطق. كقولك ابتداءً "زيد قائم".

- الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو "مات فلان، رحمه الله".

وهي عند البلاغيين "ما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قوله تعالى {هل أتاك حديثُ ضيفِ إبراهيم إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلامٌ قومٌ منكرون} فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى ولم تعطف عليها" ^٥.

فليس كل ما يدعى استئنافاً عند النحاة، هو استئناف عند البلاغيين. ويعد ابن هشام أمثلة من الاستئناف مما قد يخفى، ومن ذلك، "لا يسمعون" من قوله تعالى {وحفظاً من كل شيطانٍ مارٍ لا يسمعون إلى الملا الأعلى} (الصفات: ٦-٨) فإن الذي يتبادر إلى

^١ ابن هشام، معني اللبيب، ص ٤٩٠.

^٢ المرجع السابق، ص ٤٩٠.

^٣ ابن هشام، رسالة المباحث المرضية، ص ٥٢. (ملحق برأي سعيد الأفغاني في كتابه مذكرات في قواعد اللغة العربية ص ٤٣).

^٤ ابن هشام، معني اللبيب، ص ٥٠٠.

^٥ المرجع السابق، ص ٥٠٠-٥٠١.

الذهن أنه صفة لكل شيطان، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع؛ وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئنافاً بيانياً لفساد المعنى أيضاً^١.

وأما بالنسبة للافتراق في المصطلح، مع الاتفاق في المفهوم؛ فيتمثل أولاً في اعتماد البلاغيين مصطلحي (المسند والمسند إليه)، وهما في أصلهما يمثلان مصطلحين نحويين، ينسبان لسببويه، وبذلك شكلاً ملامح اتفاق. وأما الافتراق فيأتي في مرحلة لاحقة، حين اعتمد النحاة بدلاً منهما: المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل. وهو تنوع في المسميات، اقتضته حاجة البحث والتفصيل. غير أن المفهوم واحد؛ فالمبتدأ والفعل (مسند)، والخبر والفاعل (مسند إليه).

ويقول الأزهرى في تفسير دلالة الباء في "بسم الله الرحمن الرحيم: الباء متعلقة بفعل محذوف تقديره افتتح يقدر مؤخرًا لإفادة الحصر عند البيانين والاهتمام عند النحويين"^٢. والحصر والاهتمام ذوا دلالة واحدة.

وفيما يدخل في افتراقهم حول المفهوم، "أن ما يقبله أحد المجالين ترفضه وتخطئه قواعد القبول في المجال الآخر، وعلى سبيل المثال يفرق النحو في أجزاء الجملة من حيث الأهمية بين ما يسميه النحاة العمدة وما يسمونه الفضلة، وكما هو واضح من التسميتين يعد القسم الأول أساسياً في الجملة - كالفعل والمبتدأ - أما القسم الآخر، فيعد ثانوياً، كالمفعول والتوابع، ويخالف البيانين هذه القاعدة إذ يرون أن جميع أجزاء الكلام تتساوى في الأهمية أمام قوانين النظم ومقتضياته التي تهتم بالدلالة الكلية للكلام دون أن تفرق بين فضلة وعمدة"^٣.

وقد يطول استقصاء المصطلحات والمفاهيم التي تمثل اتفاقاً أو افتراقاً، إنما هذه إشارات عابرة، عسى أن تكون وافية لتأدية الغرض.

افتراق بعض الأحكام

وكما تفترق المصطلحات والمفاهيم بالعلمين، تفترق بهما الأحكام. وكيف لا، وعلم النحو، يعنى بأصل المعنى، المتحقق بالعلاقة الإسنادية، وعلم المعاني، يعنى بما وراء

^١ ابن هشام، مغني اللبيب، ص ٥٠١-٥٠٢.

^٢ الأزهرى، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص ٢٣.

^٣ عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، ص ١٥-١٦.

المعنى، وهو أمر يتجاوز ظاهر الإسناد والتركيب. واختلاف المقاصد يؤدي إلى اختلاف الأحكام والرؤى.

ومن بين الأحكام التي يفترق بها النحاة والبلاغيون، حكم التقديم والتأخير، إذا جاء المبتدأ والخبر معرفتين. ففي حين يجيز النحاة تبادل الأدوار بين المبتدأ والخبر في حال تعريفهما^١، يستنكر البلاغيون عليهم ذلك^٢.

ومن مسائل الافتراق، وقوع المصدر نعتاً، فهو في رأي النحاة، "وإن كان كثيراً لا يطرده"، وذهب علماء المعاني - كما يشير الصبان - إلى اطراده. ويعلل الصبان ذلك، بأنه "اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني"^٣.

وافترق النحاة والبلاغيون، في تجويزهم لعود الضمير على متأخر، إذ يرى ابن هشام: أن "القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله، فيجب أن يقدر المفسر في نحو (زيداً رأيت) مقدماً عليه، وجوز البيانين تقديره مؤخراً عنه، وقالوا لأنه يفيد الاختصاص حينئذ"^٤.

^١ انظر: ابن هشام، معني اللبيب، ص ٥٨٨.

^٢ العلوي، الطراز، ص ٢١٤. انظر: الرازي، نمية الإنجاز في دراية الإعجاز، ص ١٦٣. الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٨٧-١٩٠.

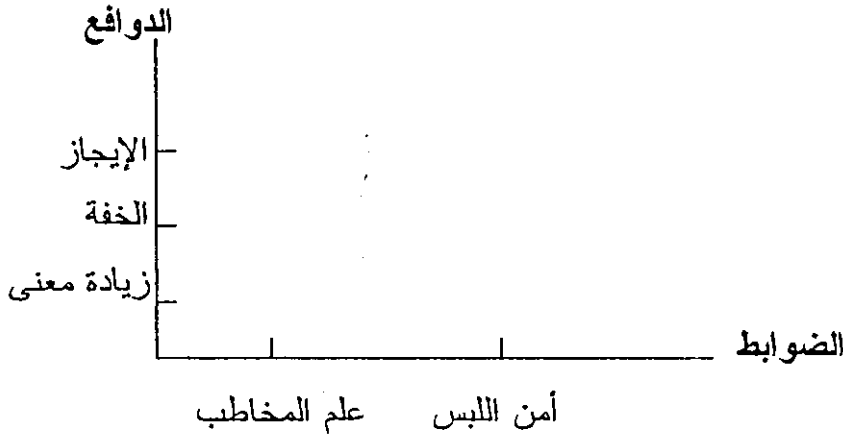
^٣ الصبان، حاشية الصبان. انظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والجديد، ص ١٧٥-١٧٧.

^٤ ابن هشام، معني اللبيب، ص ٧٩٩.

آخر المطاف

لقد عرّج هذا المبحث على بعض ملامح الاتفاق والافتراق بين علمي النحو والمعاني. ولكن إلى أي مدى يمكن أن تفصل هذه الملامح، في العلاقة بين العلمين؟ وإلى أي حدّ يعدُّ الفصلُ في القول مطلباً لازماً؟
إنه مجرد تطواف بين حقول النحو والمعاني، ربما تبيّن من خلاله بعض فروق، ومشتبهات:

فعلم النحو يعني باللغة، وعلم المعاني يعني بالكلام.
علم النحو يبحث عن اطراد القاعدة، ويجهد في ردّ كل عدول عن الأصل (انزياح) إلى الأصل، وعلم المعاني يبحث عن مواضع العدول (الانزياح)، ومسبباته، بما يضيف معنى وراء المعنى، وبذلك كان تمام علم النحو بعلم المعاني.
وأي انزياح في اللغة له دوافع وضوابط، منها ما هو شكلي، ومنها ما هو دلالي تداولي. أما الشكلي، فهو نحوي خالص، وأما الدلالي التداولي، فهو بين النحو والبلاغة.
ومن هذه الدوافع: الإيجاز، والخفة، وما وراء المعنى.
ومن الضوابط: أمن اللبس، وعلم المخاطب.



ومن خلال هذه الدوافع والضوابط، الدلالية التداولية، تتشكّل منطقة الأعراف بين العلمين. وهي في حين تشكّل قوام الدرس البلاغي، فإنها في الدرس النحوي، بمثابة ملحظ يتناوب ويتكامل مع ملاحظ أخرى. فهو ليس مغيباً، ولا حاضراً حضوراً لازماً، وبين حضوره وغيابه، تتسع وتضيق دائرة الأعراف.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة لتبيّن الأعراف بين علمين من علوم العربية: علم النحو، وعلم المعاني، باعتبارهما يمثلان مستويين من مستويات النظام اللغوي. ولجلاء هذه الأعراف، كان استجلاء الأعراف بين مناهج الدرس اللغوي؛ انطلاقاً من فكرة القدر المشترك في النظر اللغوي بين مناهج الدرس على اختلاف الزمان والمكان.

وتتطلق هذه الدراسة من فكرة مؤدّاهما: أن التشابك والتعالق بين مستويات النظام اللغوي، أمرٌ لازمٌ.

والتساؤل الذي يبقى مطروحاً، وحاضراً، ومشروعاً، منذ البدء حتى المنتهى: هل يلزم عن ذلك التشابك والتعالق، إلغاء الحدود؟ وهل وجود الاتفاق، يلغي حصول الافتراق؟

وليس ثمة ادعاءً بتقديم إجابات قاطعة، إنما هي لمحات وإشارات ورؤى، قد يُستضاءُ بها.

وهذه بعض نتائج يمكن الخلوص إليها في نهاية المطاف:

- تتماثل مناهج الدرس اللغوي بين الشرق والغرب، والقديم والحديث. وإنما يكمن الاختلاف والافتراق، في زاوية النظر، إضافة إلى تطوّر المعرفة وجلاء المصطلح، الذي يسهم بصورة ما في تشكيل مادة العلم. فليس في المقاربة بين الدرس العربي القديم والدرس اللساني الحديث، تكلف أو ادعاء، ما حُفِظَتْ حدودُهُما وأصولُهُما.

- بين مناهج الدرس اللساني على اختلاف توجهها إلى شكلية ووظيفية، ملامح اتفاق وافتراق، هذه الملامح تُمثّل في الدرس اللساني - علامة وحدة وتكامل، لاسيما وأنها جميعاً تنتسب لدائرة البنيوية.

- علم النحو له فضل سبق في النشأة على علم المعاني، ويتخذ علم النحو مفهوماً واسعاً في بدايته، يرادف العربية بعلمها ومستوياتها، وبذلك يدخل علم المعاني في دائرة النحو، ويتقاطع العلمان في الزمان والمكان والأعلام، وقد أسهم هذا التقاطع بشكل ما في رسم الأعراف بين العلمين.

- أشكلت العلاقة بين علمي النحو والمعاني على المحدثين، ولم تُشكّل على القدماء من قبل، فقد كان جلياً للقدماء ما بين العلمين من ملامح اتفاق، فاجتهدوا في إظهار ملامح الافتراق، بما يحفظ حدودهما. في حين ارتأى بعض المحدثين في الفصل بين العلمين تكلفاً، وكثير من إشكال التراث في مقاربات المحدثين، يتجلى في عدم الفصل بين أغراض البحث، وأغراض التدريس.

- ينطلق علماء العربية من همٍّ موحدٍ يتمثل في رسم نظام متكامل، ومتجانس، لنظم العربية. هذا الهمُّ تشكّل بتشكّل هدف الباحث، ومادة الدرس. ففي حين انصبّ هدف النحوي على رسم ملامح نظام مطّرد من القواعد، جعله يفترض ثبات اللغة، بتأطيرها بحدود الزمان والمكان، انصبّ هدف البلاغي (صاحب علم المعاني) على تبرير الخروجات على نظام اللغة، بما يفي بمقاصد المتكلم وحاجاته. ويبقى أطراد نظام اللغة همّاً موحدًا بين أصحاب العلمين. ومادة النحو مؤطرة بحدود الزمان والمكان، وأما مادة البلاغي، فهي غير مؤطرة بزمان ومكان، وإن اشترط فيها الصواب النحوي، بما لا يكسر النظام.

- إن الوقوف على ملامح اتفاق أو افتراق بين علمي النحو والمعاني، لا يقود بالضرورة إلى قول فصلٍ في طبيعة العلاقة بينهما، فهي علاقة "تأخذ" وتعلق، كما هو شأن العلاقة بين مختلف فروع اللغة، وبين مستويات النظام.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم (ت: ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م.
- الأشموني، أبو الحسن علي (ت: ٩١٩هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد محمد محيي الدين، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ت).
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت: ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط١، دار الجليل، بيروت، ١٩٩٥م.
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت: ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين الكوفيين، دار الفكر، دمشق، (د.ت).
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت: ٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٢، مكتبة الأندلس، بغداد، ١٩٧٠م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولسب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م.
- التهانوي، محمد علي الفاروقي (ت: ١٢هـ)، كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق ومراجعة: د. لطفي عبد البديع، د. عبد النعيم محمد حسنين، الأستاذ أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة، ١٩٦٣م.
- الجاحظ، عمر بن بحر بن محبوب الكنانى البصري (ت: ٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، تحقيق: المحاسي فوزي عطوي، ط١، دار صعب، بيروت، ١٩٦٨م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: ٤٧٤هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ١٩٩٢م.
- الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت: ٧٢٩هـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

- الجرجاني، علي بن محمد (ت: ٧٢٩هـ)، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق: عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨١م.
- الجمحي، محمد بن سلام (ت: ٢٣١هـ)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة، (د.ت).
- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، المكتبة العلمية، ١٩٥٢.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت: ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط١، مؤسسة المعارف، بيروت، دار ابن حزم، ١٩٩٩م.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، مقدمة بان خلدون، ج٤، تحقيق: علي عبد الواحد وافي، ط١، لجنة البيان العربي، ١٩٦٢م.
- الرازي، الإمام فخر الدين (ت: ٦٠٦هـ)، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق: بكري شيخ أمين، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٥م.
- الرضي، محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاسب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: ٣٣٩هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي (ت: ٣٧٩هـ) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ)، الكشاف، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط١، مكتبة عبيكان، الرياض، ١٩٩٨م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، ط١، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
- ابن الزمكاني، عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاري (ت: ٦٥١هـ)، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تحقيق: أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة الغاني، بغداد، ١٩٦٤م.

- السبكي ، بهاء الدين (ت: ٧٧٣هـ-)، عروس الأفراح، شروح التلخيص، دار الكتب العلمية.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت: ٣١١هـ-)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣م.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، ت: ٦٢٦هـ-، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: ٥٨١هـ-)، نتائج الفكر، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ١٩٨٤م.
- سيوييه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ-)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٦٨هـ-)، أخبار النحويين والبصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، ط١، دار الاعتصام، ١٩٨٥م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ-)، الأسباب والنظائر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ-)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي، ط١، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: ٩١١هـ-)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- الشاطبي، الإمام الحافظ أبو إسحاق بن إبراهيم بن موسى (ت: ٧٩٠هـ-)، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٩٩م.
- الصبان، الشيخ محمد بن علي (ت: ١٢٠٦هـ-)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- أبو الطيب اللغوي الحلبي، عبد الواحد بن علي (ت: ٣٥١هـ-)، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ١٩٥٥م.

- الطّبيبي، شرف الدين حسين بن محمد (ت: ٧٤٣هـ)، التّبيان في علم المعاني والبديع والبيان، تحقيق: هادي عطية مطر الهلالي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت: ٦٧٢هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ)، التّبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ)، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، (د.م)، (د.ن)، -١٩٦٦م.
- العلوي، السيد الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم (ت: ٧٤٩هـ)، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مراجعة: محمد عبد السلام شاهين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ابن العماد الحنبلي، الإمام شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد (ت: ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- ابن فارس، الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي (ت: ٩٧٢هـ)، شرح الحدود النحوية، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس (د.ت).
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت: ١٧٥هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: ٢٦٧هـ)، الشعر والشعراء، تحقيق: عمر الطباع، ط١، شركة الأرقم، بيروت، ١٩٩٧م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: ٢٦٧هـ)، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، ط١، الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٢م.

- القزويني ، جلال الدين أبو عبد الله محمد بن سعد الدين بن عمر (ت: ٧٣٩هـ—)، الإيضاح في علوم البلاغة ، مراجعة: محمد السعدي فرهود، شرح وتعليق: محمد خفاجي، عبد العزيز شرف، ج١، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٩٩م .
- القفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباه اللحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٥٠م، ١٩٥٢م، ١٩٥٥م.
- ابن كيلكدي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله العلانيّ الدمشقي الشافعي، (ت: ٧٦١هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ١٩٩٠م.
- ابن مالك، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين بن عبد الله (ت: ٦٨٦هـ—)، المصباح في علم المعاني والبيان والبدیع، ط١، المطبعة الخيرية، إدارة السيد "محمد عمر الخشاب"، ١٣٤١هـ.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ—)، البلاغة، تحقيق: رمضان عبد التّوّاب، ط٢، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، (د.ت.).
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ—)، الكامل في اللغة والنحو والتصريف، تحقيق: زكي مبارك، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٣٦م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ—)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت.).
- المثني، أبو عبيدة معمر (ت: ٢١٠هـ—)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ط١، الناشر: محمد سامي أمين الخانجي الكتبي بمصر، ١٩٥٤م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ—)، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، (د.ت.).
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ—)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ—)، رسالة المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية، تحقيق: مازن المبارك، دار ابن كثير، دمشق، ١٩٨٧م.

- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط١، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ١٩٨٤م.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

ثانياً: المراجع العربية

- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر: القاهرة، ١٩٣٧م، ١٩٥٩م.
- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ١٩٨٦م.
- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥م.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، (د.ت).
- أحمد مطلوب، البحث البلاغي عند العرب، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد، ١٩٨٢م.
- أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي، ط١، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٤.
- أحمد مطلوب، مناهج بلاغية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م.
- أمين الخولي، مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، ط١، دار المعرفة، ١٩٦١م.
- بدوي طبانة، البيان العربي .. دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى، دار العودة، دار الثقافة، بيروت، ط٥، ١٩٧٢م.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت).

- تمام حسان، الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- جورج موانان، مفتيح الألسنية، ترجمة: الطيب بكوش، منشورات الجديد، تونس، ١٩٨١م.
- جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ترجمة: مصطفى التونسي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
- جيفري سامبسون، المدارس اللغوية .. التطور والصراع، ترجمة: أحمد نعيم الكراعين، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣.
- حسن عون، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط١، مطبعة رويال، الإسكندرية، ١٩٥٢م.
- حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العربي.. أسسه وتطوره إلى القرن السادس، منشورات الجامعة التونسية، ١٩٨١م.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي.. دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، ١٩٨٨م.
- حلمي خليل، مقدّمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ت).
- د. هديسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: محمود عياد، نصر حامد أبو زيد، محمد أكرم سعد الدين، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: أحمد عوض، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ١٩٩٧م.
- رجاء عيد، فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ط٢، الناشر منشأة المعارف بالإسكندرية، (د.ت).
- رمزي منير بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.
- زكريا إبراهيم، مشكلة البنية.. أو أضواء على البنيوية، مكتبة مصر للطباعة، دار مصر للطباعة، (د.ت).
- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، دمشق، (د.ت).
- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، سلسلة لغويات، الشركة المصرية العالمية للنشر-لونجمان- القاهرة، ١٩٩٧م.

- شعبان عوض محمد العبيدي، النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٩م.
- شفيق السيد، البحث البلاغي عند العرب.. تأصيل وتقييم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ط٨، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧م.
- شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
- صاحب أبو جناح، من أعلام البصرة (سبويه)، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٧٤م.
- عباس حسن، اللغة والنحو .. بين القديم والحديث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦م.
- عبد الجليل مرتاض، بؤادر الحركة اللسانية الأولى عند العرب، مؤسسة الشرف، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.
- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، مطبعة كويتي، تونس، ١٩٩٧م.
- عبد العزيز عتيق، تاريخ البلاغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠.
- عبد العزيز عتيق، في البلاغة العربية (علم المعاني)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤م.
- ✓ عبد الفتاح لاشين، التراكم النحوية من الوجهة البلاغية، دار المريخ، الرياض، (د.ت).
- عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٠م.
- عبد القادر حسين، المختصر في تاريخ البلاغة، ط٢، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨٢م.
- عبد المتعال الصعيدي، البلاغة العالية.. علم المعاني، تقديم ومراجعة: عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، (د.ت).
- عبد القادر المهيري، أعلام وآثار من التراث اللغوي، دار الجنوب للنشر، تونس، ١٩٩٣م.
- عبد القادر المهيري، اللسانيات الوظيفية، أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، (د.ت).

- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.
- عزّ الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي.. قراءة لسانية جديدة، كلية الآداب، سوسة، دار محمد علي الحامي، تونس، ١٩٩٨م.
- علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، (د.ت).
- علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، أفاق عربية، بغداد، ١٩٨٦م.
- فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير للطباعة والنشر، ١٩٧٠م.
- فاضل السامرائي، معاني النحو، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠م.
- فردينان دي سوسير، دورس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥م.
- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، (د.ت).
- فوزي حسن الشايب، محاضرات في اللسانيات، ط١، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٩.
- كامل جميل ولويل، عودة النحو العربي الأصيل.. النحو والمعنى، عمان: المكتبة الوطنية، ١٩٩٤م.
- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥م.
- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي -مدخل-، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٧م.
- مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت).
- مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث: مدخل، ط١، دار طلاس دمشق، ١٩٨٨م.
- مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٤م.
- محمد نحلة، التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٩م.
- محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، (د.ت).

- ١- محمد خير الدين الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي - قبل سيوييه-، ج ١، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩م.
- محمد الشاوش، سوسير والألسنية، أهم المدارس الألسنية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، (د.ت).
- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، (د.ت).
- محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي، نقد العقل العربي (٢)، ط ٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.
- محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٣م.
- محمد العمري، البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، ١٩٩٩م.
- محمد عيد، في اللغة ودراساتها، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤م.
- محمد كاظم البكاء، منهج كتاب سيوييه في التقييم النحوي، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة (أفاق عربية)، بغداد، ١٩٨٩م.
- محمد المختار ولد إياه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، ١٩٩٦م.
- محمود أبو زيد، اللغة في الثقافة والمجتمع، مع دراسة ميدانية للمصطلحات والكلمات العامية في ثقافة الشباب الفرعية، دار الكتاب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- محمود السمرة، نهاد موسى، كتاب العربية نظام الجملة والإعراب، ط ١، وزارة التربية والتعليم، سلطنة عمان، ١٩٨٥م.
- مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- مصطفى صاوي الجويني، المعاني (علم الأسلوب)، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣م.
- مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي.. دراسة في علم اللغة الحديث، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٨١م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ط ٢، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.

- ميلكا إفيتش، اتجاهات البحث اللساني، ترجمة: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة.
- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ط٢، سلسلة المعرفة، الكويت، ١٩٧٩م.
- نهاد الموسى، أبو عبيدة معمر بن المثنى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٨٥م.
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٠م.
- هديسون د.، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: محمود عياد، نصر حامد أبو زيد، محمد أكرم سعد الدين، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م.
- يوسف أحمد المطوع، جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٧٦م.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- Oswald Ducrot & Tzvetan Todorov, Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, Oxford, translated by: Catherine Parter, 1981.
- William Bright, International Encyclopedia of Linguistics, New York, 1992.
- Jean Aitchison, Linguistics, Teach yourself books, UK, 1978.
- David Crystal, A Dictionary of Linguistics and Phonetics, Blackweel Reference, Ed. 3, 1991.

رابعاً: الدوريات

- أحمد المتوكل، مبدأ الوظيفية وصياغة الأنحاء، مجلة المناظرة، السنة ٢، العدد ٣، ١٩٩٠.
- أحمد المتوكل، نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، ضمن لسانيات وسيميائيات، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ١٩٧٦م.
- جعفر دك الباب، نظرية عبد الفاهر الجرجاني اللغوية، (النحوية البلاغية) والبنويّة الوظيفية في النقد الأدبي، حوليات جامعة الجزائر، ع٧، ١٩٩٣م.

- جعفر دك الباب، ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها، المعرفة، دمشق، ع.٢٢٢-٢٢٣، السنة التاسعة عشرة، ١٩٨٠م.
- جواد باقر، مفهوم البنية العميقة بين تشومسكي والدرس النحوي العربي، مجلة اللسان العربي، ع٣٤، ١٩٩٠م.
- جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، ع٨-٩، طرابلس-ليبيا، ١٩٧٩م.
- رشيد يحيوي، حول قضية المصطلح النقدي، الباحث، السنة ١١، العدد ١-٥٣-١٩٩٢م.
- عبد الرحمن الحاج صالح، الأصالة والبحوث اللغوية الحديثة، حوليات جامعة الجزائر، ع٦، ج١، ١٩٩١-١٩٩٢م.
- عدنان ذريل، البنيوية ومدونات اللغة، المعرفة، ع١٧٨، ١٩٧٦م.
- فؤاد زكريا، الجذور الفلسفية للبنائية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الأولى، ١٩٨٠م.
- محمد الهادي الطرابلسي، إطار التطبيق في الأسلوبية العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، تونس، ٢٣-٢٨ نوفمبر، ١٩٨١، سلسلة اللسانيات، ع٥٥، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس، ١٩٨٣.
- مصطفى غلفان، نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي - ملاحظات حول تحليل لغة المعنى-، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ع٣، ١٩٨٦م.
- ميخائيل ج. كارتر، قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات، ترجمة: محمد رشاد حمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، ع٢٢، ١٩٨٣م.
- نهاد موسى، مجاز القرآن لأبي عبيدة (دراسة وتعقيب)، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٣، الجزء ١، ١٩٦٧م.
- وفاء كامل، البنيوية في اللسانيات، عالم الفكر، المجلد ٢٦، ع٢، ١٩٩٧م.
- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، الكويت، ١٩٨٩م.

خامساً: الرسائل الجامعية

- عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٢م.
- لطيفة النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، رسالة دكتوراة ، الجامعة الأردنية ، ١٩٩٥م.

ملحق بأهم المصطلحات الواردة في الرسالة^١

الإبداعية (Creativity): هي قدرة المتكلم على إنتاج عدد غير محدود من الجمل، وقدرته كذلك على فهم جمل لم يسمعا من قبل أيضاً.

الأداء (Performance): الاستعمال اللغوي الفعلي، لفظاً أو كتابةً.

الاستجابة (response): ردّ فعل على المثير صادر عن السامع أو القارئ، كإجابته عن سؤال أو تنفيذ أمر أو فهمه لتوجيه أو ذكره لكلمة إثر سماعه كلمة معينة.

البنية السطحية (Surface Structure): في مصطلح النحو التوليدي، بنية التركيب الأقرب إلى الكلام المنطوق والمسموع.

البنية العميقة (Deep Structure): في مصطلح النحو التوليدي، بنية التركيب المجردة وغير الظاهرة.

البنويّة (Structuralism): منهج في الدراسة اللغوية يقوم على تحليل اللغة إلى مجموعة من المكونات أو البنى، ثم يدرس العلاقات بينها.

التاريخية (Diachronic): فرع من علم اللغة يُعنى بدراسة تطوّر لغة ما، أو مجموعة لغات، من منطلق تاريخي.

التحويل (Transformation): عملية نحوية تُظهر العلاقة بين تركيبين اثنين بتطبيق قواعد محدّدة، كما في تحويل الجملة المبنيّة للمعلوم إلى جملة مبنيّة للمجهول.

^١ انظر: رمزي البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية. مجدي وهبة، معجم مصطلحات الأدب.

التداولية (Pragmatics): علم يدرس العلاقة بين العوامل الخارجية المصاحبة للكلام وأثرها في تركيب الجمل وتشكيلها على نحو مخصوص.

تسايقات متسلسلة (Contextualisation): (أو تسويق)، أي وضع العنصر اللغوي، ولاسيما الكلمات، في السياق الصحيح أيضاً للمعنى المقصود.

التوليد (Generation): قدرة المتكلم على إحداث جمل وتراكيب غير محدودة، نظرياً، من عدد محدود من الوحدات اللغوية وبتطبيق قواعد نحوية محدودة.

التزامنية (Synchronic): فرع من علم اللغة يُعنى بدراسة لغة ما في إحدى مراحل تطورها، ماضياً أم حاضراً، دون النظر في مسألة التطور اللغوي.

التوزيعية (Distributionalism): منهج في دراسة العناصر اللغوية قوامه رصد العناصر الصغيرة في العناصر الأكبر منها - كرصد الفونيمات في المقاطع، ورصد المقاطع في الكلمات، ورصد الكلمات في الجمل - وتحديد شيوعها وتأويله.

الحدس (Intuition): البديهة اللغوية لدى متكلم اللغة، ولاسيما قدرته على الحكم على التراكيب من حيث صحتها وعدم صحتها.

الدال (signifier): مصطلح وضعه دي سوسير للإشارة إلى الرمز الصوتي أو الكتابي الذي يعبر به عن المدلول. أو هو العنصر القابل للإدراك في الإشارة.

سياق الحال (Context of Situation): مجموع العناصر غير اللغوية التي يكتسب التركيب بها تمام معناها.

الصيغة (form) أو شكل أو صورة: النظام اللغوي العام، سواء في ذلك النظام الكلامي والنظام الكتابي، فيما يقابل الأصوات نفسها، والحروف المكتوبة نفسها. فهذا النظام العام -أي الصيغة- تجريد يقابله التحقيق الذي تمثله الأصوات والحروف المكتوبة.

القدرة (Competence): قدرة ابن اللغة على فهم التراكيب وقواعدها، وتركيب وفهم عدد غير محدود من الجمل، وإدراك صوابيتها أو عدمها.

الكفاية النحوية (Grammatical Competence): من مصطلحات النظرية التحويلية التوليدية عند تشومسكي، وتتعلق ببنية اللغة، ونظام القواعد التي يصدر عنها المتكلم في بناء الجمل، وفهمها، وإدراك صوابيتها.

الكفاية التداولية (Pragmatic Competence): مصطلح خاص بالنظرية التحويلية التوليدية عند تشومسكي، وتتعلق باستعمال اللغة، وهي معنية بالوظيفة المؤداة من قبل المعلومات غير اللغوية مثل المعرفة الضمنية، والمعتقدات الشخصية في استعمال الجمل.

الكفاية الوصفية (Descriptive Adequacy): أن يتجاوز النحو الذي يضعه النحوي للغة ما كفاية الرصد observational adequacy إلى وصف مقدرة المتكلم وحسه اللغوي.

الكفاية التفسيرية (Explanatory Adequacy): أن ينطوي النحو الذي يضعه النحوي للغة ما على نظرية لغوية تمكن من المفاضلة بين نحو وآخر يكون كلاهما متسماً بكفاية الوصف descriptive adequacy.

الكلام (Parole): في مصطلح دي سوسير، يمثل الكلام الفعلي الصادر عن متكلم ما في سياق وزمان محددين.

الكليات اللغوية (Universals): صفة لأي ظاهرة مشتركة بين اللغات جميعاً. وهي تشير إلى القواعد اللغوية العامة التي تحكم اللغات جميعاً.

اللسانيات الاجتماعية (Sociolinguistics): فرع من علم اللغة يُعنى بدراسة العلاقة بين اللغة والمجتمع؛ ومن مباحثه مستويات اللغة، والضروب اللغوية، وازدواجية اللغة، والمجتمع اللغوي، وطريقة الحديث، وسياق الحال.

اللغة (Langue): في مصطلح دي سوسير، ويمثل النظام اللغوي الذي تشترك فيه الجماعة اللغوية.

مادة (substance) أو جوهر: التحقيق الحسي للعناصر اللغوية في الأصوات المسموعة والحروف المكتوبة، فيما يقابل الصيغة أي النظام الكلامي والنظام الكتابي.

المادة (data) أو المعلومات اللغوية (linguistic data): المادة اللغوية التي تشكل موضوعاً للتحليل، ولاسيما المادة التي يجمعها عالم اللغة من الرواة لتحليلها.

المثير (Stimulus): الكلام المنطوق أو المكتوب الذي يستدعي استجابة من السامع أو القارئ.

مدرسة براغ (Prague School): النهج الذي أتبعه في الدراسة اللغوية عدد من اللغويين في براغ، ومن أهمهم ياكوبسون R. Jakobson و تروبتسكي N. Trubetsky. ويتميز هذا النهج بالتركيز على الجانب الوظيفي للغة، وعلى المعالم المميزة في الفونولوجيا، وعلى المعالم اللغوية الإضافية، وعلى العلاقة بين الأصوات والصيغ النحوية.

المدلول (Signified): مصطلح وضعه دي سوسير للإشارة إلى الشيء الحسي أو الفكرة المجردة التي يعبر عنها الدال. أو هو العنصر الغائب عن الإشارة نفسها والذي تشير إليه.

المكوّن التركيبي (Syntactic Component): أو (مكوّن نظمي)، في النحوي التوليدي، أحد المكوّنات الرئيسية الثلاثة للنحو، (والآخران هما: المكوّن الفونولوجي والمكوّن الدلالي). وهو نفسه يشمل مكوّنين اثنين هما: المكوّن الأساسي والمكوّن التحويلي.

المكوّن الدلالي (Semantic Component): عنصر يدخل في تعداد العناصر التي تكوّن دلالة الكلمة؛ فكلمة "صبي" مثلاً تكتسب دلالتها من عدّة مكوّنات دلالية منها: "إنسان" و "ذكر" و "صغير" الخ.

المُكوّن الفونولوجي (Phonological Component): في النحو التوليدي، أحد المكوّنات الرئيسية الثلاثة للنحو (والآخران هما: المكوّن الدلالي والمكوّن النظمي)، وهو يهيئ لتفسير صوتي للتراكيب في البنية السطحية.

المكوّنات (المؤلّفات) المباشرة (Immediate Constituent Analysis): منهج في الدراسة اللغوية يقوم على تقسيم التراكيب إلى مكوّناتها الأساسية.

المنظومية (Glossematics): المنهج اللغوي الذي أتبعته مدرسة كوبنهاجن، ولاسيما L. Hjelmslev (ت ١٩٦٥)، والقائل بأن اللغة نظام من الرموز يساعد على فهمه دراسة أنظمة الرموز غير اللغوية (كالمنطق مثلاً)، وبأن علم اللغة ليس مجرد معلومات متراكمة بل إنه علم مستقل بمنهجه ومصطلحه، وبأن النظرية اللغوية الفضلى هي التي يصحّ تعميمها على دراسة العلوم الإنسانية عامة.

نحو تحوليّ- توليديّ (Transformational-Generative Grammar): نحو قوامه استخدام التحويل في تحليل الجمل. وأول ما ظهر في كتاب تشومسكي syntactic structures وصولاً إلى نحو توليديّ ذي قدرة أكبر من النحو المتناهي.

النحو الوظيفي (Functional Grammar): منهج نحويّ بديل لمنهج النحو التحويليّ، قوامه النظر في القواعد التي تحدّد التواصل اللغويّ بين المتكلّم والمخاطب.

نظرية أفعال الكلام (Speech Acts): لأوستن، وتتعلق من أن دراسة المعنى يجب أن تُستخدم داخل سياق الكلام لتأدية كثير من الوظائف، مثل: تقديم اقتراح، وبذل الوعود، وتوجيه الدعوات...، فقد يصبح الكلام ذو الفعل ذاته، وعند تقديم وصف لكل هذه الوظائف، يجب صياغته في إطار نظرية متكاملة للنشاط الاجتماعي.

وظيفية الجملة (أو المنظور الوظيفي للجملة) (Functional Sentence Perspective) (FSP): مصطلح يستعمله بعض اللغويين، ولاسيما أشياخ مدرسة براغ اللغوية، للإشارة إلى تحليل الجمل من حيث محتوى الإبلاغ الذي يتضمّنه كل منها في النص.

الوظيفية (Functionalism) : مصطلح يُطلق أحياناً على المنهج اللغوي الذي يعني، في المقام الأول، بدراسة وظائف العناصر اللغوية، ولاسيما على المستوى الصوتي.

Abstract

Boundaries Between Grammar And Rhetoric(s) in Arabic

By
 HUDA TAHA
 Supervisor
 Prof. Dr. NIHAD AL-MOUSA

This study deals with the boundaries between grammar and rhetoric(s) in Arabic. These boundaries are difficult to define, like the boundaries between syntax and pragmatics in the linguistics. Grammar deals with both: the arrangement and relationship between the words, whilst rhetoric deals with how speakers use language in ways which can't be predicted from linguistic knowledge alone.

This study based on the idea that there are similar aspects between Arabic grammar and linguistics. One of these aspects that the research into grammar recognized as being guided by two ways: the Functionalist and the Formalist approaches. This is the topic of the first chapter.

Chapter II deals with the historical development grammar and rhetoric sciences and try to differentiate between them.

Chapter III deals with the boundaries between grammar and rhetoric(s), from outside and inside. By "outside" I mean what did the others say about the relationship between the two, by "inside" I mean the similarity and the difference aspects between the approaches of both the grammarians and rhetoricians.